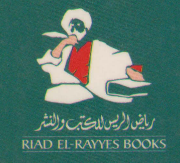
محمد صادق الحسيني

الشيخ الرئيس

من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي





رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

الشيخ الرئيس

محمد صادق الحسيني

الشيخ الرئيس

من قرية الياقوت الأحمر
إلى عرش الزعامة الذهبي



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THE MULLAH PRESIDENT

From the Village of Red Rubies

to the Golden Throne of Leadership

By

Mohammad Sadeq Husseini

First Published in December 2004

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
. www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21181-7

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤

المحتويات

مقدمة

الحديث عن رجل كل الفصول، أو الرجل الذي جمع في شخصيته عدّة رجال في رجل واحد ليس أمراً سهلاً في مؤلف واحد.

لكن ما بين يديك عزيزي القارىء من «سيرة مذكّراتية» عن حوارات أجريتها مع أحد أركان الثورة الأهم في القرن العشرين، تكشف لك عن جوانب جديدة من هذه الشخصية التي صبغت بطابعها الخاص جزءاً لا بأس به من تاريخ حركة التحرر الإيرانية الحديثة.

قد تختلف مع الرجل أو تتفق معه في قراءاته الخاصة بالإحداث، لكنك لا تملك إلّا أن تحترمه وتقدّر له وطنيته

وحبّه وتعلّقه بتقاليد وتراث أُمته الكبرى التي ينتمي إليها الشعب الإيراني الكبير.

ما جمعه الشيخ رفسنجاني من أبعاد مختلفة في شخصيته لم يكن فعل تناقض بقدر ما كان مزجاً وتوحيداً لشخصيات وحالات عدة في شخص واحد هو أكبر هاشمي رفسنجاني.

رجل الدين ابن الأسرة العريقة، المزارع، والمناضل اليافع، السجين المبكر، المترجم، مخصص المنح المالية للطلاب المسلمين، «البرجوازي» الصغير، الثوري، رجل المهمات الصعبة في زمن الثورة كما في زمن الدولة، رجل الإمام وتلميذه الأكثر عشقاً وذوباً في أفكاره لكنه الأكثر «تجرؤاً» عليه أيضاً كما يقول الذين يعرفونه عن قرب.

السياسي الذي يضع مصلحة الثورة والدولة والنظام فوق عواطفه الشخصية والعائلية في المنعطفات تراه أحياناً وكأنه عدة رجال متناقضين في رجل واحد، يبدو وكأن لا شيء يجمع بينهم، إلّا أنك سرعان ما تكتشف أن خيطاً رفيعاً وصلباً يربط بينهم ليحولهم إلى سلسلة متكاملة ومتداخلة من الوجوه بحيث يصبح الضد يخدم ضدّه.

وصلت براعة رفسنجاني في مرحلة معينة أنه استخدم الضد لصالح الضد، إذ إنه وضع قطار السلام على سكة

الحرب، ففي الوقت الذي كانت تتصاعد فيه وتيرة العمليات الحربية كان يفتح الأبواب الخلفية للقبول بالقرار ٥٩٨.

ليس من السهل بمكان مثلاً على رجل مثله أن يجعل شرب السم ـ العلقم ـ أشهى من العسل على قائد المسيرة ورفيق دربه وصاحبه الأول الذي عشقه لله والوطن.

كما أنه اليوم ربما كان الأكثر تأهيلاً حسب بعض العارفين ببواطن الأمور لفتح أبواب إيران أمام واشنطن بعد أن استطاع أن يكسر الحاجز النفسي الذي كان يحول دون تحليق ما كان يعتبره جناحيْ العالم الإسلامي، السعودية وإيران بطائرة الوفاق الإسلامي نحو السماء المفتوحة في عالم العلاقات الدولية الأوسع.

مع رفسنجاني الشاب القادم من قرية «الياقوت الأحمر» في جنوب شرق إيران وصولاً إلى تاج الزعامة الذهبي في قلب العاصمة طهران باعتباره «بيضة القبان» في مطبخ صناعة واتخاذ القرار وهو يتصدر منصب رئيس «مجلس تشخيص مصلحة النظام» وهو يدشن اليوبيل الفضي للثورة الإسلامية في إيران، في ذكرياته التي يسردها علينا في فصول متتالية، ما شكل مادة كتابنا الذي بين يديك عزيزي القارىء تحت عنوان «الشيخ الرئيس».

وأرجو أن يفيدك في مطالعاتك حول هذا البلد الصديق

للعرب والحليف الاستراتيجي للقضية المركزية فلسطين
والله من وراء القصد.

محمد صادق الحسيني

الثاني من بهمن ١٣٨٢هـ،
الثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤م.

الفصل الأول

أكبر رفسنجاني الصغير ابن القرية

إنه أكبر، ابن الحاج ميرزا علي هاشمي بهرماني وأمه ماه بي بي صغريان، وجدّه الحاج هاشم والذي يعود له السبب في إطلاق اسم هاشمي على العائلة من بعده، «بالرغم من كونها لا تنتمي للسادة من آل البيت الهاشمي المعروفين» كما يقول هو في مذكراته.

وقد ولد أكبر هاشمي رفسنجاني في قرية بهرمان في العام ١٩٣٣ وهي من التوابع القديمة لـ «نوق». والأخيرة من سهول «رفسنجان» والتي إليها مرة أخرى جاء إضافة النسب المعروف للعائلة «رفسنجاني». ورفسنجان هذه بدورها من توابع محافظة أو ولاية «كرمان» الشهيرة المعروفة بعائلاتها وبيوتاتها وأيضاً بتاريخها الحضاري القديم ورجالات النخبة الذين انطلقوا منها، وكذلك مواقعها الاقتصادية لا سيما الزراعية منها والصناعات المتوسطة

والمعادن، وفيما بعد: السياحية، وإن كان الطابع الريفي و«البدوي» والفلاحي ظل هو الغالب عليها بعيداً عن «خلقيات» المدينة وضجيجها وتداعياتها الحداثية المعروفة حتى إنها باتت ربما بمثابة المصداق الأقرب لشخصية «البرجوازي الصغير» حسب مقاسات أو قراءات ماو تسي تونغ الشهيرة وقبله لينين.

وقرية «بهرمان» هذه التي أنجبت واحتضنت وزفت ـ فيما بعد ـ إلى إيران ذلك الرجل الذي ذاع صيته في الآفاق باعتباره من مشاهير الرجال النادرين في جمعهم للكثير من المتضادات، حتى بات كالمعدن النادر، إنما هي القرية التي تحمل معنى «الياقوت الأحمر» والتي يقال إن تسميتها تعود إلى ما قبل الإسلام.

إذن فإن أكبر علي هاشمي رفسنجاني الذي رأت عيناه النور في العام ١٩٣٣ في قرية الياقوت الأحمر وترعرع في سهولها ورباها إلى جانب أربع شقيقات وأربعة أشقاء، كان على موعد مع القدر الذي حمله إلى قمة توازنات وتذبذبات بورصة معادن الرجال الإيرانيين في عصر ما بعد الأمبراطورية الشاهنشانية البهلوية ليصبح بمثابة «الياقوت الأحمر» بين أقرانه من «أحجار» الأساس في صناعة البيت الإيراني الجديد منذ العام ١٩٧٩ عام التحول الأكبر في تاريخ إيران المعاصر.

تربى الطفل ومن ثم الفتى اليافع «أكبر» وابن العائلة الميسورة «هاشمي» في القرية «الياقوتية» ـ والتي يقول عنها هو في مذكراته بأنها «تتمتع بمستوى ثقافي يفوق مستوى القرى المحيطة» ـ بين أحضان أبيه الذي نهل من العلوم الحوزوية الدينية قسطاً لا بأس به فكان ـ أبوه ـ موضع ثقة الناس ومرجعاً لهم في الشؤون الدينية

والاجتماعية «وحكَماً» لفض الكثير من خلافاتهم. فهل يا ترى يكون هذا الرجل الذي صار فيما بعد يعرف بـ«الشيخ الرئيس» قد أخذ هذه الميزة أو «الملكة» واكتسبها مبكراً من أبيه من جملة ما اكتسب كما هو حاله اليوم حيث يرأس «مجلس تشخيص مصلحة النظام» ليفصل في الخلافات في الرأي بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور ولتكون عملياً له الكلمة الأخيرة في الكثير مما يختلف عليه كبار القوم في «القرية» الجديدة طهران العالمية الانتماء، بفضل ما ساهم فيه فيمن ساهموا في تحويل بلاده إيران ـ الرقم الصعب في معادلة القوى العظمى ـ والتي بات بعض الإيرانيين يسمونها بمفتاح الشرق.

لكن الشاب أكبر هاشمي رفسنجاني الذي فتح عينيه على معاني التاريخ والجغرافيا لأول مرة فقط عندما دخل مدينة قم الدينية المقدسة عن عمر يناهز الـ ١٤ عاماً ولم يكن من قبلها قد غادر قريته «الياقوتية»، كان على موعد مبكر كما هو معروف مع الحرب العالمية الثانية وموقع بلاده الاستثنائي التي وُصفت يومها بـ«جسر النصر» للحلفاء بعد اجتماع الكبار فيها، تشرشل وستالين وروزفلت. ربما كان ذلك الموقع الاستثنائي لبلاده هو أهم ما علق في ذهنه وهو يتقدم في السن والعلوم والمعرفة والمواقع القيادية الاجتماعية والسياسية لتصبح مقولته الشهيرة عن بلاده كلما تحدث عنها بعشق المتيَّم بحبيبته كأي وطني غيور على الأرض والميراث واصفاً إياها بـ «نقطة تقاطع حوادث التاريخ».

وهو الاسم المفضل له لإيران كلما أراد التعريف بدور بلاده أمام شعبه أو مناكفة خصومه الداخليين أو تحدّي أعدائه الخارجيين بشأنها.

أكبر هاشمي رفسنجاني يعيش اليوم في بيت بسيط ومتواضع بالمقارنة مع بيوت ـ أو قل قصور ـ من نعرفهم من صنّاع القرار في العالم، في الحي الشعبي جماران في شمالي طهران إلى جانب زوجته وشريكة حياته الوفية بل والمنقذة له من محاولة اغتيال مبكرة أرادها له عتاة المتطرفين «الدينيين» أوائل الثورة الإيرانية عندما ألقت بنفسها عليه مانعة بذلك موته المحقق.

السيدة عفت المرعشي بنت العلامة الكبير المرحوم سيد محمد صادق المرعشي علي آبادي وجدّها آية الله العظمى السيد محمد كاظم النيرادي المعروف بـ«صاحب العروة الوثقى».

وهي عائلة كريمة من أهل العلم والفضيلة اشتهرت هي الأخرى في جمعها بين اكتساب علوم الشريعة والحياة معاً ولم تعتش أو ترتزق على «الدين» تماماً كما هي حالة عائلة زوجها رفسنجاني، وإلى جانبهما أولادهما الخمسة فاطمة وفائزة ومحسن ومهدي وياسر الذين لعب ولا يزال كل واحد منهم دوراً خاصاً ومهماً في أحيان كثيرة في صياغة العقل الاجتماعي والسياسي الجديد للمجتمع الإيراني الحديث والمعاصر بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران. حيث كان لفاطمة البنت الكبرى أدوار متعددة في تنشيط وتفعيل العمل الاجتماعي العام لا سيما الأعمال الخيرية الطبية، والمساهمة الفعالة في معالجة الأمراض الصعبة. فيما فضلت فائزة وهي البنت الثانية، أن تدلف خلسة إلى «عالم الرجال» الرياضي والسياسي محدثة ضجة وجدلاً دائمين حتى أكتسبت أكثر من مرّة صفة «الرجل» الأكثر جرأة وشجاعة من بين أفراد العائلة الرفسنجانية، في إشارة إلى «جسارتها» وهمتها العالية في خوض المعارك السياسية سواء في ما يخص الدفاع عن الرؤية المعاصرة للفكر الديني ودور المرأة التي

يمكن أن تشارك الرجل في أكثر من صعيد اجتماعي ومنه الرياضي عندما شكلت المنظمة الرياضية الأولى في تاريخ الحركة النسائية في العالم الإسلامي، أو في ما يخص الدفاع عن نهج أبيها وحزبه ـ أو بكلمة أدق «حركته» التي ظل يفضل أن يكون أباها الروحي وهي «حركة كوادر البناء والإعمار».

ولا يمكن أن ننسى الدور الاستثنائي الذي لعبه وما يزال محسن المهندس الميكانيكي خريج بلجيكا وكندا، الذي فضل أن يدلف إلى عالم الخبرات الفنية ورجال العلوم العصرية بعيداً عن ضجيج السياسة اليومي حيث وقف إلى جانب أبيه في رؤيته المنهجية القائلة بأن «البناء» والبناء وحده هو الخطوة المنطقية الأولى للاستقلال السياسي الناجز.

وإن كان قد ساهم بدوره في الدفاع عن ميراث أبيه وإنجازاته المتعددة من خلال جمع كل ذلك في مؤسسة ثقافية وعلمية رصينة وراسخة تهتم بالتحقيق والبحث العلمي عن الأعمال الكبرى التي يعتقد أن أباه يمكن أن يورثها لإيران المستقبل. سواء من خلال التأسيس لدائرة معارف ثقافية كبرى تعنى بأعمال أبيه أو من خلال إنشاء متحف ضخم في بلدة رفسنجاني يضم أهم إنجازات عصر والده.

هذا فيما ولج كلٌّ من مهدي وياسر إلى عالم الاقتصاد والنفط بعيداً عن الأضواء بحثاً عن مستقبل واعد لهما أثيرت حوله النقاشات والجدالات العديدة لكنها ظلت قيد الحدس والتخمين والإشاعات والأقاويل، بالرغم من مساهماتها في مجالي تكنولوجيا المنصات النفطية والبيئية والاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات الإنتاجية الوطنية.

لكن كل ذلك في كفة والدور الذي يقال إن السيدة عفت المرعشي قد لعبته ولا تزال تلعبه طوال فترة حياتها المشتركة مع شريكها وزوجها أكبر هاشمي رفسنجاني في كفة أخرى، كما يردد الكثيرون، والذين يعرفونها عن قرب لا يمكنهم إلّا أن يعترفوا لها بالكثير من فضائل الأم والزوجة والأدوار الاجتماعية المختلفة المفيدة والمؤثرة، سواء اختلفوا معها أو اتفقوا، والأهم من ذلك كله أنه لا أحد يمكنه أن ينكر قوة تأثيرها وحضورها الفاعل والنشيط في المنعطفات الكبرى إلى جانب زوجها وقضايا بلادهما الدينية والوطنية الكبرى.

الفصل الثاني

تبلور شخصية رفسنجاني الأولى في قم

يقول رفسنجاني إنه عندما وصل إلى قم قادماً من قريته «بهرمان» في رفسنجان وكانت سنه لا تزيد على ١٤ عاماً آنذاك، أي عام ١٩٤٧، فإنه وإن كان لم يكن مسيَّساً بعد بالمعنى الشهير والمتعارف عليه للكلمة، باعتبار أن لا مناقشات حادة كانت تدور في قريته وبين أفراد عائلته وإن كانت عائلته دينية وثقافية المنشأ، فإنه إنما قدم إلى قم نتيجة لتعلق أبيه بشؤون التحصيل الديني ورغبته في أن ينهل أولاده من منابعها وأن يشبّوا عليها ويخوضوا غمارها. وعندما وصل إلى المدينة آنذاك وكان الوضع في إيران في حينه سياسياً بالكامل والمناقشات الحادة في المدينة كانت على أشدّها وتداعيات الحرب العالمية الثانية لا تزال ترمي بظلالها على البلاد، فإنه وجد نفسه عملياً وبشكل مباشر في أتون السجالات الجدية هناك حيث الملفات الحادة ومنها: حركة المقاومة للتبعية والاستبداد،

والجبهة الوطنية اللتان كانتا فاعلتين في المشهد العام، ومسألة النفط وضرورة تأميمه، وجماعة «فدائيان إسلام» وهي المجموعة الثورية المتشددة التي كانت ترفع راية الكفاح المسلح بوجه النظام الشاهنشاهي انطلاقاً من قاعدة دينية حوزوية بزعامة نواب صفوي رجل الدين الثوري المناضل المتمرّد على التقاليد الحوزوية السائدة آنذاك، وقد كان يتزعّم الحوزة في ذلك الوقت رجل الدين المعروف بآية الله الكاشاني الذي كان بمثابة المرجع الأعلى للحركة الدينية.

وهنا يقول رفسنجاني:

«لعله يمكننا اعتبار تلك المرحلة التي كان قد بدأ محمد رضا شاه لتوه الحكم فيها واحدة من أكبر المراحل فوراناً وهيجاناً في تاريخ العمل السياسي الإيراني، وقد دخلت بسرعة في مخاض العمل السياسي والاجتماعي، وما أن تشكل وعينا الأول وتبلورت اللوحة الفكرية نسبياً أمامنا حتى صرنا نعتبر الشاه وحكومته بمثابة الحكومة غير الصالحة ـ الظالمة ـ حكومة عميلة للإنكليز ومعارضة للدين.

كنا بالطبع متأثرين بوجهة نظر «فدائيان إسلام» في بعض المواقف وهم الذين كان لهم أتباعهم بين طلبة الحوزة. طبعاً الاحترامات الفائقة كانت لآية الله كاشاني ولطلبة الحوزة، أما الوطنيون ـ القوميون ـ من جهتهم فقد كانوا أيضاً معارضين للبلاط.

الحزب الشيوعي ـ تودة ـ هذا الآخر كان نشطاً أيضاً في تلك الأيام. كان هناك إجماع بين التيارات والقوى المناضلة في البلاد حول فساد الحكم والنظام الشاهنشاهي».

في ما يخص علماء الدين وأجواء الحوزة الدينية بشكل عام، بل وعامة الناسَ لا سيما أولئك المنتمين لتيار الثقافة الريفية، فقد كانت النظرة العامة المتشكلة لديهم عن النظام السياسي الحاكم نظرة سلبية تماماً، خاصة بعد ما عانوه ولمسوه مباشرة أيام حكومة رضا شاه الملك الأب، وكيفية تصرّفه القاسية والعنيفة والمجحفة بحق التقاليد والأعراف الدينية، بل ومعاركه الشهيرة ضد رجال الدين في مراحل مختلفة.

الأمر الذي جعل أمثال رفسنجاني من طلبة العلوم الدينية يقفون موقفاً حاداً وسلبياً لا يقبل النقاش في مواجهة النظام الشاهنشاهي حيث كانوا يعتبرونه نظاماً مخالفاً للدين ـ ظالماً ـ وتابعاً «للاستكبار العالمي» وخصوصاً بريطانيا، وأيضاً ضد المصالح الوطنية العليا للبلاد.

وكانت التيارات السياسية العامة تتوزع على الشكل التالي كما يقول رفسنجاني:

> «في الوقت الذي كان فيه «فدائيان إسلام» يطالبون بحكومة إسلامية وتطبيق الشريعة على الفور بعد إسقاط الشاه، فإن القوى القومية كانت تطالب بإصلاحات وتقبل بالتعايش مع الشاه ربما ـ فيما كان حزب تودة ـ الشيوعي ـ يعتبر النظام الملكي الوراثي مرفوضاً أصلاً ـ فقد كنا نحن ومن خلال مطالعاتنا وتحليلاتنا نقول بأنه وإن كان من الضروري إقامة الحكم الإسلامي إلّا أن ذلك منوط باستحصال الرخصة والتفويض من العلماء باعتبار أن الحكم إن هو إلّا لصاحب العصر والزمان أي الإمام الغائب، ولمّا كان العلماء نوابه في عصر الغيبة، لذلك فإن التفويض لإقامة تلك الحكومة لا بد

أن يأتي منهم. هذا ما كان يتشكل بصورة تدريجية وبشكل يومي في أذهاننا ونحن في عز النهضة والشباب، كان يتشكل وعينا ونحن نستمع قبل أن نباشر النشاط السياسي».

في هذه الأثناء كانت إيران تتقدم بخطى واسعة، من جهة بفعل التحولات الدولية والإقليمية الخاصة بنشوء الدول الحديثة الاستقلال والصراع بين القوى الاستعمارية الجديدة الحديثة العهد بالنفوذ الدولي مقابل الأمبراطوريات الاستعمارية القديمة المهترئة والتي كانت تتراجع في ظل أجواء وشعارات وفضاءات الاستقلال والحرية والتقدم للأمم الناشئة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، مما فتح بعض النوافذ والآفاق أمام مناضلي حركات التحرر والاستقلال الأفروآسيوي بشكل خاص.

ومن جهة ثانية فإن إيران الحكم الجديد، المنبثق من رحم التناقضات الآنفة الذكر، بقدر ما كانت تتقدم ككيان ودولة بقدر ما كان النظام السياسي فيها يصطدم بحركة الوعي والتطور الفكري والسياسي العام لمجموع النخب والحركات الفاعلة.
يقول رفسنجاني:

«ما إن بدأ يتشكل وعينا وبدأتُ أصبح من أصحاب الرأي والفكر حتى كانت إيران قد نالت حظها من الاضطراب السياسي. فقد أسقطت أميركا حكومة مصدّق الوطنية وساهمت في تشكيل منظمة المخابرات الإيرانية ـ الساڤاك ـ وأعادت حكم النظام الشاهنشاهي مجدداً ـ بعد أن ترنّح تحت ضغط الشارع ـ وكان في هذه الأثناء أن أعدم قادة «فدائيان إسلام» على يد حكومة الساڤاك تيمور بختيار ـ وعملوا ما عملوه بآية الله كاشاني، وكان في هذه الأثناء آية

الله العظمى البروجردي مرجعاً مميزاً جديداً على المشهد العام.

الأمر الذي يمكن تلخيصه بأن الحوزة ازدادت خبرة في النضال بعد أن كانت طرية العود فيه، وازدادت نضجاً سياسياً إلّا أن قمعها والضغط عليها ومحاصرتها باتت في سلم أولويات العهد الجديد أكثر فأكثر، وإن كان ذلك لم يكن بائناً بسبب أجواء فضاءات الحرية العامة التي كانت ترمي بيعض ظلالها على الوضع العام في البلاد».

لكن سرعان ما أسدل الستار سريعاً على تلك الفضاءات المفتوحة والانفراجات القصيرة واشتدّ القمع من جديد، وبدأت الأفكار الثورية المتشددة تدفع الجميع نحو التحدي من جديد لا سيما إزاء التطورات الإقليمية العنيفة.

وهنا بالذات فإن هاشمي رفسنجاني، الفلاح الريفي ورجل الدين الحديث العهد بالمناقشات الحوزوية والشديد الالتزام بنظام المرجعية الدينية والمنضبط بنظامها من جهة أخرى، بدأ في داخله صراع جديد بين الثورة والنظام بعد أن كان قد اجتاز محنة الاندفاعة الأولى بين القرية والمدينة.

فازدياد القمع من جهة كان يدفع الشباب، بمن فيهم شباب الحوزة، إلى مزيد من الاندفاع الثوري، لكن على الجهة المقابلة كان هناك المحافظون من بين رجال الدين التقليديين الذين أبوا إلّا أن تكتمل نشأة الحوزة أولاً ويصلب عودها كما يقول رفسنجاني قبل أن يقدموا على أي عمل عنيف ضد النظام والبلاد. ويضرب مثالاً على

ذلك الصراع الذي كان قائماً في الحوزة بين أنصار «فدائيان إسلام» بزعامة نواب صفوي وبين أنصار التيار التقليدي المناهضين «لتسييس الحوزة وعسكرتها» بزعامة آية الله العظمى البروجردي.

وإذ يحار رفسنجاني ويتوزّع قلبه وفكره ووجدانه بين «اندفاعة» هنا و«عقلنة» هناك يروي القصة المعبرة التالية:

«عندما قامت مجموعة من أنصار البروجردي بمهاجمة أنصار نواب صفوي وضربهم بالعصي عارضنا ذلك بشدة، فلم نكن راضين من داخلنا على موقف البروجردي لكننا كنا مطيعين له من جهة أخرى، فنحن نقبله حقيقة فهو مرجع تقليدنا، لكن قلبنا كان يتألم من تصرفات جماعته ـ غير أنه كان علينا أن نتبعه ولا نقوم بأي حركة مناهضة له».

تشعر وأنت تحدثه عن تلك المرحلة بأنه بدأ يتضايق شيئاً فشيئاً تجاه مجمل الوضع ويبحث في قرارة نفسه عن حلول جذرية بالفعل لمجموع الملفات المعوّقة لحركة البلاد واستقلالها وتقدمها، وأن جسمه لم يعد يحمل روحه الجياشة والمطالبة بالتغيير، لكنه ما زال مضطراً وربما لفترة طويلة أخرى إلى البقاء في صف المحافظين. وعندما سألته إن كان يشعر آنذاك بالفعل بأن بيت الشعر العربي الشهير:

إذا كانت النفوس كباراً
تعبت من حملها الأجسام

إنما انطبق عليه في تلك الفترة.

اندفع بالقول:

«بالفعل كان شكل من أشكال التضاد بدأ يكبر في داخلي. فأنا لم أكن قد أصبحت بعد من أصحاب الرأي الكامل

والمستقل من جهة وكنت لا أزال مقلّداً ـ للمرجع ـ حسب نظام الانضباط الحوزوي والديني لدى الطائفة الشيعية. فقد كنت أؤمن بالتقليد فعلاً ولم أكن أريد الخروج على آية الله البروجردي ـ بل كنت أعتبر مثل ذلك الخروج ذنباً، لكنني من جهة أخرى كنت لا أقبل ولا أتحمل بعض المظاهر التي كانت تحصل. فـ«فدائيان إسلام» كان يجب تركهم ينشطون بحرية في الحوزة. أو أن آية الله كاشاني، والذي كان يناضل بجد، كان يجب أن يلقى حماية ودعماً أقوى من قبل السيد البروجردي. أو أنه كان هناك عدد من المراسلات والمكاتبات بين السيد البروجردي والشاه أو بعض المراودات والاتصالات فيما بينهما وهو ما لم نكن نستأنس له أو نرضاه. لكن من جهة ثالثة فأنا وبعض زملائي كنّا لم نصل بعد إلى قرار داخلي نهائي ـ في أعماقنا ـ بضرورة الإقدام على عمل مستقل أو حركة مستقلة عن الحوزة والمرجعية، في الوقت نفسه كنا نشعر بفراغ ونقص معيّن لا بد من سدّه بحركة ثقافية وسياسية جدّية وعميقة. كان ذلك بعد نحو عشر سنوات من وصولي إلى مدينة قم.

لم يكن عرفاً بعد أن تصدر منشورات أو كراسات عن الحوزة بخصوص مثل هذه الموضوعات على الرغم من وجود مثل هذه المنابر لدى التيارات الأخرى. كان علينا أن نبدأ بخطوة ثقافية ذات بُعد سياسي بعيد، وكان ذلك بالفعل في نهاية الخمسينيات، وثم تبلورت الخطوة مع بداية الستينيات فكانت البداية مع كتابنا السنوي الذي صار معلماً فيما بعد وهو كتاب «مدرسة التشيع». وهو الكتاب الذي أخذ على عاتقه إيجاد تحوّل جدي في الحوزة الدينية يخرجها من الخمول والركود الذي كانت تعيشه، وقد بدأنا نحن الأربعة أنا والسيد باهنر (محمد رضا باهنر أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد

في أول حكومة بعد الحكومة المؤقتة التي كان قد شكلها مهدي بازرجان بعيد الثورة مباشرة والذي لم يرض عليها المشايخ وسرعان ما أسقطوها) والسيدان صالحي ومهدي كرماني، لكننا نحن الاثنين أنا وباهنر كنا ندير العمل في الواقع».

لم يكونوا، في الواقع الأولين الذين بدأوا العمل الفكري والثقافي في الحوزة الدينية بل سبقهم آخرون كما تقول الوثائق والأسانيد والوقائع. لكن أهمية هذا العمل الذي بدأه رفسنجاني في الواقع، هو أنه طرح لأول مرة محورية فكرية مختلفة عما كان سائداً في الحوزة من حيث منهج التفكير وأيضاً نوعية المرجعية الدينية التي تبلورت فيما بعد بالمرجع المثير للجدل من بين سائر مراجع الدين الإيرانيين الحديثين ألا وهو الإمام آية الله روح الله الخميني.

وفي هذا السياق يقول رفسنجاني:

«نعم بالفعل كان قد سبقنا إلى هذا النوع من النشاط الفكري أناس آخرون وهم مجموعة آية الله مكارم الشيرازي وآية الله الموسوي الأردبيلي والسيد موسى الصدر (الإمام الصدر الذي برز فيما بعد على رأس الزعامة الشيعية في لبنان) والسادة جعفر السبحاني ودواني ومرتضى الجزائري، وفي مرحلة لاحقة السيدان هادي خسروشاهي (السيد العلامة الشهير الذي أصبح بعد الثورة سفير إيران في الفاتيكان وبعد ذلك في مصر، وله علاقات شهيرة مع حركة الأخوان المسلمين وقادتها) وعلي حجتي كرماني. لكن محور هؤلاء كان آية الله شريعتمداري، وهو المرجع الديني الذي برز أوائل الثورة لكنه سرعان ما اختلفت القيادات الدينية البارزة معه وصنّفته مع المعارضة وهمّشته (مات في ظروف غامضة حسب ما تقول جماعته).

وهو رجل الدين الذي كنا نعتبره محافظاً وكنا نُشكل على نشاطاته، فيما كنا نحن تلاميذ الإمام الخميني ومن المبلّغين له».

الفصل الثالث

رفسنجاني الثوري
وتلميذ الإمام الخميني

بعد عدة سنوات من إقامته في مدينة قم الدينية المقدسة وبعدما اطلع على العديد من دواخل تلك المدينة المشبعة بالمكنونات التراثية والدينية الخاصة واقترب من حواضر كبار العلماء وأخذ يحضر مجالسهم ودروسهم الخاصة التي يلقونها في حلقات غير منتظمة على التلاميذ لكنها منضوية تحت «نظام» حوزوي خاص ينعته البعض مجازاً ـ للتفريق بين الحوزة والجامعة ـ بأنه «نظام اللانظام»، أخذ رفسنجاني ومعه ذلك الجمع الصغير الذي كان قد أخذ على نفسه خلق فضاءات فكرية نقدية وابتكارية وإبداعية و«مستنيرة»، يدفع باتجاه إيجاد علاقة خاصة بينه وبين زملائه في الدائرة الخاصة تلك وبين «مراده» الذي تعلق به منذ لحظة وصوله إلى قم أي المرجع الديني الجديد والذي لم يكن ليشتهر به، أي الإمام الخميني،

متحيناً الفرص للاقتراب منه دافعاً باتجاه علاقة ثنائية من نوع جديد لم تعتدْه الحوزة الدينية التقليدية.

من جهته فإن روح الله الخميني ـ الذي كان لتوه قد دخل «معترك المرجعية» إذا جاز التعبير ـ والتي فرضت عليه عملياً مع نهايات عمر آية الله البروجردي الذي ظل طاغياً بشخصيته على كل من سواه حتى لحظة وفاته ـ كان هو الآخر أي الإمام الخميني يبحث عن «صلات» من نوع جديد تحكم مدرسته ومنهجه الذي كان غير تقليدي منذ البداية وإن لم يكن «ثورياً» في البداية بحكم انتظامه في سياقات الفكر المرجعي التقليدي.

غير أن تطورات الأحداث المتسارعة والتحولات السياسية الداخلية من جهة والإقليمية والدولية من جهة أخرى، والعلاقات العضوية التي بدأت تتشكل مع جيل شباب الحوزة من جهة ثالثة ووفاة المرجع الديني البروجردي من جهة رابعة، كل ذلك كان له الأثر الكبير في صناعة رفسنجاني الثوري المسيس، كما في بروز المرجع الرمز الجديد والمتميّز في أمور كثيرة والذي صار فيما بعد العلامة المميزة في تاريخ إيران المعاصر أي الإمام الخميني الكبير.

يقول رفسنجاني في هذا السياق وهو يشرح لنا تكون الشخصيتين المذكورتين ما يلي:

> «لقد كان قد مضى علينا نحو ثلاث سنوات ونحن نحضر دروس الإمام الخميني، وكنا قد بدأنا نتأثر به كثيراً، وقد بدأت أفكاره تحرّك فينا الكثير من الحيوية، فنندفع إلى جلسات خاصة معه. وشكلنا مجموعة خاصة بدأت تحتك به أكثر فأكثر، باحثين عن علاقة متميزة بين مراد ومريد وإن لم

يكن بعد قد اشتهر بكتابه «الحكومة الإسلامية» أو دروسها، ولا دروس «ولاية الفقيه» أيضاً ولا حتى قد كتب «رسالته العملية» (وهي الرسالة التي عادة ما يشتهر بها كبار المراجع الدينيين، وهي المقدمة الطبيعية لتبلور شخصية المرجع الديني وانتقاله من موقع المجتهد غير المقلّد إلى المجتهد الذي لديه مقلدون).

لكنه كان قد كتب لتوه كتابه الشهير «كشف الأسرار»، ونحن من جهتنا كنا قد أدركنا روحه النضالية وإن لم يكن بعد قد بدأ عمله السياسي. فقد كنا قد بدأنا نقلّده في بعض الأمور وإن كان مرجعنا بعد لا يزال الإمام البروجردي في حينه، والذي كنّا نحتفظ باحترام خاص لموقعه ومقامه الحوزوي.

وهكذا بدأنا نبحث عن إمام لنا وقائد، وشعرنا حينه بأن هذه الشخصية الجديدة قد بدأت تتبلور في مرادنا، إنه رجل الدين والعالم المناسب، وكنّا نعشقه لكننا كنا نريده قائداً لنا سياسياً وفكرياً أيضاً، ولذلك طلبنا منه أن يكتب لنا مقالات لسنويتنا التي ابتكرناها باسم «مدرسة التشيّع»، فما كان منه إلّا أن عرف لنا أسماء من نمط آية الله زنجاني وآية الله محمود طالقاني المتمايلين لأفكار الجبهة الوطنية. وهكذا بدأت تتبلور أكثر فأكثر سنويتنا قوية بالمقالات المتينة والمستنيرة والعصرية مثل «الإسلام وحقوق المرأة» و«الاقتصاد الإسلامي» و«الإسلام ومسألة الرق» و«الإسلام ونظرية دارون» حيث كان يساهم فيها علماء نيّرون أمثال العلاّمة الطباطبائي وموسى الصدر وسحابي والمطهري وراشد فاسفي والبهشتي...».

لكنه وكما سبق وأسلفنا فإن الإمام الخميني بقدر ما كان مكافحاً

ونضالياً بقدر ما كان منتظماً في نسيج المرجعية الدينية الحوزوية ولا يريد الخروج عليها بصورة توحي بالتمرّد أو الانشقاق، باحثاً عن فرصة ينفذ منها إلى واجهة المشهد العام إلى أن توفي البروجردي الكبير.

يقول رفسنجاني بهذا الصدد والسياق ما يلي:

«كنا نسعى جهدنا لدفعه إلى المشهد العام، لكنه لم يكن ليأتي، كنا نريد دفعه دفعاً ليدخل العمل السياسي بأي شكل من الأشكال لكنه لم يكن على استعداد ليفعل ذلك، فقد كان السيد البروجردي لا يزال على قيد الحياة، وهو أمر كان يحسب له الإمام الخميني كثيراً ويأخذه بعين الاعتبار.

لكننا نحن من جهتنا كنا تلاميذ وطلبة حوزة شباب ومتحمسين، ولم تكن لدينا التزامات معينة أو محاذير. فبدأنا نكسر التقاليد والقوالب وأخذت حركتنا تجد طريقها إلى كل أنحاء إيران وصار لنا أنصار ومساندون، منهم من يتكرم علينا بالدعم المعنوي والمقالات والتحليل والاستشارة ومنهم من يساهم بالمال وإن كان قليلاً في البداية، لكنه سرعان ما تحول إلى شبكة تنظيمية ومالية مع الأيام وذلك من خلال استخدامنا أسلوب الاشتراك في المجلة المتخصصة. وبدأنا ننزل إلى المساجد والحسينيات والمدارس والجامعات شيئاً فشيئاً، وهذا الأمر الذي لم يكن قد فكرنا فيه كثيراً هو الذي تحول فيما بعد إلى آلية واسعة الانتشار للتهيئة للنهضة وانتشار الثورة بل صار قاعدة الثورة الأساسية في المستقبل».

رفسنجاني يساهم في صناعة القيادة

إنها حركة فكرية ثقافية حيوية وديناميكية لعب فيها ومن خلالها

الشيخ رفسنجاني وأمثاله وأقرانه من شباب الحوزة الدينية المندفعين نحو المعاصرة وتجديد الفكر الديني دوراً بارزاً في إنهاض الحركة السياسية في البلاد والدفع بالمرجع الجديد على المسرح الاجتماعي إلى قمة الواجهة الدينية والسياسية في علاقة ديناميكية نمت وتطورت شيئاً فشيئاً حتى تحوّل المرجع إلى زعيم سياسي وتحولت المجموعة الفتية ـ عملياً ـ إلى أكبر حزب سياسي في البلاد يضاهي الأحزاب التقليدية، ولم يكن الوضع الإقليمي، لا سياسة ولا فكراً، بعيداً عن هذه التطورات بل كان في صلب ذلك التطور ودافعاً من دوافعه.

يقول رفسنجاني في هذا السياق رداً على أسئلتنا ما يلي:

«كنا نجتهد لبلورة عمل فكري وثقافي عميق. لقد كان توزيع أي كتاب لا يتجاوز الألف نسخة، فيما تمكنّا نحن من طباعة كتاب «مدرسة التشيع» بمقدار عشرة آلاف نسخة، وبعد نفاد النسخ كلها قمت بتجديد طباعته بخمسة آلاف نسخة أخرى، كان هذا يحدث لأول مرة في تاريخ إيران، لقد انتشر الكتاب في كل مكان وصار الكل يبحث عنه، لقد كان كتاباً علمياً اجتماعياً وثقافياً، ولم تكن لنا سابقة نحن في عداد السياسيين بعد، والسلطات لم تكن بعد حساسة تجاه نشاطات الحوزة الدينية الطباعية والتأليفية. وقد تمَّ التوزيع بناءً على شبكة من الأسماء المنتشرة في أكثر من ٥٠٠ بلدة ومدينة، ولا يزال دفتر عناوين تلك الأسماء محفوظاً لديَّ، إنه دفتر تاريخي لعب دوراً مهماً في شبكة الاتصالات التي قمنا بتأسيسها فيما بعد عندما انطلق تحركنا السياسي وأردنا البدء بتوزيع البيانات في أنحاء البلاد، لقد شكّل أولئك الناس حزباً واقعياً هو الأكثر انتشاراً لأناس مجربين وموثوقين، استفدنا منهم فيما بعد بمثابة شبكة نشر

كتاب «سيرة فلسطين» أو ما عرف بـ «الكتاب الأسود لاستعمار فلسطين» للكاتب الشهير أكرم زعيتر وهو الكتاب الذي نشر بشكل واسع في كافة أنحاء إيران. [ترجمة الشيخ هاشمي رفسنجاني].

لقد قمت بتأمين رزقي الشخصي من هذا العمل، وبدأت أوزع كتابي عن طريق التهريب بعد أن حاصرت السلطات الرسمية توزيعه، لكن ذلك العمل كان مفيداً لي على المستوى الشخصي والاجتماعي، وعموماً يمكنني القول بأننا ومن خلال طباعة ونشر دوريتنا «مدرسة التشيع» لسبع سنوات على التوالي وهي السنوية التي شارك في بلورتها وتطورها الحديث المطول والخاص للسيد كوربان المستشرق الفرنسي المعروف والذي جاء إلى إيران ليحاور العلّامة محمد حسين الطباطبائي حول فكر المهدوية والذي قمنا بنشره في عدد خاص.

كل ذلك لم يكن بعيداً عما كان يدور حولنا من تحركات ونشاطات في مصر وفلسطين، حيث كان الإنتاج الفكري للسيد قطب وحركة التحرير التي كان يقودها المرحوم جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية التي كانت تشدّنا بشكل خاص. وأستطيع القول بأن تأثير الكتاب العربي والنخب العربية علينا كان قوياً، لقد كان حضورهم قوياً في إيران وملموساً لدينا تماماً. وينبغي التسجيل هنا بأن مقداراً كبيراً مما حصل في سياق قيام النهضة السياسية والاجتماعية في إيران كان بسبب تأثير الثورة الجزائرية وكذلك بسبب النهضة المصرية والقضية الفلسطينية وتأثيرها. صحيح أنه في فترات سابقة كان التأثير معكوساً حيث نلمس التأثير الواضح للسيد جمال الدين (الأفغاني) على النهضة العربية، لكنه تحول إلى العكس في فترتنا نحن.

(الثورة الدستورية الإيرانية الشهيرة في العام ١٩٠٦)
نعم لقد كنا طليعة النهضة في زمن المشروطة لكنه ومنذ أن خمدت تلك النهضة انتكست حركة التحرير الإيرانية لا سيما في مجال تحرّك النخب الفكرية والسياسية. غير أن الأمر لم يخلُ من تحرّك ما هنا وهناك، ومنها حركة «فدائيانِ إسلام» المعروفة بعنفها وقسوتها.. إلى أن استعادت النهضة التحررية الإيرانية روحها من جديد بتأثير من محيطها العربي وقد كنّا نحن أولى طلائع تلك النهضة.

لم نكن وحدنا فقط بالطبع بل كانت حركة النخب الجامعية والحركة الطلابية عموماً معنا، حيث لعبت رموز معروفة مثل السيد مهدي بازرجان والدكتور عزت الله سحابي وزملائهم دوراً بارزاً في هذه النهضة، وكان المرحوم الشهيد الدكتور بهشتي والعلّامة الشهيد مطهري حلقة الوصل بيننا وبينهم. كما كان الأستاذ باهنر من بين رموزنا الجامعية في طهران».

الفصل الرابع

رفسنجاني يقاتل على ثلاث جبهات

كلما كان العمر يتقدم برفسنجاني الشاب كلما كانت مهامه النضالية تكبر وتسمو وتتعاظم، فمع مرور سنوات الكفاح وتعمّق مستويات التحدّي، كان رفسنجاني مرة ثانية يتقدّم الصفوف مع الصفوة من زملائه الذين شكلوا فيما بعد «حواري» الإمام الخميني وأركان حزبه ومدرسته الدينية والسياسية. وهكذا انتقل «القتال» الفكري على أكثر من صعيد وبشكل رئيس على ثلاث جبهات. جبهة الحداثيين المرتبطين بالشاه والغرب وجبهة الشيوعيين المرتبطين بالاتحاد السوفياتي آنذاك، وجبهة المحافظين من أرباب الفكر الديني «المسالم» والمداهن لنظام الشاه.

يقول رفسنجاني بهذا الخصوص وهو يردّ على أسئلتنا ما يلي:

«لم تكن معركتنا مع الشاه وحده، لقد كان هناك تيار فكري

حداثي أخذ على عاتقه فتح معركة مع الحوزة، كما كان هناك تيار ثانٍ شيوعي تابع لحزب تودة المعروف ـ وإن كان الحزب غير قانوني لكن أنصاره وأتباعه كان لديهم النفوذ القوي في دوائر الدولة والجامعات والصحف، وقد كان احتكاكنا الرئيسي مع هذين التيارين، وأكثر ما كنا نعدّه من مقالات هو في الرد على هؤلاء إذ كانوا يشكلون حركة هجوم وغزو ثقافي كبير، وكان الغرب من ورائهم يعتبر الدين دين السيف والرق والتمييز وقمع النساء، وهي القضايا نفسها التي يسميها الغرب اليوم حقوق الإنسان، وكانوا يضغطون كثيراً في ذلك الوقت على رجال الحوزة الدينية. صحيح أن الشاه كان لا يحب الشيوعيين لكنه كان يقف بقوة ويتعاطف مع التيارات الفكرية العلمانية والمثقفين الذين يهاجمون الدين ويطعنونه، ولذلك فقد كانت معركتنا ضد الشاه كشخص مستبد ظالم من جهة وأيضاً كسلطة تروّج للفساد والمظالم والغزو الفكري للمجتمع.

من جهة أخرى فقد كانت لنا موجة أيضاً على جبهة أخرى وإن كانت أخف لكنها مهمّة أيضاً، وهي تلك الجهات الدينية التي كانت على صلة ما مع الشاه باستمرار وإن عن طريق الوسطاء مثل آية الله شريعتمداري، وهو ما لم نكن نستسيغه ونسعى لتفنيده كثقافة مغالطة، وكانت هناك أيضاً تحركات أخرى أخف مثل أن يقوم آية الله البروجردي الكبير بإرسال برقية تعزية للشاه بمناسبة وفاة شقيقه، وهو أمر لم نكن نجد له تبريراً لكننا لم نحمل على البروجردي ولم نقم ضده وإن كانت لنا آراء معارضة تماماً لأننا كنا نسقط كل من يقيم أي ارتباط مع أجهزة الشاه وسلطاته، ذلك لأننا كنا نعتبر أن أصل النظام باطل ومسلكه طالح وسياسته الخارجية تابعة وعميلة. وبما أن القضية الفلسطينية كانت معياراً مهماً

لنا وكذلك حركة عبد الناصر، فقد كنا نعارض سياسة السلطات تجاه هاتين الحركتين التحريريتين.

لقد كنا نعترض حتى على أولئك الذين كانوا يتوسطون لدى الشاه مثلاً لهدف تسوية أو محاولة تسوية بعض قضايا المؤمنين، ولكن مع ذلك لم نكن نستطيع البدء بحركة الهجوم السياسي الشامل على نظام الشاه إلّا بعد وفاة الإمام الأكبر البروجردي، إذ كان المرحوم البروجردي لا يقبل أن تتحرك الحوزة بهذا الاتجاه وكل من عمل في زمانه باتجاه النضال المباشر مثل الكاشاني و«فدائيان إسلام» مثلاً كانوا قد تحركوا من خارج الحوزة، أما نحن فقد كنا نعدّ العدة من داخل الحوزة ونستعد ثقافياً وفكرياً إلى أن حانت فرصة التحرك بعد وفاته، لأن في زمانه لم يكن بالإمكان التواصل معه ولا مناقشته وهو لم يكن موافقاً، وما كان يجري من بعض التحرك كان يختصر بالنضال ضد الحركة البهائية وانحرافاتها وأخطارها خاصة وأنها كانت تلقى الدعم من قبل نظام الشاه، فكان ذلك بمثابة النضال ضد الشاه وسلطته. لقد كنا: أنا في نوق مثلاً والسيد منتظري (آية الله حسين علي منتظري الذي صار له شأن كبير فيما بعد وأصبح نائباً للإمام الخميني ثم تحوّل إلى مرجعية جدلية معارضة) في نجف آباد، وخزعلي (أحد أعضاء مجلس صيانة الدستور في بداية الثورة والذي يحسب في عداد أركان الفكر الديني لليمين المحافظ) في قم نناضل في ذلك الاتجاه. لكن وفاة البروجردي أظهرت ما كان أشبه بالنار تحت الرماد، نار الشعب المتمرّد التي سيندلع أوارها وهي التي ستحرك الناس، وهو سلاح الحوزة الجديد والمعاصر بوجه الشاه، وهو بالمناسبة السلاح نفسه الذي كان البروجردي يهدد به طبعاً ولم يستخدمه. وقد كان رادعاً أحياناً حيث ينقل بأن الشاه قد أرسل مرّة عن طريق

أحد الوسطاء إلى البروجردي يقول له فيها بأن تحرّك جماعته ضد قضايا مثل البهائية أو السفور وما شابه إنما هو معارضته لمقتضيات العصر والتي لا تحتمل مثل هذه الآراء فلم يكن من البروجردي إلّا أن رد عليه بالقول بأن الملكية أيضاً نظام لم يعد من مقتضيات العصر.

وقد اندلعت في حينها مثل هذه المعركة فوق المنابر بقيادة ودعم البروجردي وقد كان الشاه يرتعش خوفاً من المرجع الديني، وهو ما كان قد دفع الشاه ليعمل حثيثاً في وقته على منع قيام أي تقارب بين الإمام الخميني والبروجردي حتى لا تندلع الثورة الشعبية.

على صعيد آخر فإنه وفور وفاة البروجردي قرر الشاه أن يعزل قم أولاً وينقل مركزية المرجعية الدينية والحوزة إلى خارج إيران، وذلك عندما أرسل برقية تعزية بوفاة المرجع الديني للطائفة إلى السيد الحكيم في النجف في إشارة إلى كونه هو الخليفة المطلوب على الرغم من وجود أربع مرجعيات كبيرة في قم جديرة بهذه المهمة هم إضافة إلى الإمام الخميني آية الله حجت وشريعتمداري والگلپايگاني، وبينما بدأ الشاه يسعى من جهة أخرى لتحويل قم إلى بلدة لـ «ملوك الطوائف» من خلال إثارة الفرقة بين المراجع المتعددين ومنع حصول أي تقارب أو تواصل فيما بينهم، فإن الإمام الخميني كان قد تحرر لتوه من هاجس ظل الإمام البروجردي وقرر النزول إلى الشارع وبدء المواجهة السياسية مع نظام الشاه، وحيث كان الشاه يتصور حصول فراغ في الحوزة، وقد بدأ ممارسة بعض السياسات المضللة للناس من خلال الإعلان عن قانون الجمعيات اللامركزية الإدارية.

لكن هذه الخطوة بالذات كانت بالنسبة للإمام الخميني كمن يلتقط الصاعق المتفجر ليرميه بوجه الخصم مغتنماً الفرصة ليعلن في بيان سياسي، هو الأول من نوعه، مهاجمة سياسة الشاه الداخلية. وهكذا كانت فرصتنا نحن أيضاً لنلتقط الإشارة ونحرك شبكتنا الإعلامية والتنظيمية فكنّا مع الإمام، خطوة إثر خطوة، لا نفارقه المسير.

إنها اللحظة التاريخية التي تحوَّل فيها الإمام الخميني من مرجع ديني علاقتنا معه علاقة المريد بالمراد وعلاقة العاشق بالعشق والعرفان، إلى علاقة الجماعة مع القائد السياسي. لقد كنّا متعطشين لإعلان مثل هذا الموقف من جانبه وكانت البداية لمرحلة جديدة تفصل بين التحضير الثقافي والفكري والجامعي ـ وإن كان الجامعيون آنذاك يختلفون معنا في بعض الشعارات ـ وبين النزول إلى معركة الشارع السياسي، وتلك كانت بالفعل بداية الستينيات بكل تعرجاتها وحيويتها المعروفة والتي انتهت إلى النهضة الشعبية الأولى التي أشعل أوارها الإمام الخميني، كما هو معروف، من خلال تعبئة جماهيرية متواصلة أدت إلى المواجهة الساخنة والدموية الشهيرة بين الناس ونظام الشاه في حزيران من عام ١٩٦٣م، المعروفة بانتفاضة ١٥ خرداد والتي شكّلت بداية النهاية لنظام الشاه ولو بعد ١٦ عاماً».

الفصل الخامس

رفسنجاني السياسي ومعلمه الزعيم

في نهاية الخمسينيات والبدايات الأولى لعصر الستينيات الذي بدأ معه المشهد العام في الشرق الأوسط العربي والإسلامي يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى عصر حركات التحرر الوطني والقومي منذ ثورة عبد الكريم قاسم في العراق ضد المملكة مروراً بتفاعلات مصر الثورة وبلاد الشام الاجتماعية والثقافية التحررية بشكل عام، وصولاً إلى بروز حركة التحرر الوطني الفلسطيني ـ فتح ـ كتتويج لنضالات تلك المرحلة الشعبية، كان رفسنجاني الشيخ المتنور القادم من «برجوازية» الريف الإيراني «الصغيرة» يتقدم بخطوات أكثر جرأة وأكثر وضوحاً وأكثر حزماً نحو نظرية الثورة الشاملة على النظام الملكي في العاصمة طهران، النظام الذي كان يعني بالنسبة له تجسيد الباطل وتجسمه في النظرية، ذاك النظام السياسي الذي يجسد التبعية والانقياد للغرب الاستعماري عملياً أيضاً. وكل ذلك

إنما ترافق مع التحولات التي كانت تجري عملياً على الأرض على مستويين. المستوى الأول: تطور الشيخ رفسنجاني نفسه، ومعه زملاؤه وجيله، باتجاه مزيد من الوعي السياسي لا سيما من ناحية التأثير الكبير الذي كان يفعل فعله فيهم من زاوية تداعيات التحولات الثورية الإقليمية المحيطة بإيران. والمستوى الثاني: التحولات الاجتماعية الإيرانية بعامة والهيكلية الخاصة بالحوزة العلمية الدينية بشكل خاص والتي نتجت من وفاة المرجع الديني الكبير آية الله البروجردي والبروز المتعاظم للإمام الخميني بديلاً طبيعياً وعملياً له في المرجعية والقيادة الدينية العليا، الأمر الذي دفع بالرجل ليصبح قائداً سياسياً ثورياً وليس فقط مرجعاً دينياً بديلاً لسلفه. في هذا المشهد الثوري المتحول يظهر رفسنجاني بمثابة الرجل ـ الدينامو في حركة رجال الدين المتنورين والحوزة العلمية الراشدة التي ظلت تسعى جاهدة، منذ دخولها على المؤسسة الدينية التقليدية في قم، لإحداث تحولات فكرية وثقافية لتأخذ هذه المرة زمام المبادرة لتثوير الحوزة كلها والمساهمة في دفع حركة الإمام الثوري اليافعة إلى مزيد من الاستقطاب والمواجهة مع نظام التبعية الشاهنشاهي المرتبط بعجلة المشروع الهيمني التغريبي. يقول رفسنجاني في مذكراته الخاصة معنا في هذا السياق ما يلي:

«بدأت الحوزة العلمية بعد وفاة آية الله بروجردي في آذار/ مارس من العام ١٩٦١ تتجه تدريجياً نحو النضال السياسي لكنني كنت في الواقع قد انتقلت في هذه الأثناء مبكراً إلى العمل الميداني حتى قبل وفاة البروجردي بسنتين، حيث ذهبت أبعد قليلاً من قضايا الفكر والثقافة باتجاه النشاط السياسي، وسأذكر لك نماذج مما تبقّى في ذاكرتي من ذلك الوقت.

في منتصف تموز/ يوليو من العام ١٩٥٨م على ما أذكر، حين تمّ اعتقالي في مدينة همدان ـ غرب البلاد ـ أثناء إلقائي محاضرة دينية تحريضية من على منبر إحدى الحسينيات، وكان الجو العام الذي بدأ يتبلور لدينا عقب تحولات العراق الثورية هو أنه بالإمكان تكرار تجربة العراق في إيران وإسقاط الملكية فيها، وقد كنت في وضع حساس نسبياً لأنني كنت من بين عشرة طلاب تمّ اختيارهم من قبل الحوزة لإرسالهم كمبعوثين دينيين مبلّغين إلى المحافظات والولايات المختلفة للبلاد ـ وكذلك خارج إيران ـ من أجل الإرشاد الديني المستنير حيث كان آية الله البروجردي بصدد إشاعة ثقافة التقريب التي كانت تأخذ مداها وتأثيراتها للتو في إيران، وهي الثقافة التي أرسى قواعدها الشيخ شلتوت ـ رحمه الله ـ انطلاقاً من القاهرة ـ ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية وضرورة التضامن فيما بينها وكذلك التوجهات التي كانت لدى البروجردي بضرورة إيجاد نواتات وقواعد فكرية متقدمة للدين والمذهب في ألمانيا والعالم الغربي عموماً، وهو الإطار والدافع الذي تحركنا فيه بالأساس منطلقين من قم إلى طهران العاصمة كما قلت ـ نحن العشرة ـ لتعلم العلوم الحديثة واللغات الأجنبية وتطوير معارفنا ومعلوماتنا العامة وأيضاً دراسة التاريخ المعاصر. في مثل هذه الأجواء صادف مجيء أيام محرّم ـ وهي العشرة الأولى التي يذهب فيها المبلغون للتعريف بالنهضة الحسينية ـ وقد انتدبت إلى مدينة همدان للتبليغ، وهي الأيام التي صادفت سقوط الملكية في العراق، وكان لي خطبة قوية هناك شرحت فيها الأوضاع في العراق وقلت فيها إن أسباب سقوط الملكية هناك هي: تبعيتها للأجنبي وانسلاخها عن شعبها وظلمها له، وفساد إدارتها، وسياستها غير المتوازنة، وتقديمها التنازلات للسيد الأجنبي حتى يتمكن من السيطرة والتحكم بمقدرات الناس موجهاً

كلامي في الختام إلى البلاط الشاهنشاهي ناصحاً إياه بأن مثل هذا الخطر يتهدد إيران أيضاً. كان ذلك يوم التاسع من محرم الحرام من تلك السنة وقد حذرت يومها الشاه من على ذلك المنبر من تكرار خطأ الملك العراقي.

عندما نزلت عن المنبر لم يسمحوا لي بالعودة إلى المدرسة الدينية حيث كنت أقيم، بل تلقفوني على الفور واقتادوني معتقلاً إلى مركز الشرطة ثم من هناك إلى مقر أحد المعسكرات والذي بدا لي أنه كان مقراً للساڤاك أيضاً، ولم يكن قد مضى بعد على تأسيس الساڤاك ـ جهاز المخابرات ـ سوى عام واحد،، ولم يكن له الكثير من الامتداد والتسلط في المحافظات. وقد بقيت يومين مخفوراً هناك إلى أن تدخل والد أبو الحسن بني صدر ـ أول رئيس جمهورية إيراني بعد الثورة ـ وهو رجل ذو نفوذ في همدان معروف بهيبته وعلاقاته حتى مع الأجهزة، كما كان له علاقة عائلية مع فضل الله زاهدي (والد وزير خارجية الشاه المعروف) الذي تدخل بدوره لدى طهران التي أفرجت عني بعد ذلك مقابل تعهّدي بمغادرة المحافظة، وهو ما حصل بالفعل، وإن كنت قد عدت إليها مجدداً بعد سنوات واعتقلت مرة أخرى وتمّ إخراجي منها ثانيةً. وهي القضية التي يبدو أنها كبرت وتركت آثاراً واسعة في البلاد حيث علمنا فيما بعد أنها كانت في عهدة رئيس الوزراء ومحل قلق ومتابعة مستمرة من قبل البلاط الذي كان يلح على ضرورة التصدي للقضية وعدم التساهل بشأنها».

وعندما سألته فيما إذا كانت هذه الحادثة هي التي فجرت التحول السياسي لديه قال:

«لم تكن الوحيدة كما سبق وأشرت، إذ تكررت مثل هذه الحوادث وفي اتجاهات مختلفة فقضية البهائية مثلاً، شغلتنا كثيراً آنذاك خصوصاً عندما تعلم بأن طبيب الشاه الخاص وعدداً من وزرائه والمقربين إليه كانوا بهائيين. وفي اعتقادنا أن الأميركيين ربما استخدموا هذا الملف لزيادة نفوذهم وتدخلهم في البلاد. وقد اعتبرناها معركة ثقافية ودينية وسياسية يجب خوضها في ذلك الحين. وعندما كنت أخطب في قريتي ومسقط رأسي كمبلّغ ديني في بهرمان الواقعة في سهل نوق الذي يمتد لخمسين كيلومتراً تقريباً، كانت هناك قرية تبعد عن قريتنا بنحو ٤ فراسخ اسمها إسماعيل آباد حيث كان ينشط فيها البهائيون، وفيها مكان اسمه «حظيرة القدس» ومكتبة تابعة لها. وذات يوم تجمّع الناس المتأثرون بنا من كافة أنحاء قرى السهل المذكور وذهبوا لمهاجمة «حظيرة القدس» تلك وتحطيمها وقد كشفوا وثائق تدين البهائيين.

وقتها أرسل البلاط وفداً من طهران بقيادة عقيد في الجيش قام بإحضاري للتحقيق، وقد جرت مواجهة عنيفة بيني وبينه، وجاء الدعم سريعاً من جمهور السهل الكبير حيث كانت رسالتهم الواضحة بأننا نحن المسلمين لا يمكن لنا أن نقبل مثل هذا النشاط المشبوه في منطقتنا. مما جعل الضابط يتراجع عن اعتقالي لكنه توعد بأن يقدّم تقريره إلى طهران أولاً ومن ثم قد يتخذ الإجراءات فيما بعد.

من جهتنا نحن فقد تحركنا على الفور باتجاه المرجع آية الله البروجردي ونجحنا في دفع الفتنة وبالتالي في المعركة. المعركة التي وإن كانت تبدو نضالاً ضد البهائية لكنها كانت سياسية في الباطن ومناهضة للنظام.

وهكذا يمكن القول بأن منتدانا أو مقرّنا الثقافي والديني الذي انطلقنا منه باسم «مدرسة التشيّع» امتد ليشمل الكفاح السياسي شيئاً فشيئاً وصولاً إلى القضية الفلسطينية. وهو ما كنت أدفع باتجاهه أنا شخصياً بشكل قوي لتعاطفي وتضامني وتعلقي الشخصي بهذه القضية. على أية حال، بعد وفاة آية الله بروجردي كما أسلفنا، انتقلت الحوزة إلى الميادين السياسية في النضال، وقد كنت في أتم استعدادي لذلك وربما كنت من الطلائع الذين ارتادوا هذا الميدان آنذاك».

الفصل السادس

اندفاعة الشيخ بين «الإصلاح» والثورة

عندما سألته عمّا إذا كان يقوم بنضالاته بناءً على عقائده الشخصية التي يتوصل إليها أو بدفع من تنظيم كان ينتمي إليه أو يحضّر لقيامه، كان الرجل «يحار» بالإجابة، ربما لأنه لا يريد أن يقول بقطعية تبدو أنانية، أنه كان قطباً مؤثراً منذ البداية في كافة اتجاهات النضال التي تشكّلت حول محور الإمام الخميني بل وحتى حول مدار الحوزة بشكل عام، إلّا أنه لم يكن يريد أن يترك التاريخ السياسي الإيراني المعاصر يظهر وكأنه يتحرك من دون تأثيرات العناصر الكاريزمية المؤثرة فيه، وهو بذلك لا يظلم قائده وزعيمه ولا يظلم نفسه ولا يتعسف مع تاريخ بلاده أيضاً، وهنا تبرز شخصية محاورنا الوطنية غير الحزبية وغير الفئوية وغير المنطوية على مدرسة «صنفية» دون غيرها كما نلاحظ طوال تجوالنا معه عبر المذكرات الخاصة.

وعودةً لأشكال النضال المتبعة من جانب رفسنجاني وزملائه في الفترات المختلفة يشرح الرجل المسار كما يلي:

«لم أكن يوماً متفقاً أو متسقاً مع نظام الشاه، وهذا هو موقف عدد لا بأس به من زملائي وأصدقائي الذين لم يكونوا يعتبرون النظام مشروعاً، لأنه لا يستند إلى الإرادة الشعبية ولا هو يمتلك المشروعية الدينية المفوضة إليه من المراجع. لكن على العموم كانت التحركات العامة ضدّه «إصلاحية» في البداية واتخذت المنهج التدريجي في مواجهته. وإن كنت أنا شخصياً غير مقتنع بأن النظام كان قابلاً للإصلاح يوماً ما. طبعاً لم أكن وحدي أحمل هذه الفكرة، لكننا كنا نتكلم في محافلنا الخاصة بنا بمثل هذه الأفكار ونحرّض على تعميمها. غير أننا كنا نحترم ونقدر آراء الآخرين. والكفاح لم يكن شخصياً، فالحوزة كانت تخطط للكفاح العام والذي تحوّل شيئاً فشيئاً للإطاحة بالنظام. النظام الذي كان يعتقد أمثالي منذ البداية أنه غير قابل للإصلاح الجزئي حتى وإن تمّ إصلاح جزء منه هنا أو هناك، فقد كانت مشكلتنا معه في الثقافة كما في التربية والتعليم كما في الجامعات كما في العلاقات الخارجية كما في الوضع الاقتصادي والإداري كما في مجال الفن والسينما والوضع الأخلاقي العام والأجواء المجتمعية السيئة على العموم. لذلك كان من يريد أن يعمل في أطر النظام مضطراً أن يأخذ تجويزاً أو إذناً خاصاً من قبل المراجع.

كان هذا رأي البعض منّا وهم كثير، كأن يضطر واحدنا أن يكون موظفاً حكومياً أو ذا رتبة إدارية عليا داخل أجهزة النظام حتى تكون أمواله حلالاً وإلّا فهي حرام لدى ذلك البعض.

على أي حال ظلت الحال النضالية تتأرجح بين إمكانيات الإصلاح وإعلان الثورة السياسية الشاملة.. إلى أن تواقح الشاه وبدأ هجومه المباشر والعنيف ضد علماء الدين. الأمر الذي دفع بالإمام الخميني إلى رد الصاع صاعين وتصعيد المواجهة ضده بشكل مباشر من خلال خطبة شهيرة في المدرسة الفيضية إمكانيات وكانت النهضة العلمائية المعروفة بـ«الفيضية» ـ وهي المدرسة الدينية الشهيرة بمدينة قم المقدسة والتي حصلت فيها المواجهة المعروفة في بداية الستينيات بصورة عنيفة بين رجال الساڤاك وعلماء الدين مؤدية إلى عدد من الشهداء والجرحى والمعتقلين، والتي تعتبر بداية المواجهة المكشوفة بين النظام والإمام الخميني ـ وعندها بدأنا نحن نوسع جبهة الصراع ونحاول نقلها إلى الخارج إعلامياً ليس طلباً لعون مادي أو تدخل من الخارج بل لإيصال صوتنا إلى العالم من خلال الإمكانات المتاحة في المحيط الخارجي مثل الإذاعات والتلفزيونات ووسائل الإعلام أو أجهزة الدعاية الممكن الوصول إليها.

ولكي ألخص لك التجاذبات في تلك المرحلة أقول: بعد وفاة آية الله البروجردي وقعت مواجهة جدية بين الحوزة والشاه، بدأها الأخير بهدف منع تبلور قوة بديلة للبروجردي وذلك من خلال محاولاته الحثيثة لنقل الحوزة إلى النجف وترك المرجعية في إيران بحالة تجزئة وتفكك تشبه حالة ملوك الطوائف. لكن الإمام الخميني وبقية المناضلين في هذه المرحلة بذلوا جهوداً كبيرة لإعاقة تلك المحاولة. وهنا تبدأ البلورة الأولى لكفاحنا السياسي، حيث بدأت نضالاتنا الجدية لجعل الإمام يتبوأ مقام المرجعية العامة لإحباط فتنة تجزئة الحوزة وتحويلها إلى ملوك الطوائف، وقد بذلنا جهوداً كبيرة على امتداد محافظات البلاد. الإمام بدوره لم يكن مستعداً بعد

لكتابة رسالته العلمية ـ الرسالة الفقهية التي لا بد منها لكل رجل دين كبير يتصدى لمقام المرجعية ـ لكنه قبلها في النهاية. وعندما أصبحت زعامة الإمام جدّية صارت مرجعيته جدية أيضاً. لقد تمكنّا عملياً من إبعاد خطر إضعاف الحوزة وتفتيتها من خلال تلك الجهود. وقد فشل الشاه في الوصول إلى أهدافه، وهكذا حققنا هذا الهدف في المرحلة الأولى من خلال إحباط مؤامرة مشروع المجالس البلدية المشبوه، وكانت خطوة مفيدة جداً لنا.

كانت بمثابة أول عملية تنجح فيها الحوزة وينجح فيها المسلمون بصورة جماعية ضد الدولة ـ النظام ـ ذلك لأن الشاه لم يتدخل فيها شخصياً.

وقد نجحنا في هذه المرحلة بشكل سريع، والسبب في ذلك أن علماء الحوزة كانوا متّحدين، ولم يكن صوت يعرقل العمل في المعارضة، ولما كان الشاه لم يتدخل في القضية بشكل مباشر حيث كان ذلك سيكون مخيفاً للبعض، مما جعل الأمر لا يطول أكثر من ثلاثة أشهر ويتحقّق النصر، الأمر الذي رفع من اقتدار الحوزة والإمام فيما أظهر نقاط ضعف النظام.

لقد حققنا أهدافنا المرحلية بشكل جيد، ولم يكن مطروحاً بعد مقولة الإطاحة بنظام الشاه أو القيام بالثورة، كانت حركة مطلبية تمكنّا عبرها من انتزاع مطالبنا بقوة معتمدين فيها على دعم الناس وثقتهم».

وعندما سألته عن مواقف المنظمات اليسارية والقومية آنذاك قال: «لقد خضنا المعركة وحدنا نحن الإسلاميين. بل إن البعض لم

يكن حتى متحمساً لها أو كانت تعنيه أصلاً مثل القوميين. فيما كان اليسار وتحديداً حزب تودة ـ الشيوعي ـ يقف معارضاً لنا وأقرب إلى نظام الشاه في تلك المعركة منه إلى الناس ومطالبهم.

فالمعروف أن واحداً من الإجراءات الخاصة بمشروع المجالس البلدية المشبوه يتضمن التخلي عن القسم القرآني مثلاً، وهو ما لم يكن يحرّك ساكناً لا لدى القوميين ولا اليساريين. غير أن الامتحان الأكبر كان عندما تطور الأمر فيما بعد إلى مرحلة الهجوم الشاهنشاهي المضاد. توجه الشاه وقتها في زيارة نوعية للولايات المتحدة للبحث عن مخرج لأزمته وفشله الداخلي عائداً هذه المرة بخطة أوسع وأكثر حنكة أراد من خلالها إحراج الحركة الدينية والعلماء عندما طرح ما عرف في حينه ببرنامج الإصلاح السداسي المعروف بـ «الثورة البيضاء» البرنامج الذي لم يكن من السهولة بمكان في رأيه أن تقف الحركة الدينية بوجهه، وإذا ما فعلت ذلك فإنها ستواجه عدم تعاون الناس وتخسر تعاطفهم!! المبادىء العامة للبرنامج كانت تقدميّة في الظاهر مثل تأميم الغابات وبيع مصانع القطاع العام وتوزيع بعض حصصها على العمال والقيام بالإصلاحات الزراعية والخصخصة العامة للتصنيع وتوزيع أراض على الفلاحين، ومن كان يستطع معارضة مثل هذه الطروحات؟! أضف إلى ذلك تأسيس «الجيش الطلابي» وهو الذي كان يقضي بذهاب الطلاب إلى القرى لمحو الأمية ـ بدلاً من التجنيد الإجباري ـ وطرح موضوع حقوق المرأة وحقها في الترشيح والانتخاب، وهو ما كنا نراه جزءاً من مؤامرة أميركية مشبوهة هدفها الوقوف بوجه الدعاية السوفياتية في بلدان التبعية الأميركية.

وهنا بالذات كان الموقف في غاية الحراجة والحساسية. إذ ظهر الشاه بلباس قائد حركة إصلاحية! يريد الخير لأمته ورفع نواقص البلاد فيما كنا نفهمه نحن عبارة عن محاولات مخادعة ومضللة هدفها إطالة عمر النظام، والتي كانت تعني بالنسبة لنا استمرار نظام السلطة الاستعمارية الغربي، وهنا برز دور الإمام الخميني كمرجع يفضح أهداف النظام المنافقة والخبيثة.

الموقف كان حرجاً وصعباً للغاية. لقد لجأ إلى الاستفتاء العام وهو ما كان محل اهتمام الناس في القرى وكذلك العمال في المدن والذين يبحثون عن امتيازات نقابية، لكن الإمام والحركة الدينية لم يتوقفا عن التعبئة، مما دفع الشاه بعد أشهر من المواجهة إلى شن حملة عنيفة جديدة وصفنا فيها بـ «الرجعية السوداء»! وحاول وضعنا في سلة واحدة مع من وصمهم بـ «الرجعية الحمراء» ـ في إشارة إلى الشيوعيين واليسار والجبهة الوطنية ـ على الرغم من أن الشيوعيين وجماعة الجبهة الوطنية كانوا موافقين على جزء من تلك الطروحات أو يتعاطفون معها حيث كان شعارهم مثلاً: «نعم للإصلاحات، لا للديكتاتورية» فيما كان الشاه يسعى للظهور كقائد إصلاحي بأي ثمن كان، وإخراج خصومه من الحلبة إما كرجعيين سود أو حمر!!

بالمقابل، كنا نحن نتصدى للحركة الشاهنشاهية بالقول بأن منشأ الفساد العام إنما يكمن أصلاً في هيكلية النظام الحاكم وبالتالي لا فائدة من الترقيعات هنا وهناك. صحيح أننا والإمام الخميني لم نكن طرحنا بعد فكرة الإطاحة بالنظام والثورة لكن تأكيدنا أن الترقيعات والترميمات الظاهرية لا فائدة ترتجى منها في ظل النظام القائم، كان كافياً لتعاظم

الوعي الجماهيري بعمق النضال الديني وكفاح العلماء الذي لم يكن فئوياً ولا صنفياً بل كان حتى أشمل من الإصلاحات الجزئية والكلية الداخلية. ذلك أننا كنا نطرح خطر مقولة التبعية للأجنبي، وتحديداً الأميركي، حيث كانت خطاباتنا وتعبئتنا باتجاه إظهار مدى وصاية الأميركيين على فكر الشاه وسياساته الكلية وكيف أنهم من خلال الإصلاحات الظاهرية إنما أرادوا ربط عجلة الاقتصاد الإيراني بالمصالح الاستعمارية والغربية من خلال تحطيم الزراعة والقطاع الزراعي في البلاد وربط الحركة الاجتماعية بعجلة التوسع الرأسمالي في عواصم المتروبول. وهو ما كان يخادع فيه الشاه عبر شعارات برّاقة مثل ضرورة تغيير نسبة سكان الريف إلى المدن من ٤٠ ـ ٦٠ إلى ٦٠ ـ ٤٠ لصالح المدن والمدنية مثلاً!».

الفصل السابع

شيخ السياسيين والتحريض الثوري ضد مثلث الاستبداد وأميركا وإسرائيل

مع اشتداد النضال السياسي العام كان الشيخ رفسنجاني يتقدم صفوف المواجهة أكثر ويقترب أكثر فأكثر من مقولة: لا خيار إلّا بإعلان الصدام المباشر ضد حكم الشاه لأنه رأس الفتنة، تاركاً وراء ظهره تخرصات «الإصلاح»، وبموازاة ذلك الوعي العام لدى النخبة يتجه أكثر فأكثر لكشف مزيد من أبعاد التبعية السياسية التي كان يعيشها الشاه ومدى تأثره بشبكة المستشارين الأميركيين والإسرائيليين النافذين في أجهزة السلطة التابعة له.

عن هذه المرحلة التي بدأ فيها الصدام المباشر بين الإمام الخميني وأتباعه، وفي طليعتهم الشيخ رفسنجاني، والتي احتدمت فيها المواجهات بين الجانبين وتم اعتقال الشيخ الثائر، وما تبعها من اندلاع ثورة شعبية واعتقال الزعيم القائد ونفيه خارج الوطن..

حدّثنا الشيخ رفسنجاني كما يلي:

«... في المرحلة الثانية ـ الجديدة ـ من النضال والتي تطورت نحو الصدام المباشر مع الشاه، لم يكن بعض علماء قم موافقين على طرح القضية الفلسطينية ضمن المطالب العامة، ذلك أنهم كانوا يقولون بأنهم لا يعرفون بالضبط بما كان يجري هناك، وبالفعل لم تكن هناك معلومات متوافرة عن القضية الفلسطينية وإسرائيل، عدا كتاب واحد باسم «خطر اليهود» للسيد غلام رضا سعيدي، بحجم ١٠٠ صفحة. كما أن الصحافة ودور النشر كانت تفتقر إلى مثل هذه الموضوعات، ومن كان يريد متابعة هذا الملف كان عليه الاستماع إلى الإذاعات أو معرفة اللغة العربية حتى يتمكن من التعمق بالموضوع عبر قراءة الموضوعات المنشورة بتلك اللغة، وما أن كتبت أنا مقالتين في فصليتنا المعروفة باسم «مدرسة التشيع» حتى ذاع صيتها في الآفاق، ثم جاء كتابي المعروف «سيرة فلسطين» ـ وهو ترجمة لكتاب أكرم زعيتر سفير الأردن في إيران آنذاك ـ ليصبح وثيقة مهمة بيد الإمام الخميني شرح من خلاله الوضع المأساوي للفلسطينيين لعلماء إيران وكيف أن أراضيهم تمَّ اغتصابها وأنه تمَّ تهجير جمهور سكان البلاد الأصليين وأصبحوا لاجئين، وهو ما اعتبره الإمام جزءاً لا يتجزأ من القضايا الإسلامية العامة التي تهم المسلمين ويجب وضعها ضمن المطالب الشعبية للإيرانيين. ويمكن القول أنه وبعد نشر كتابي حول فلسطين استوعبت الحوزة الملف بشكل أفضل وقبلت أن تكون القضية الفلسطينية ضمن مطالب الكفاح الإيراني. أظن أن ذلك تكرس فيما بعد في العام ١٩٦٣ ـ وهو عام الانتفاضة الشعبية المعروفة بانتفاضة ١٥ خرداد التي قادها الإمام. طبعاً كان الموضوع له سابقة أيام نضالات المرحوم آية الله كاشاني في إطار الجدالات السياسية التي كانت محتدمة آنذاك. إلّا أن حركتنا

كانت موجة تصعيد للاحتجاجات انتصرنا فيها كجولة أولى، لكنهم سرعان ما اعتقلوا الإمام ثم أطلقوا سراحه، ثم بدأوا بلعبة الاستفتاء على ما عرف بـ«الثورة البيضاء» للشاه. كان ذلك في شباط/ فبراير من العام ١٩٦٣، حين ادعوا أن الناس صوتت لإصلاحات الشاه، لكنهم كانوا يكذبون إذ إن أكثرية الناس لم تشارك في الاستفتاء.

واشتد النضال من جديد واشتدت معه حركة الإمام ضد الشاه، لكن الاستبداد سرعان ما كشّر عن أنيابه فيما النضالات الشعبية تصاعدت مع خطاب سيىء للشاه ضد علماء الدين مع بدايات العام ١٩٦٣. وإذ كنا نقترب من الربيع وعيد النوروز الذي صادف في ذلك العام مع ذكرى وفاة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) وهو الإمام السادس للشيعة، ومؤسس المدرسة الجعفرية الفقهية الشيعية الإسلامية، فقد قرر الإمام استثمار الفرصة التعبوية وردّ على الشاه بخطاب أعنف أعلن فيه أن ليس لدينا عيد في هذا العام، وكيف يكون لنا عيدٌ في مثل تلك الحالة المزرية؟ بالفعل كانت مراسم الحداد في المدرسة الفيضية، الشهيرة في قم وفي أماكن أخرى قد عمّت المدينة، فما كان من الشاه إلّا أن رتّب هجوماً وحشياً ضد المدرسة الفيضية لكن الإمام لم يتراجع ولم يخف، بل أصدر بيانات أقوى وأشد، فاستعر النضال الحوزي والديني ضد الشاه، الذي قام بإلغاء الحصانة التي كانت معطاة لرجال الدين في موضوع التجنيد الإجباري، وبدأت حملة القبض على الطلبة الدينيين وإرسالهم إلى المعسكرات، وقد كنت من أوائل الذين اعتقلوا ونقلوا إلى المعسكر حيث أخذوني في ١٩٦٣/٣/٢١ من مدينة قم إلى طهران ووضعوني في «معسكر بستان الشاه» ـ في جنوب العاصمة ـ بعد أن غيروا ملابسي. وهنا استثمر الإمام الفرصة

مرّة أخرى فصعّد الخطاب ضد الشاه أكثر فأكثر ونقل المعركة إلى داخل المعسكرات حيث أعلن بصراحة أن الحصانة التي كنتم تمنحونها لنا لم تكن امتيازاً، فليدخل الطلبة الدينيون إلى المعسكرات ليقوموا بتوعية الجند ويعرّفوهم بما يحصل من مآس في البلاد.

مع مرور الأيام كنا نقترب من موعد شهر محرم الحرام ـ وهو الشهر الذي تبدأ عشرته الأولى بالتعبئة الدينية الشاملة لدى الشيعة حداداً على استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام)، الأمر الذي كان يعني التوجه إلى الصدام الأشمل المعروف بانتفاضة ١٥ خرداد أي ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، فقد تمكن الإمام من تعبئة الشارع خلال أقل من أربعة أشهر ليصل إلى نقطة الصدام المباشر مع شخص الشاه في خطابه الشهير في ١٢ محرم الحرام من ذلك العام، وهو الخطاب الذي يمكن تسميته بـ«خطاب اندلاع الثورة الشعبية» لإسقاط الشاه. في تلك الأيام كنت أنا قد استوفيت حقّي في إجازة أسبوعية تمكنت من أخذها من المعسكر لأذهب إلى محل إقامتي في قم حيث عقدت لقاء خاصاً مع الإمام الخميني اطلعت منه على خطته التعبوية لشهر محرم الحرام والقاضية باستثمار المناسبة إلى أقصى الحدود لشرح جرائم الشاه بحق الحوزة والهجوم الوحشي على المدرسة الفيضية وحصار العلماء. وعندما عدت إلى المعسكر تابعنا من هناك كيف أن خطاب الإمام الثائر يوم ١٢ محرم قد أدى إلى اعتقاله مجدداً واعتقال العديد من علماء الدين في المحافظات. واشتعل الشارع في طهران العاصمة دفاعاً عن الإمام، وقد لعب العلّامة والواعظ الشهير الشيخ فلسفي دوراً كبيراً في تعبئة الناس وكسب تعاطفهم مع حوزة قم والإمام وضد حكومة الشاه.

وهكذا امتدت الموجة الشعبية الحانقة ضد الشاه إلى المعسكرات من خلال الخطب الدينية التي كنا نلقيها في الجنود. في تلك الأيام كان مغاوير الوحدات الخاصة بالشاه قد قاموا لتوهم بعملية إخماد ناجحة لقمع انتفاضة العشائر القشقائية في الجنوب، وقد كان موقع تمركزهم داخل معسكرنا مما كان يزيد الحالة اشتعالاً.

فقد قام الجنرال عظيمي قائد القوة البرية في عصر العاشر من محرم في زيارة إلى معسكرنا، وحيثما وطأت قدماه كان يرى تجمعاً لجنوده متحلقين حول أحد المشايخ ـ الجنود طبعاً ـ فقد كنا نحو ٤٠ واحداً ـ متوزعين في المعسكر الكبير ـ على امتداد تجمعات الجند، وكنا نشرح لهم الأوضاع السياسية العامة في البلاد في خطاب نقدي صريح وواضح.

أضرب لك مثلاً على تلك الحالة، ففي أثناء إلقاء أحد قادة الوحدات الدرس العسكري اليومي والذي كان يتعلق بضرورة المحافظة على ما بين أيدي الجنود من معدات وإمكانات، وبعدما أنهى النقيب شرحه حول مقدار ما يتم صرفه على كل جندي من أموال وذخيرة وإمكانات لوجستية ومن أجل تأمين مسكنه وإقامته وأن ذلك كله «يقوم بصرفه عليكم الشاه»!! طلب الرائد من أحد الجنود تسميع الدرس فما كان مني إلّا أن انتفضت آخذاً الكلام لأقول:

إن حضرة النقيب يخطىء هنا تماماً عندما يضع كل ذلك في حساب الشاه، فكل هذا ليس من ملكه أو عطاءاته. إنه ملك الناس والشعب. ملكنا نحن. إنه من أموال الضرائب التي تجمع من الناس، إنه النفط الذي هو الملك العام للشعب، لو قال النقيب هذا كان أفضل لنا للحفظ والاهتمام، فلو عرفنا

أنه من أملاكنا فإن محافظتنا عليه ستكون أفضل، أليس كذلك؟! فنحن نعرف بل لا بد أن نعرف أنه حتى الزر الذي هو في بذلتنا العسكرية قد شمله نظام المكوس والضرائب.

ما أردت قوله أننا وحتى ونحن في المعسكرات كنا جديين في الكفاح ضد الاستبداد ولم نكن نريد أن نسمع تمجيد الشاه أمامنا وأمام الجنود. على أية حال فخلال أشهر قليلة اشتعلت الثورة في كل أنحاء إيران وعندما اعتقلوا الإمام قامت الناس بالنزول إلى الشوارع بشكل عفوي وطبيعي، في ١٥ خرداد الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٣ ـ توجّه الناس، وفي إطار الهيئات الدينية، في مسيرات شعبية باتجاه القصر وبدأوا يطلقون الشعارات ضد الشاه. وقد انطلقت مسيرات متعددة من أطراف طهران باتجاه وسط العاصمة لتلتحق بالثورة، إلّا أن القمع كان شديداً وقد استشهد العديد وهم في طريقهم من أطراف جنوب العاصمة باتجاه المركز. في قم أطلقوا النار على المتظاهرين. لم يكن الناس متسلحين بالوعي السياسي بما فيه الكفاية، وقد كانت المرة الأولى التي يواجهون فيها بهذا القدر من الوحشية والعنف المسلح والجدية في التصدي للثوار.

كنت لا أزال في المعسكر وقتها، وقد كانوا يرسلون الجنود لمواجهة المتظاهرين. وعندما اضطروا لأخذنا بسبب النقص الذي شعروا به في المواجهات، تحلق الطلبة حولي يسألونني ما العمل؟! فقلت لهم: سنطلق النار على من يأمرنا بإطلاق النار على الناس. لم نكن بعد نعرف كثيراً من فنون القتال بالطبع، كنا لا نزال في بداية التدريبات، لكنهم على أية حال انتبهوا وأنزلونا من السيارات العسكرية عند انطلاق مجموعات المعسكر الذي كنا فيه.

على أية حال قمعوا الثورة بكل عنف، وظل الإمام القائد معتقلاً لمدة شهرين إلى أن نجحت جهود وضغوط العديد من علماء البلاد في إطلاق سراحه، حيث وضع في الإقامة الجبرية في ضاحية قيطرية في شمال طهران ومن ثم ليطلق سراحه بعد فترة فيعود إلى مدينة قم مرة أخرى ويعاود التدريس الديني والتعبئة الجماهيرية في ظل وضع سياسي هادىء نسبياً.. إلى أن تفجرت الأوضاع من جديد، ولكن هذه المرة بوضوح أكثر ضد الأميركيين بعدما قرر الشاه سن قانون يمنع مقاضاة الأميركيين أمام المحاكم الإيرانية أياً كانت الجريمة التي ارتكبوها، وهو القانون الذي عرف «بالكايتولاسيون» أي قانون الاستسلام. وهو ما دفع الإمام ليبدأ دورة نضالية جديدة قوية وحازمة أكثر من ذي قبل ـ حيث هاجم الشاه والأميركيين بشكل صريح وحاد وقال في خطابه الشهير ضد هذا القانون بأن هذه الحصانة تعني أن الكلب الأميركي أفضل من ملك البلاد لأن الحصانة المطلقة كانت تشمل كل ما هو تابع لأميركا من مسؤولين ومستشارين و... وفي هذه المرحلة الخطيرة قرر الشاه أن ينفي الإمام إلى خارج البلاد أي تركيا، ومن ثم إلى العراق كما هو معروف في هذه المرحلة الجديدة بدأ الوعي ينتشر في مدارك الناس التي بدأت تساوي بين النظام والمستشارين الأميركيين الذين كانوا انتشروا في كل مكان من أجهزة الدولة، وكان سفيرا أميركا وبريطانيا يدخلان على الشاه ويتدخلان في قراره في أبسط القضايا الجزئية في وقت كانت فيه الأوضاع تتجه نحو الأسوأ.

ويمكن القول بأننا لم نكن نملك الشبكة التنظيمية الكافية لإدارة وقيادة ثورة شعبية ناجحة تماماً، كما أن الوعي الشعبي العام لم يكن قد وصل إلى البلوغ السياسي الكافي من جهة

أخرى. خصوصاً بعد أن قام النظام باعتقال مفاتيح ورموز التعبئة من الوعاظ والعلماء وقتل منهم ونفى من نفى خلال موجة قمع شديدة ضد الناس أخاف فيها العديدين وأرعبهم، ولم يكن الجميع على استعداد كافٍ للقيام بالثورة كما وصلت إليه الحال فيما بعد أي في العام ١٩٧٩. غير أن الوعي بارتباط الشاه ونظامه بالأجنبي، وتحديداً الأميركي والإسرائيلي، كان يتقدم خطوات مهمة إلى الأمام».

الفصل الثامن

الشيخ «الأفندي»
من مكة إلى هوليوود إلى بيروت

عندما تسكن الثورة وتتجه للكمون في سبات حوادث الأيام، ينتقل الطلائعيون للبحث عن بدائل للتعبير عن ذاتهم مرة وعن العقل الجمعي الذي ينتمون إليه مرة أخرى وعن نظريات بديلة عن الثورة في الحشد الاجتماعي أياً كانت هذه البدائل متباينة ومتفاوتة ومبعثرة.

مع نفي القائد والزعيم والمرجع الديني الأعلى للشيخ رفسنجاني إلى خارج البلاد وسكينة الناس أو «استكانتهم» تتحرك غريزة السفر لدى الشيخ الذي تحرر لتوه من السجن للتعبير عن عشقه وتوقه للإصلاح والتغيير وضرورة تحريك المياه الراكدة من حوله. فيتحرك في دائرة واسعة جداً لا يجمع بين نقاطها إلّا حب الشيخ وتعلقه بكل ما هو حركي وكل ما هو متغيّر وكل ما هو حرّ وديناميكي

وقابل للأخذ والعطاء والتأثر والتأثير. وهكذا تراه مرة يطوف حول البيت العتيق، وأخرى يتعشق الولاء في كربلاء باحثاً عن عبق التاريخ الأسطوري، وثالثة في هوليوود. يبحث في فلسفة الحداثة وفنونها وأخرى في بيروت ودمشق حيث لغة الثورة والثوار والبنادق وعشق فلسطين وجرحها الممتد عبر الجسم الإسلامي من طنجة إلى جاكارتا. مع رفسنجاني الذي يشرح لنا هذه الفترة من حركته عبر تاريخ نضاله المتشعب كما يلي:

«لما كنت أتحدث العربية وأفهمها قرر أبواي أن يأخذاني معهما لزيارة مكة المكرمة والحج فكنت لهما خير دليل وسند. لكنني ولتعلقي بكل ما هو يتحرك في العالم الإسلامي، تعمدت الاحتكاك بمن كان مهتماً بقضايا فلسطين والجزائر التي كانت تضج بهما مكة والمدينة آنذاك حيث جمع التبرعات كان ملموساً، وكذلك الخطب والمناقشات التي كانت تهدف إلى توعية الناس بهاتين القضيتين.

وأما سفراتي المختلفة إلى كربلاء فقد كان الهدف منها مرة زيارة الإمام الخميني الذي كان مبعداً إليها ومقيماً في النجف، ومرة التواصل مع أصدقائنا وزملائنا الذين كنا نتواصل وإياهم بالرسائل الشفهية والخطية، كما كان بعضها فرصة للتواصل المباشر معهم من أمثال السيد محمود دعائي ـ وهو من نشطاء تلامذة الإمام وحوارييه الذين كانوا يلعبون دور رجال الإعلام آنذاك في جهاز الإمام الخميني المتحرك في الخارج، وقد كان معي في هذه الزيارة آية الله السيد علي خامنه إي (مرشد الثورة الحالي) حيث كانت فرصة لنا للقاء الأحبة والزملاء وإحياء التواصل عن قرب معهم. وأذكر أن من بين تلك السفرات واحدة مع والدي، وهي أول سفرة إلى العتبات المقدسة في العراق.

أما زيارتي إلى أوروبا وأميركا فقد كانت بالإضافة إلى التواصل مع الأصدقاء والأحبة، محاولة لإيجاد شبكة اتصالات قوية لصالح حركة التغيير والنضال على امتداد العالم الذي ينتشر فيه الإيرانيون وأصدقاؤنا من أمثال الدكتور حبيبي وبني صدر وقطب زاده وإبراهيم يزدي وشقيقي محمد الذي كان يدرس في أميركا. فقد كان أغلب هؤلاء على خلاف مع التجمعات الطلابية الإسلامية المنتشرة في العواصم الإسلامية أو فيما بينهم، حيث كان أحد أهداف الجولة هو رأب الصدع فيما بين هؤلاء وحلّ اختلافاتهم التي كانت في غالبيتها للأسف تدور حول قضايا غير جوهرية ومن قبيل المنافسات الحزبية أو التعصبات الفئوية، كأن يكون قطب زادة أكثر ميلاً لتيار «حركة الحرية» الإيرانية أو أن بني صدر أقرب وأميل للعمل مع جماعة «الجبهة الوطنية» ـ المصدَّقية ـ (نسبة إلى مصدّق رئيس وزراء إيران الوطني الذي أمّم النفط في بداية الستينيات فأطاح به الأميركان بالتعاون مع البريطانيين). أو أن إبراهيم يزدي مثلاً كان على خلاف مع ناشطي الاتحاد الطلابي الإسلامي الذين كانوا يتعاونون مع شقيقي محمد في أميركا التي قمت بزيارتها وزيارة عواصم أوروبية لرأب الصدع وللاطلاع على احتياجات هؤلاء جميعاً ولتنسيق المواقف من أجل دعم النضال الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك كله كانت قد بدأت لتوّها الانشقاقات الفكرية تعصف بالحركات والمنظمات الإسلامية الإيرانية في الخارج، لا سيما منظمة المنافقين ـ «مجاهدي خلق» ـ حيث انشقت هذه المنظمة إلى قسمين قسم تحول إلى الماركسية علناً فيما بقي القسم الآخر على أفكاره ومعتقداته الأصلية لكنه ظل حائراً يبحث عن إجابات لبعض الأسئلة مما شكل مشكلة جدية، فهم كانوا يريدون سماع آرائنا من جهة

وكانوا يريدون إيجاد رابطة ما مع الإمام، لكن الإمام من جهته لم يكن يثق بهم، فيما كنا نحن نبحث عن تسوية بين الطرفين. على صعيد آخر كانت اختلافات أخرى تعصف بين الجهات المناضلة في موقع آخر من الجغرافيا ـ في لبنان حيث الخلاف على أشده بين محمد منتظري ـ ابن آية الله منتظري ـ وحميد زيارتي من جهة، وهما من الراديكاليين، وبين السيد موسى الصدر الذي كان يصنّف في خانة المحافظين والمترددين.

في ما يخص الخلاف الأول فإن الإمام لم يكن ليؤيد الكفاح المسلح أبداً وهذا ما كان يمنع أي تسوية للعلاقة بين «مجاهدي خلق» والإمام لأن المنظمة كات تعتمد الكفاح المسلح أسلوباً رئيسياً في الكفاح. صحيح أن الإمام لم يعلن معارضته لتلك الأعمال لكنه كان حريصاً على ألّا يمنحه الشرعية أيضاً، ونحن من جهتنا كنا نلح على الإمام أن يعلن تأييده لتلك الأساليب، فجاء الانشقاق ليجعلنا نقف على خط واحد مع الإمام.

ولكن في ما يخص الخلاف الذي كان دائراً بين الراديكاليين والمحافظين في بيروت، فقد ذهبت إليهم لأقول لمن كانوا ينتقدون الصدر بقوة ويتهمونه بالمساومة على المبادىء، بأنه لا بأس من أن تكون لنا قاعدة ومقر مثل الصدر هنا، نحن بحاجة إلى موقع نفوذ رسمي أيضاً، فهو لا يستطيع أن يعيش مثلك في الخفاء مطارداً. وقد دخلت في حوارات معهم وطلبت إليهم التفاهم وعقد تسوية معه، وقلت لهم إنه من خلال موقعه يستطيع أن يكون سنداً واقعياً لنا، وإذا ما حافظ على علاقاته مع النظام في إيران والسفارة، يجب أن نتحمله، وقد اقتربت من إقناعهم تقريباً، ولكن لا أدري إلى أين

وصلت الأمور فيما بينهم بعد ذلك؟ ـ طبعاً بقيت على حالها مبدئياً وظلت تتأرجح في فترات، لكن سرعان ما اشتدت الخلافات واستعرت في مراحل مختلفة دون أن تجد حلاً مرضياً ـ لأنني عدت بعدها إلى إيران وتمَّ اعتقالي من جديد.

خلال جولتي تلك، استطعت أن أنقل أموالاً من أحد كبار المساندين لنا من التجار، وهو المعروف بالسيد «توليت» الشهير، حيث وضعت جزءاً منها في أميركا وجزءاً آخر في لبنان. في أميركا قام السيد إبراهيم يزدي في استثمارها، فيما كان السيد توليت قد وضع جزءاً منها في حساب خاص في لندن وذلك للضرورات، وهي الأموال التي ظلت موضع خلاف بين الحكومة البريطانية وورثة السيد توليت (الذي لم يكن له أبناء) طوال عشرين عاماً أو يزيد إلى أن تمَّ استعادتها أخيراً من قبل الورثة من الدرجة الثالثة وهيئة الأمناء التي كان يشرف عليها الشيخ منتظري والتي تمَّ تقسيمها، إذ ذهب حوالى ٢٥٪ منها إلى الورثة فيما ذهبت حوالى ٧٥٪ منها إلى جامعة الإمام الصادق بأمر من منتظري، وهو ما مجموعه نحو عشرين مليون پاوند إنكليزي، بعد أن كانت ٣ ـ ٤ مليون پاوند فقط.

في رحلتي الأهم ربما، والتي سبقت الثورة بنحو ٤ سنوات، زرت سورية ولبنان أيضاً بهدف التعرف عن قرب إلى أحوال اللاجئين الفلسطينيين وليس فقط لقاء الأحبة والمناضلين الإيرانيين. وفي تلك الرحلة لمست عن قرب أحوال عوائل الشهداء وزرت المخيمات، وقد كانت لي جولة طويلة، زرت خلالها برفقة السيد موسى الصدر أحد المخيمات وكان لي لقاء مطوّل مع السيد ياسر عرفات الذي صعدنا إليه بواسطة الأسانسور في الطابق الثالث أو الرابع على ما أظن، لقد كان

لقاءً جيداً، فقد كان عرفات قائد النضال الفلسطيني وكان يحظى باحترام خاص في صفوفنا. أيضاً كان لي مباحثات مطوّلة مع السيد موسى الصدر.

لم نكن نتوقع من الفلسطينيين شيئاً غير التواصل المعنوي. غير أننا علمنا بأنهم كانوا يدربون بعض أفراد المنظمات المسلحة الإيرانية فشكرنا عرفات على ذلك، رغم أن الكفاح المسلح لم يكن من وسائلنا، وقد توافقنا بالمقابل على فتح حساب خاص بدعم الفلسطينيين بدأنا إثره بإرسال بعض الأموال. طبعاً كانت هناك لجنة من العلماء تشرف على هذا الحساب والدعم، بين رجالاتها الشهيد مرتضى مطهري ومرتضى حائري وأبو الفضل زنجاني، فقد كان لي ولآية الله علي خامنه إي دور في إقناع العلماء ثمّ للتحرك والنشاط في هذا الاتجاه حيث ذهبنا إلى مدينة قم المقدسة لهذا الغرض لإقناع بعض العلماء وشرح الموقف لهم.

باختصار، يمكن القول بأن رحلاتي إلى خارج البلاد قبل الثورة كانت بشكل رئيسي باتجاهين، الاتجاه الأول للتواصل مع كادر الثورة المنتشر في الخارج لتقوية أواصر النضال والمناضلين، والثاني للتواصل مع حركات التحرر المحيطة بنا وفي طليعتها الثورة الفلسطينية التي كانت تحظى باحترامنا الشديد».

الفصل التاسع

رفسنجاني المثقف بين شريعتي وولاية الفقيه والقراءات المتعددة للإسلام

الذين يعرفون رفسنجاني عن قرب يقرأون فيه رجل الدين المنفتح على «الآخر» من رجال الدين «محافظاً» كان أم «ليبيرالياً» إذا جاز التعبير، وعلى الآخر من المثقفين أيضاً دينياً كان «متحرراً» من القيود والشكليات أو الطقوس. يقبل المثقف الديني المتحرر من كل أشكال النمطية والتقليدية في الفكر، كما يقبل رجال الدين من ذوي البعد «المتشدد» أو «الآحادي» الصورة. إنك تستطيع أن تلخصه بكلمة واحدة: رجل القراءات المتعددة للدين في آن معاً.

ليس بالضرورة أن يقبلها جميعاً بمعنى الإيمان بصوابيتها بل إنه يقبل بوجودها متعايشة في الوسط الإسلامي العام من دون «تشريع» الواحدة على حساب الأخرى أو تثبيت الواحدة مقابل إقصاء الأخرى.

وهذه النقطة بالذات هي التي دفعت العديد، ولا تزال، لصب جام غضبه عليه متهمين إياه بالانتهازية والتذبذب مرة واصفينه بالثعلب المكار مرة أخرى.

وفي هذا السياق فقد عاصر رفسنجاني كلاً من الأستاذ الفيلسوف مرتضى مطهري، زميله وصديقه وأخوه العزيز، وعلي شريعتي المثقف الديني الحاضر الدائم في كل مناقشات الحوزة والجامعة. فكان كل منهم محافظاً على «قراءته» الخاصة في الفكر الديني كما كان محافظاً على احترامه «للآخر» بكل تلاوينه.

وفي هذا الإطار يدلي لنا رفسنجاني بإجاباته على مجموع أسئلتنا له حيث يقول:

«قبل الثورة كانت الأمور سهلة كثيراً في هذا المجال. وكان الفكر أريحياً وكنا نعاني بدرجة أقل جداً مما نحن عليه الآن في ما يخص «جدل» الأفكار. ولم تكن الصعوبات الموجودة الآن في المسائل العقيدية موجودة آنذاك. التوقعات اليوم كبرت كثيراً، فيما كانت السلامة الفكرية النسبية مهمة بالنسبة لنا في ذلك الوقت.

فالنظرة مثلاً إلى الدكتور علي شريعتي وما كان يطرحه من أفكار كانت مختلفة عند فئة رجال الدين. فأنا مثلاً لم أكن أخالفه إذ كنا نعتقد بأن السيد شريعتي كان يملك لغة علمية وخطاباً مؤثراً في حقل علم الاجتماع استطاع من خلاله جذب أعداد متزايدة من الطلبة الجامعيين وأتى بهم إلى «حسينية إرشاد» ـ الحسينية التي كانت محل جذب ومحور دفاعيات الفكر الديني مقابل الفكر اليساري والعلماني الذي كان سائداً في فضاءات الجامعة والنخب الفكرية آنذاك ـ

حيث استطاع أن يؤسس لمدرسة فكرية خاصة في حينه، وكنا نرى في عمله بركات كثيرة، حيث كان مثلاً يقوم بعمل لم نكن نستطيع نحن أن نُدلي فيه كثيراً فيما كان هو يُتقنه أحسن منا. قد نكون رأينا أن بعض ما كان يطرحه ليس محكماً مثلاً وأنه لو طرحت بعض أفكاره بالمقارنة مع بعض مبادىء الإسلام لوجدت ما يُشكل منها. لكنها كانت تملك إيجابياتها وبالتالي قابلة للبحث. هكذا كان الوضع أيضاً بالنسبة إلى آخرين من المثقفين الدينيين مثل الدكتور يبمان، وهو رجل فكر من المثقفين الدينيين يلاقي اليوم عنتاً من بعض التيارات الراديكالية الدينية التي تحاول وصمه بالعلمانية الخارجة على الملّة والدين.

وقد كنا نتعايش مع الكثيرين ممن كانت أفكارهم تقترب من الاشتراكية وممن كانت أفكارهم تقترب من الرأسمالية، ولم نكن ننزعج أو نستاء منهم، إذ كنا نعتقد بضرورة حرية الفكر والتعبير.

ولم يكن ذلك لينعكس على العمل التنفيذي، ربما لأنه لم يكن لدينا شأن تنفيذي وقتها. بالطبع كان من بيننا من لديه موقف متشدد أكثر بعض الشيء بهذا الخصوص مثل آية الله مطهري، حيث كان يقرأ ما كان يُنشر من كتابات شريعتي فيعلق عليها في الحواشي ثم يعطينا إياها للاطلاع، وقد كان الإمام يثق بأفكار آية الله مطهري أكثر من غيره. لذلك لم يؤيد الإمام يوماً السيد شريعتي بالكامل، كما لم يُعلن معارضته له أيضاً بالطبع. لم نكن نريد أن تتم مواجهة معه، غير أن مطهري كان أقرب وأعزّ إلى قلوبنا. ثم إن جماعة شريعتي قاموا بعمل سيىء آنذاك، إذ ما أن استقر لهم الأمر في حسينية إرشاد حتى قاموا بعزل آية الله مطهري على

الرغم من علمهم بأن حسينية إرشاد لم تأخذ تلك المكانة الشهيرة لها وتأخذ ذلك المقام المهم إلّا بجهد ومساعي آية الله مطهري.

وأعتقد أن السبب كان سياسياً لكون القائمين على إدارة الحسينية من هيئة أُمنائها ـ كانوا من أعضاء حركة الحرية، وإن كان بعضهم من التجار إلّا أن الجو العام كان أكثر ميلاً لحركة الحرية (وحركة الحرية كما هو معلوم كانت ولا تزال أكثر ميلاً لليبرالية الفكرية منها للأصولية الدينية التي ينتمي إليها فكر مطهري).

بالطبع لم يكن ذلك ليمنعنا من الإقرار بوجود قراءات متعددة داخل الفكر الديني، خصوصاً أن الفضاء الخارجي كان شديد الضيق أمامنا يجعل أمثال شريعتي ليس فقط مقبولين بل ومن الصف الأول والدائرة الأولى، خصوصاً أنه المفكر والمناضل والعالم، ونحن بأمسّ الحاجة لجذب المزيد إلى صفوفنا، مما كان يدفعنا إلى التساهل والتسامح. وما تراه من تشدد حالياً في التعاطي في الأفكار جاء فيما بعد ولم يكن رائجاً بيننا آنذاك. فقد كنا على سبيل المثال، فيما بيننا وبين المثقفين الدينيين الذين تشير إليهم، منفتحين إلى درجة أننا كنا نعمل على إصدار كتاب مشترك بشأن القضايا الفكرية الملحة، حيث كان في هذه الدائرة الواحدة كلٌّ من المهندس بازرگان والشهيد محمد جواد باهنر ـ رئيس وزراء حكومة من صنف رجال الدين الذين صنفوا من المحافظين فيما بعد الثورة ـ والشهيد بهشتي ـ رئيس السلطة القضائية الأول وآية الله خامنه إي وآية الله طالقاني الذي صنّف من الثوريين الليبراليين والذين اعتبرتهم منظمة «مجاهدي خلق»، التي تحولت إلى المعارضة المسلحة، بمثابة الأب الروحي لها ـ وأبو الفضل

الموسوي والدكتور پيمان وأنا. حيث اتفقنا في النهاية على لجنة ثلاثية تضم الدكتور پيمان والسيد باهنر وأنا، لتقريب المواقف التي كانت تتجاذب وتتباعد أحياناً. ثم حصل ما حصل، على قاعدة ذلك التباعد والتجاذب، من الانشقاق الفكري المعروف لدى المجاهدين. الأمر الذي جعلنا نشعر بالخطر مما دفعنا إلى مزيد من المناقشات بهدف إيجاد نوع من التناسق الأيديولوجي في الأفكار لمساعدة الناشطين والأنصار. وقد توصلنا بالفعل إلى أفكار متقاربة، لكن المطاردات ومن ثم الاعتقالات منعتنا من الاستمرار، الأمر الذي دفع پيمان أن يصدر كتاباً نهائياً بمفرده وهو ما وصلني نسخة منه إلى السجن. وقد علقت في حينه على هامش الكتاب بنحو أربعين إشكالاً يظهر فيها الميل الاشتراكي واضحاً لدى الرجل، وهو ما سمعناه فيما بعد يتردد على لسان كوادر منظمة «مجاهدي خلق».

على أية حال، ما قصدته هو أن التعاطي مع القضايا الفكرية كان سيالاً ومنفتحاً إلى حد كبير رغم الاختلاف في الرؤى. بالطبع عندما تسألني إن كنت أشعر يوماً بأن لباس رجل الدين كان يضايقني يوماً في سياق التعاطي المرن أقول لا، بل أقول بأننا كنا حريصين على هذا اللباس لأنه يمنحنا بعض الحصانة في العمل، كما أن نزعه كان يعني تراجعاً أو خروجاً على الفكر الديني من قبل جمهور الرأي العام، أي كان ينظر إلى من يقوم به نظرة سلبية.

هذا وقد استمرت هذه الأجواء الإيجابية إلى بدايات قيام الثورة دون عوائق داخلية فيما بيننا، مع أن المضايقات من جانب النظام كانت تتزايد وتضيّق الخناق علينا.

ثم إننا لم نكن نفكر بالنصر السريع ولا نتوقعه، بل كنا نظن بأن النصر يتطلب عشرات السنين من النضال والكفاح، ذلك أن النظام كان قوياً جداً ولم نكن نتوقع سقوطه بسهولة وبسرعة. كان ذلك حتى أواسط العام ١٩٧٧، حتى إن الكثيرين تراجعوا عن فكرة الثورة والكفاح النضالي الشديد، وبدأوا يلينون. فالدكتور شريعتي مثلاً تعامل مع هذا الملف النضالي بشكل أفضى به إلى خارج السجن حيث سافر إلى الخارج وتوفي هناك، فيما تراجع آخرون إلى درجة قرروا فيها كتابة رسالة التوبة تكتيكياً ليحظوا بإطلاق سراحهم. ولم يبق إلّا القليل الذين صمدوا حتى النهاية».

وعندما سألناه إن كان من هؤلاء القلة؟ قال نعم:
«لم أكتب بل قاومت وتحملت مع جمع من زملائي أشد الضغوط، لا سيما بين الأعوام ٧٣ ـ ٧٧ حين كانت أجواء الانشقاق الفكري داخل الحركة الإسلامية من جهة ترمي بظلالها على السجون، ثم القمع الشديد للجماعات المسلحة على يد اللجنة المشتركة الأمنية بين القوات المسلحة والسافاك من جهة أخرى.

كل ذلك أدى عملياً إلى ظن الشاه بأنه قد تمكن من المناضلين والثوار وأنه بات مسيطراً على الأوضاع العامة، مما دفع به إلى طرح مشروعه المعروف بـ«الانفراج السياسي» من جديد، وهو ما دفع بالمناضلين مرة أخرى ليأخذوا زمام المبادرة. كان ذلك في بداية العام ١٩٧٨ حين جاء استشهاد آية الله مصطفى الخميني ابن الإمام ـ والذي يقال إن السافاك سمّه في النجف في العراق حيث كان منفياً إلى جانب والده ـ ومن ثم الإهانة الشهيرة التي وجهت إلى الإمام الخميني ـ عبر صحافة الشاه ـ ليدفع عملياً بأجواء الانفراج السياسي إلى أوجها.

في تلك السنة الأخيرة من النضال والتي كنت فيها في السجن إلى جانب عدد من الشيوعيين ومن منظمة مجاهدي خلق وبعض القوميين، كنا نخوض مناقشات موسعة وصريحة معهم جميعاً حول القضايا الفكرية والسياسية ولم يكن في بالنا أننا سنتسلم الحكم قريباً. قبل ذلك كان الإمام الخميني بدوره يدرس نظرية ولاية الفقيه ويلقي بدروسه تلك على طلابه ومريديه خارج البلاد في العام ١٩٦٩، وكلما كانت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية تتصاعد كنا نزداد أملاً في الانفراج، ونزيد من مناقشاتنا حول كل شيء من الاقتصاد والأقليات والحكم الإسلامي إلى موضوع المرأة إلى نظرية الحكم. بالمقابل كان الإمام الخميني يعمّق أبحاثه ودروسه حول نظرية الحكومة الإسلامية كلما كان الوضع يزداد ضيقاً على الشاه وحكومته.

بالطبع لم نكن حتى اللحظة الأخيرة ما قبل الأنتصار نطرح موضوع الحكومة الإسلامية شرطاً بديلاً لنظام الشاه، وإن كانت عقيدتنا الحقيقية القلبية والفكرية هي أن أي حكم بديل يجب أن يستند إلى نظرية الشيعة حول الحكم في ظل غياب إمام العصر والزمان المهدي المنتظر، وأن المشروعية إنما تؤتى منه. بالمقابل كان هناك من يقول بأنه لا يجوز قيام أي حكم باسم الإسلام في زمن الغيبة!

لكننا كنا نعارض هذه النظرية الانطوائية ونعتقد بأن الحكم ليس فقط مطلوباً أن يقوم بالروح الإسلامية ولو باليسير منها، بل إنه في حال تعذر الأمر يكفي أن يكون عدول المؤمنين فقط، بل وإن تعذّر يسقط حتى شرط العدالة. وهذه قضية فقهية معروفة، وقد أخذت مداها ورواجها في ظل صعوبة الخيارات والإمكانات حتى إن البعض طرح شعار الجمهورية

الديموقراطية. إلّا أن الإمام أصرَّ على الجمهورية الإسلامية دون إضافة صفة أخرى، لكنه ظل، ونحن معه، لا نطرح شرط مقولة ولاية الفقيه، حتى بعد الانتصار وأثناء انهماكنا بكتابة الدستور، بحيث إن المقولة لم يؤتَ على ذكرها في مسودة الدستور وفي مناقشات مجلس قيادة الثورة إلى أن طرحها فجأة آية الله منتظري في مجلس الخبراء (مجلس خبراء القيادة).

حتى إن المسودة مرت قبل ذلك على شخص الإمام وكبار علماء قم ومن ثم كل القيادات المعروفة إلى أن عرضها منتظري في مناقشات مجلس الخبراء، وهو ما بدأ يجد قبولاً مقابل اعتراضات جدية من جانب المهندس بازرگان ـ أول رئيس وزراء عيّنه الإمام الخميني بعد الثورة والذي اتهم فيما بعد بالليبرالية، وقد ساد الاحتكاك الدائم بينه وبين رجال الدين إلى أن أسقطت حكومته في معترك احتلال السفارة الأميركية على يد الطلبة».

وعندما سألنا رفسنجاني فيما إذا كان يعتبر مثل ذلك الخيار صحيحاً؟ قال:

«نعم إن رأي العلماء كان بأنه الخيار الصحيح، وأعتقد بأنه إذا ما «استثمرت» المقولة بشكل جيد يمكنها أن تشكّل طريقاً صالحاً لإيران، وإن كان فيها بعض الإشكاليات في التنفيذ».

الفصل العاشر

رفسنجاني بين المشايخ والأفندية في الفترة الأولى لإدارة شؤون الثورة والدولة!

عندما تستنفره «المهمات» الثورية يلجأ إلى حصن المشايخ سبيلاً «أنجع» بنظره للدفاع عن الثوابت والقيم لكنه «تكنوقراطي» من الدرجة الأولى عندما تستنفره الحاجة إلى إدارة الشؤون العامة، غير أنه لا يفتأ يؤكد أنه لا فرق بين المشايخ و«الأفندية» إلّا بما يقدمونه من كفاءات ومعرفة بشؤون الإدارة، إدارة كل حقل من حقول المجتمع والدولة. غير أن كل من يعرفه يعلم جيداً بأنه يبقى وفياً لزملائه «رجال الدين» كفئة يعتقد أنها تعصمه من طوفان التآمر السياسي الذي غالباً ما يخترق نظام حياة «الأفندية» بسهولة برأيه، لا لكونهم أفندية، بل ربما لكونهم أكثر تأثراً بإغراءات الماكيافيلية ومقولات العلمنة. ومع بدايات العمل الدؤوب لتأسيس نواة الدولة العتيدة بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة مراده ومرجعه الديني وزعيمه السياسي وقائده الإمام روح الله الخميني، واجه رفسنجاني

الشيخ الثوري والمستنير، أو «منور الفكر» كما يقول الإيرانيون، صراعاً متداخلاً ومتشابكاً اعتبره البعض بين المشايخ و«الأفندية» حول منهج إدارة الشؤون العامة والأزمات، فيما يعتبره هو صراعاً بين منهج «الأصوليين» والليبراليين أكثر مما هو بين المشايخ والأفندية.

لقد عمل بمقولة الوفاء لزملائه من طبقة المشايخ لكنه ظل منفتحاً على مقولة الأولوية للكفاءات، غير أن الكلمة الفصل كانت بالنسبة له على الدوام «الانصياع» أو لنقل القبول أو التقبل لما كان يقول به القائد الإمام، أي ظلت عنده كلمة الفصل على الدوام «الطاعة» من جانب المريد للمراد.

يقول رفسنجاني وهو يحدّثنا عن هذه الفترة رداً على أسئلتنا بهذا الخصوص ما يلي:

«منذ البداية كانت هناك نظرية تقول بضرورة عدم تسلم رجال الدين للمواقع التنفيذية في الإدارة، وإن كانت تستحمل دخولهم إلى مواقع القضاء والتشريع كممثلين للشعب، وهو ما كان فعلياً حاصلاً مثلاً في مجلس قيادة الثورة حيث كانت تركيبته موزعة بين رجال الدين والأفندية.

بالطبع كان الإمام يقول بهذا الرأي كأمر ترجيحي وليس كأمر نهائي وحاسم، يشاطره فيه بعض كبار القوم، فيما كنت أنا وعدد من شباب المشايخ نخالفه فيه، حيث كنا نقول بأن الكفاءة هي المعيار الفاصل، غير أن الإمام منع مثلاً آية الله بهشتي (رجل الدين المعروف والمقرّب من المرجعية الدينية ومن أركان المؤسسة الدينية المستنيرة والمتعلمة آنذاك وعضو مجلس قيادة الثورة والقريب من الإمام) من الترشيح لرئاسة الجمهورية فضلاً، عن أن أول حكومة مؤقتة شكلها

الإمام بالتشاور مع مجلس قيادة الثورة لم يكن فيها ولا رجل دين واحد.

غير أن مرور الأيام وتجربة الحكومة المؤقتة الضعيفة والتي اضطرت للاستقالة أمام ضغط الشارع والثوريين، جعل الإمام يقترب من رأينا ودفع الأمور إلى تشكيل حكومة مشتركة من «الجناحين» دون أن ننخرط هنا تماماً بالقضايا الإجرائية، لكنني قبلت مثلاً موقع كفيل وزارة الداخلية أو المشرف المؤقت عليها مندوباً من مجلس قيادة الثورة».

وعندما سألناه مثلاً عن السبب في فشل تلك التجربة، أي الفصل بين المواقع التنفيذية والمشايخ، أو بالأحرى فشل ما سميته أنا بـ «الأفندية» مجازاً في مهمتهم ـ كما تزعمون ـ قال لي:

«انظر مثلاً كيف أن الإمام نفسه ذهب إلى مدينة قم الدينية (تاركاً الساحة التنفيذية للحكومة المؤقتة برئاسة مهدي بازرگان آنذاك) لكنه سرعان ما اكتشف ضعف أداء هذه الحكومة ـ والسبب في رأيي ليبراليتها وروحها الليبرالية في الواقع التي أدّت إلى الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التوتر الداخلي الذي كنا نعيشه داخل تركيبة الثورة والضغط الذي كنا نواجهه من الشباب الثوري المندفع مثل الشهيد محمد منتظري (ابن آية الله منتظري الذي كان يعتبر من أبرز المناضلين الذين عاشوا في الخارج وسط حركات التحرر لا سيما بين الفلسطينيين والذي كان متأثراً بحركات التحرر العالمية وأساليبها النضالية الراديكالية المعروفة) ضغوطاً متزايدة، بل إن أول من وصف تلك الحكومة بالليبرالية هو الدكتور پيمان (وهو صديقهم وحليفهم والذي يعتبر حالياً من أبرز الليبراليين الذين يعارضون

حكم رجال الدين والمشايخ ويصلون إلى درجة فصل الدين عن السلطة السياسية) باعتراف الدكتور سحابي الذي ظل يعتب عليه باستمرار لأنه أول من نعتهم بهذا النعت.

بالطبع لقد رفضهم الكثيرون آنذاك وانتقدوا ضعفهم، حتى غدا الإمام يخاف على تراجع حمية الثوار واندفاعتهم من جهة، وعلى الثورة من أن تقع في مسير انحرافي من جهة ثانية، الأمر الذي دفعه للاستغفار علناً عن تسليمه السلطة السياسية لهم وحدهم ويُبدي ندمه على فعلته تلك (وقبول استقالة الحكومة) تحت ضغط القوى الثورية. ما أردت قوله أننا حاولنا الالتزام قدر الإمكان في موقع النظارة بالفعل كما كان يريد الإمام رغم اختلافنا بالرأي. غير أنهم سرعان ما بدأوا المعركة والافتراق، لقد كانت «حركة الحرية» رأس الحربة في ذلك النزاع المبكر بين ما تسميه أنت الأفندية وبين المشايخ، عندما طالبت ما يسمّى بالنظام «الديموقراطي» فيما أصرَّ الإمام على كلمة أو مقولة «الجمهورية الإسلامية». وعندما احتكمنا إلى الجماهير في حينها من خلال الاستفتاء العام، قاطع الكثير منهم الاستفتاء ـ كقوى حزبية ـ فيما صوتت الناس بالأكثرية القاطعة للجمهورية الإسلامية.

نحن لم نكن نعني بالنظام الذي اخترناه انعدام الانتخابات أو الرأي والرأي الآخر مثلاً، فقد كنا نعمل من أجل الإعداد للدستور والانتخابات البرلمانية وتشكّل الأحزاب ولم نكن نرى في ذلك تناقضاً مع النظام الإسلامي. حتى إن الإمام كان قد طلب من رئيس الحكومة المؤقتة السيد مهدي بازرگان أن يعمل أول ما يعمل على تدوين الدستور ومن ثم انتخاب مجلس مؤسسين وإدارة البلاد مؤقتاً إلى حين قيام انتخابات عامة برلمانية تفرز حكومة دائمة، لكنهم اصطدموا

معنا منذ البداية حول التسمية والتي انتصر فيها الإمام والجماهير. كذلك سرعان ما اصطدموا معنا حول مقولة ولاية الفقيه من جديد عندما قرر مجلس الخبراء ـ كما هو معروف ـ أن يضعها في صلب الدستور، حيث أصبح الخلاف أكثر جدية.

ونحن من جهتنا لم نرَ يومها عالماً دينياً واحداً لا في مجلس قيادة الثورة ولا في الحوزة الدينية يقف إلى جانبهم في اعتراضاتهم، حتى آية الله طالقاني المعروف بقربه إليهم وتعاطفهم معه كان يقف إلى جانب الإمام وقتها، في حين اصطف إلى جانب الحكومة المؤقتة حركة الحرية والجبهة الوطنية وكل جماعات اليسار والقوميين والمتمركسين الذين سبق لهم أن قاطعوا الاستفتاء. وعندما حاولوا في وقت متأخر إيجاد انشقاق في داخل الحكومة التي أصبحت مشتركة (بعد دخول رفسنجاني إليها ممثلاً لمجلس قيادة الثورة) من خلال جمع التواقيع بهدف الاستقالة والنزول إلى الشارع عبر التظاهرات، واجهوا تحذيرات الإمام الحازمة التي أفشلت مخططهم.

بعد ذلك اشتعل الصراع بشكل أكثر تعقيداً في ما عرف بقضية أبو الحسن بني صدر ـ أول رئيس جمهورية منتخب. وقتها كان مرشحنا الأول للرئاسة آية الله بهشتي كما ورد ذكره، في حين كان المرشح بني صدر يلقى دعماً وتأييداً من أعضاء مؤثرين في مكتب الإمام وبيت الإمام [أعتقد أنه يقصد أحمد الخميني النجل الأصغر وآخرين مثل صهره وحفيد الإمام الخميني وغيرهم] هذا بالإضافة إلى دعم آخر كان يحظى به من داخل تجمع رجال الدين المعروف بـ «رابطة روحانيت»، التي كنت أنتمي إليها بالإضافة إلى عدد من

رجال الدين من مدينة أصفهان، حيث تمكنوا من إزاحة بهشتي من الواجهة. ولما كان الإمام لا يزال يعتقد بأرجحية الأفندية على المشايخ في المواقع التنفيذية فقد ذهبنا أنا والسيد خامنه إي إلى قم في مهمة إقناعه بالعدول عن رأيه، لكننا فشلنا في ذلك رغم كل الجهد الذي بذلناه والإصرار الذي دفعنا وقتها إلى حشره للخروج من حيث كان يقيم في بيت آية الله يزدي من غرفته الداخلية ليلاً واللقاء به مطولاً في الكوريدور الذي يربط بين صالون الاجتماعات وإقامته الداخلية، ولكن دون جدوى».

وعندما سألته هل كنت فعلاً تناقش الإمام وتختلف معه وتصر على رأيك حتى النهاية قال:

«نعم، كان يحصل ذلك أحياناً وبشكل شديد، لكننا كنا ننصاع إلى رأيه في النهاية عندما نفشل في إقناعه. كان ذلك قبل الثورة وبعدها. قبل الثورة مثلاً كنا نريد تشكيل حزب فأرسلنا إليه السيد طاهري خرم آبادي إلى النجف لكنه عاد إلينا بنظر معارض فأوقفنا المشروع التزاماً برأيه. وبعد الثورة أيضاً لم نؤسس الحزب الجمهوري المعروف إلّا بعد موافقته حيث ناقشنا الأمر معه مطولاً حتى اقتنع. بالمقابل، رغم محاولاتنا الحثيثة لإقناعه بترشيح بهشتي عن الحزب لم يقتنع حيث قال بأنه لا يرى مصلحة في ذلك، مما دفعنا إلى ترشيح السيد جلال الدين فارسي، وهو مدنيّ لكن الأمر فتح أزمة جديدة هذه المرة عندما قدم السيد علي تهراني (صهر المرشد الحالي لكنه من المعارضين الأشداء للنظام السياسي الحالي المعروف بنظام ولاية الفقيه، وكان قد فرَّ إلى العراق أثناء الحرب ثم عاد إليها فسجن ثم أطلق سراحه وهو الآن يعيش تحت الإقامة الجبرية في بيته) احتجاجاً علنياً قال فيه إن جلال

فارسي ليس إيراني الأصل بل هو أفغاني الجذور باعتبار أن والده ولد في مدينة هرات الأفغانية. وهو ما فندناه بالقول إن هرات كانت آنذاك تحت السيادة الإيرانية، لكن الأمر لم يقنع الإمام الذي يبدو أنه وقع تحت تأثير البعض على ما يبدو وربما رأى المصلحة في ذلك، لكننا ألحينا هذه المرة أيضاً على الذهاب إلى قم لمحاججته، وفي تلك الأثناء كانت هيئة علماء ومدرّسي الحوزة في قم تستعد لإصدار بيانها الانتخابي فطلبنا إليها التوقف حتى نصل إلى المدينة ونحاجج الإمام، وبالفعل ذهبنا إلى بيت الإمام الذي كان قد انتقل إلى بيت السيد إشراقي - صهره - وهو يعرف أننا قادمون إليه، وعندما وصلنا ليلاً قالوا لنا إنه لا يقابل أحداً! قلنا إنه لا بد لنا أن نقابله بأي ثمن، وصعدنا إلى حيث كان يقيم وجلسنا على الأرض وقلنا لن نخرج من هنا حتى يخرج لنا الإمام، فما كان منه إلّا أن جاء بعد لأي طبعاً، وكان في حالة محتقنة وبدت عليه مظاهر الرفض.

وما كان منه إلّا أن واجهنا بالقول: ماذا يعني أنكم تقولون للعلماء اصبروا حتى نأتي إلى قم ونغير رأيه؟! هل تعرفون ماذا تقولون؟ ألا تعرفون طرفكم من هو؟! ماذا تفكرون، ومن تكونون؟! فما كان باستطاعتي التحمل، فبكيت يومها وتأثرت كثيراً، لكنني ولما كنت الأكثر تجرؤاً على مواجهته والحديث معه من بين الآخرين قلت له: لقد كنا منذ شبابنا مريدين لك لأنك تستمع إلينا دوماً وتُصغي إلى ما نقول أياً كان الموقف كما كنت تسمع استدلالاتنا، وهذا بدوره مهم وقيمة مهمة لنا أياً يكن القرار من بعد ذلك، والآن نعتقد أن الأمر لم يتغير ولا بد أن نتم الحجة عليك، وقد جئناك لتسمع لنا وتصغي إلى ما نقوله من استدلالات، ويؤسفنا كثيراً أن نراك تعاملنا بهذه الطريقة. في تلك اللحظة سرعان ما بدا

عليه التأسف، ثم قام وقبّلني وطيّب من خاطري كثيراً وقال: لا أقول إنه ليس من حقكم أن تتكلموا، فجلسنا وقلنا كل ما عندنا لكننا لم نصل إلى نتيجة، وقتها كنت أنا المشرف على وزارة الداخلية حيث عقدت مؤتمراً صحافياً وقلت: بالرغم من أنني غير مقتنع بأن جلال فارسي لا يستطيع الترشيح إلّا أنني سأعمل بما تفضل به الإمام.

على أية حال فإننا في الحزب الجمهوري اكتشفنا مبكراً بأن بني صدر يفتقر إلى الكفاية السياسية لإدارة البلاد وممارسة المسؤولية في موقع الرئاسة، وكان مشغولاً منذ مجيئه من باريس في تصفية حساباته السياسية مع حركة الحرية مرة، أو بالتحالف معها ضدنا مرة أخرى، رغم أننا حاولنا استيعابه في مجلس قيادة الثورة بعد أن أتينا بصادق قطب زادة الذي كان يميل إلى حركة الحرية. وإذا كان هناك من يقول بأننا أردنا الاستئثار بالحكم سواء كحزب أم كمشايخ فهذا ليس صحيحاً تماماً، كما أنه ليس صحيحاً أننا أردنا الاستئثار بالإمام الخميني، كل ما هنالك أننا كنا نمارس حقنا في ترشيح من نراه ممثلنا المناسب للرئاسة من جانب الحزب في وقت كان البعض يريد حرماننا من هذا الحق. كما أن بيت الإمام ومكتبه كان مفتوحاً للجميع خاصة وأن العديد من بيت الإمام كما ذكرت لك من قبل كانوا يتعاطفون مع بني صدر بوضوح. لكن الخلاف فيما بيننا كان يكبر مع الزمن. ولما كنا نمتلك الأكثرية في مجلس النواب الذي كان يقول بعدم كفايته السياسية، وهذا حقنا، ولما كان هو يملك حقوقاً قانونية أيضاً، فكان لا بد من اصطفاف الإرادات والحقوق وتقابلها. استمر الصراع يتصاعد ويتبلور أكثر فأكثر في البرلمان الذي كان هو المعيار والمرجع الذي يصادق على رئيس الوزراء بعد ترشيحه من قبل الرئيس، ومن ثم على

الوزراء، ولما كان بني صدر على خلاف مع أكثرية البرلمان التي كنا نشكلها نحن فقد أخذ الصدام فيما بيننا يأخذ أوجّه، حتى إن الكتلة الأقلية «القومية - الدينية» المتمايلة نحو حركة الحرية - الليبرالية - والتي كان أحد أفرادها قد وصف بني صدر يوماً بأنه صاحب وجه نوراني، قد بدأت تصل إلى قناعات مشابهة لقناعاتنا بشأن عدم كفايته السياسية لإدارة شؤون الرئاسة إلى درجة أن واحداً فقط من بين أربعين عضواً تقريباً ممن كانوا ينتمون إلى تيار الأقلية البرلمانية قد صوت إلى جانب إبقاء بني صدر مقابل أكثرية ساحقة صوتت لعزله، إلى جانب أكثرية القوى الثورية والمؤسسات التي اصطدمت بالرجل مما أدى إلى عزله فيما بعد بالفعل، ولكن بشكل قانوني وتصويت برلماني. وبالمناسبة فإنه لم ينفعه حتى كونه كان يتلقى الدعم والتأييد من بعض أفراد بيت الإمام وكذلك من بعض رجال الدين الذين إنما صوّتوا له في الأساس لأن الإمام لم يبدِ اعتراضاً عليه».

الفصل الحادي عشر

رفسنجاني والحرب العراقية المفروضة على بلاده ومقولة «الثورة تأكل أبناءها»

سريعاً اندلعت الخلافات بين أطراف الجبهة الداخلية التي أدارت معركة إسقاط الشاه وقلعته الحصينة بنجاح وتحديداً فور استلامهم السلطة، ربما تأكيداً لمقولة أن السلطة تجلب معها بالضرورة «فساد» المادة والروح «إلّا من رحِم ربي». وسريعاً أيضاً بدأت بعض الرموز من داخل البيت الواحد تتساقط وكذلك بعض القوى المتحالفة في إطار الثورة ضد الشاه الطاغية، وكأنها كانت أيضاً على موعد مع تحقّق مقولة «أن الثورة تأكل أبناءها». (على حد تعبير محللين عديدين رغم معارضة أصحاب الشأن لمثل هذه التحليلات).

وما أن أرادت النواة الأساسية في القيادة لملمة جراحها من «التآكل» أو من فتنة السلطة وإغراءاتها وصراعاتها حتى بدأت الفتنة الكبرى، أي: الحرب والعدوان الخارجي.

ولما كان الشيخ رفسنجاني في وسط المعمعة دوماً ولا يغيب عن المشهد أبداً، فإنه كان بالضرورة أحد أركان هذه التجاذبات والتنافرات الأساسيين بامتياز. وعن هذه المرحلة ابتدأنا معه بالسؤال عما إذا كانت الثورة قد بدأت تأكل أبناءها بالفعل منذ البدايات الأولى، وما إذا كان التساقط للرموز والقوى كان ممكناً وقفه، وكيف كانت بدايات الحرب ضدكم؟ قال:

«فور الانتهاء من فتنة خلاف حركة الحرية معنا ووقوفها المتفاوت أحياناً والمتعارض مع قوى الثورة الأصلية، كما أسلفنا في الشرح والتوضيح، انتقل المشهد إلى خلاف الرئيس بني صدر ومنافسته لهذه القوى، ومعها قسم من جماعات اليسار والتيار القومي التي كان جزء منها في جسم الحكومة. ولما كانت الأكثرية البرلمانية معنا فإن بني صدر كان مضطراً لأخذ موافقتنا لنيل ثقة حكومته، مما كان يجعل الاحتكاك يتنامى وبشكل مستمر. ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأ بني صدر يبدي استنكافه لما سمّاه نصائح الإمام وتوجيهاته التي كانت تطالبه بتطهير مكتبه من المنافقين والانتهازيين والوصوليين، مما دفع بالإمام إلى الاقتناع بما كنا نقوله حول الرجل وحصل ما حصل كما ذكرنا آنفاً لأن قوى الثورة الأصلية كانت هي الأساس وهي الممسكة بمفاصل جسم الثورة والمتلقية دوماً لدعم الناس.

على أية حال فإن ذلك التساقط والتآكل داخل البعض بدأ يظهر جلياً مع دخولنا في مرحلة الدفاع المقدس في إطار موجة الحرب المفروضة علينا، إذ بدأ الخلاف في المنهج يأخذ أبعاداً خطيرة لا يمكن السكوت عنها، كأن يتم منع وصول قذائف المدفعية إلى وحدات جيشنا المرابط حول مدينة آبادان

المحاصرة حيث كان الإمام الخميني يبدي حرصاً شديداً وحساسية بالغة لمعالجة هذه القضية بشكل ثوري وحازم. وقد عملت سوياً مع آية الله خامنه إي على إيجاد الحلول الثورية المناسبة لهذه القضية بعد أن شكونا للإمام، ومعنا أهالي آبادان، سوء تصرف بني صدر وتلكؤه في توفير المواد اللوجستية المناسبة، وعدم انسجامه مع القوى الشعبية وقوات الحرس والتعبئة، وهو أمر هام وضروري، مما دفع ضباطاً أساسيين وفاعلين في الجيش إلى التعاون معنا لكشف أساليب التضليل والخداع التي كان يتبعها بني صدر. وفي نهاية المطاف فإنني أعتقد أنه كان بالإمكان تجاوز العملية الجراحية التي أدت إلى خروج بعض القوى والرموز لو أرادت التعاون معنا فعلاً والعمل تحت سقف توجيهات الإمام. وقد بذلنا من جهتنا الكثير لمنع حصول العملية الجراحية من خلال المحاولات الحثيثة لإقناعه ـ أي بني صدر ـ بضرورة التعاون مع مجلس الشورى ـ البرلمان ـ لكنه كان يعرف أن المجلس يقف مع الإمام لذلك كان يحاول كل جهده عرقلة كل ما يسنه المجلس من قوانين أو مقررات، بحجة أن القانون الأساسي لا يصرح بوضوح مهام كلٍّ من المجلس والرئيس في حين أن القانون يصرح تماماً بأن تفسير ما هو مبهم يبقى بعهدة مجلس صيانة الدستور. لكنه كان مصمماً على أن يكون هو المفسر، الأمر الذي كان يدفع به أن يرفض إبلاغ ما نسنه من قوانين إلى الحكومة من أجل التنفيذ ويرفض التوقيع عليها قائلاً بأنه ليس ماكينة توقيع تعمل عندنا. إنه اختلاف في المنهج والرؤية إلى آلية العمل الديموقراطي التي لم يكن ليقتنع بها بني صدر مفضلاً على الدوام الرؤية الأحادية الرئاسية، وهذا ما كان ديدن بعض قوى اليسار والقوميين الذين سريعاً ما ساهموا في تفتيت الجبهة الداخلية لعدم تحملهم لعبة العمل الديموقراطي الجديدة مفضلين الرؤية الفئوية والحزبية الضيقة».

وأما في ما يتعلّق بإدارة الحرب وشؤون القيادة الحزبية وحجم دوره فيها، فقد قال رفسنجاني في معرض رده على بعض أسئلتنا بخصوص أسباب طول الحرب ما يلي:

«إن أكثرية سياسات الحرب وقراراتها كانت ترسم من قبل الإمام رضوان الله عليه، باعتباره المرشد والقائد العام للقوات المسلحة، وما عملي وزملائي في المجلس الأعلى للدفاع إلّا في إطار وتحت سقف نظريات الإمام وقراراته. ولم يكن الإمام ليوافق على مناقشة القرارات الحربية كثيراً، خصوصاً ما كان يُشتم منه إمكانية إضعاف روحية المقاتلين أو الناس. ولم ألحظ يوماً أنه أبدى ليونة في هذا الملف. وما شعارات: «سنقاتل حتى لو طالت الحرب عشرين عاماً» و«سنقاتل حتى آخر نفس فينا»، و«حتى آخر قطرة من دمائنا»، و«حتى رفع الفتنة»، إلّا دليل على عزيمته وحزمه باتجاه تدعيم روحية واستقامة وإرادة القوات المسلحة والناس والآثار الجدية التي كنا نلحظها في الميدان. ولم يكن بإمكاني خصوصاً في أوائل الحرب، رغم كوني القائد الميداني للحرب بتكليف رسمي من الإمام وأيضاً باعتباري رئيس البرلمان، لم يكن بإمكاني أن أقف مخالفاً لرأيه أو أصطدم بتعليماته، في حين كانت لدينا بعض الملاحظات التي كنا نطرحها في اجتماعات المجلس الأعلى وأحياناً مع الإمام نفسه. وفي تقديري فإن حزم الإمام وإصراره على تحمّل أعباء المواجهة مهما صعبت وطالت ربما كان المقصود به أكثر من أي شيء آخر هو مصلحة الشعب العراقي، وربما كان يقصد من مصطلح أو مقولة «الفتنة» هو قيام الشعب العراقي وثورته المؤملة لرفع الفتنة أي القضاء على النظام المسؤول عن الحرب المفروضة. ولم يكن في نيتنا أبداً تحرير العراق أو اجتياحه مثلاً

وتغيير نظامه بالحرب. ذلك أن الإمام كان معارضاً حتى مجرد دخول الأراضي العراقية وهذه قصة يطول شرحها لكن خلاصتها أنه وبعد تحرير خرمشهر فقد بدأت الضغوط تتزايد على القيادات العسكرية، وأذكر وقتها أنني كنت الناطق باسم المجلس الحربي الأعلى ولم أكن قائداً ميدانياً، لكنني أذكر تماماً كيف أن القيادات العسكرية الأساسية مثل ظهير نجاد وصياد شيرازي ـ وهما من الجيش ـ ومحسن رضائي ـ وهو قائد الحرس الثوري آنذاك ـ وآخرين عقدوا الاجتماعات المكثفة في العاصمة طهران وذهبوا إلى الإمام لإقناعه بضرورة اجتياح الأراضي العراقية للضغط على القيادة العراقية، وحجّتهم على ذلك كانت أنه إذا ما بقينا خلف الحدود مراوحين مكاننا والحرب مستمرة والنظام العراقي يعرف أننا لا نريد دخول أراضيه فإنه لن يمنحنا أي امتياز يذكر ـ وقد كان العراق لا يزال يمسك بقسم من أراضينا تحت سيطرته ـ وأنه سيستغل مثل هذا الموقف بمثابة استراحة محارب ليقوي نفسه خلالها ثم ما يلبث أن يهاجمنا عندما يعيد تنظيم قواه. فإما أن توقفوا الحرب ـ وقف إطلاق النار ـ أو أن ندخل الأراضي العراقية. بالمقابل كان الإمام يطرح الحجج التالية على مخالفته دخول الأراضي العراقية:

١ ـ إن أكثرية الشعب العراقي معنا ودخولنا أراضيهم يعني تسبيب الأذى لهم.

٢ ـ إن الشعب العراقي على الضد مع صدام، ويمكن مع عملنا هذا أن يصطف إلى جانبه لأنه سوف لن يرضى احتلال الآخرين لأراضيه.

٣ ـ إن الدول العربية التي تختلف الآن فيما بينها حول الموقف من الحرب ستتحد صفاً واحداً ضدنا وسيجد العالم المبرر المناسب ليتحد ضدنا أيضاً.

وقد كان أكثر ما يؤرق الإمام عذابات الشعب العراقي، لكن العسكريين أصروا على استدلالاتهم، ولما لم يجد الإمام بداً من قبولها طلب إليهم أن يجدوا المنافذ التي لا تؤدي إلى المناطق الآهلة بالسكان وأن تكون خالية منهم قدر الإمكان، وقد كان أولى مناطق الدخول المواقع الواقعة خلف البصرة فكانت عمليات رمضان الشهيرة، وبالفعل فقد كانت غالبية المناطق التي دخلناها خالية من السكان المدنيين مثل جزيرة مجنون والفاو في الجنوب وماهوت وحاج عمران في الشمال. وهكذا تحقّق ما أراده العسكريون مثلاً، وما أكّد عليه الإمام الذي لم يكن ليقبل وقف إطلاق النار أيضاً.

على أية حال فإن عدم دخول الأراضي العراقية لم يكن يخضع للمنطق العسكري المتعارف عليه، بالمقابل فإن قوى ورموزاً معينة كانت تطالب بإلحاح بمزيد من الدخول ومطاردة قطعات الجيش العراقي في العمق، حيث كان هذا منطق آية الله منتظري مثلاً الذي اتصل في إحدى الليالي بعد عمليات «فتح المبين» متسائلاً عن سبب توقفنا وعدم مطاردتنا للقطعات العراقية، خصوصاً أن شائعات كانت قد أخذت تردد على نطاق واسع في حينها عن قرب حصول انقلاب عسكري ضد نظام صدام وأن الوضع العام في العراق متزلزل. مرة أخرى لا بد من التأكيد بأننا لم نكن بصدد إهمال رأي الإمام أو مخالفين له، لكننا بالمقابل كنا نبحث عن موطىء قدم يساعدنا في الضغط على بغداد للمطالبة بحقوقنا معتبرين في ذلك السياسة الواقعية والممكنة».

ولكننا عندما سألناه كيف إذا وافقتم فجأة على وقف إطلاق النار والقبول بالقرار ٥٩٨؟! قال:

«هذا أمر آخر تماماً، فكما قلت لك فإننا كنا نتبع ونبحث في

إطار سياسة التمركز في مواقع موطىء قدم، عن آلية للمطالبة بحقوقنا المشروعة، لكننا وإلى حين آخر العمليات الكبرى التي استطعنا خلالها الدخول إلى حلبجة لم نستطع أن نصل إلى ما كنا نهدف إليه ولو كنا قد وصلنا لكنا ذهبنا إلى الإمام وأصرينا على وقف النار، لكن ذلك لم يتحقق لا مع حلبجة ولا في جزيرة مجنون ولا شرق دجلة ولا الفاو ولا كركوك ولا عمليات «كربلاء ٥» حيث إنها لم تكن بالقيمة ولا بالحجم الذي يجعلنا قريبين مما كنا نصبو إليه.

هذا في حين أن ظروف وحيثيات القبول بالقرار ٥٩٨ كانت أهمها كالتالي:
١ ـ المسؤولون الاقتصاديون في الحكومة كتبوا إلى الإمام بأن الوضع الاقتصادي العام قد وصل إلى تحت الخط الأحمر. وقد كتبوا له بصراحة بالغة بأن الخزينة العامة لم تعد قادرة على تأمين تكاليف الحرب.
٢ ـ لقد بدأ العراق بعد عمليات حلبجة استعمال الأسلحة الكيماوية الخطيرة مثل السيانور القاتل بوحشية بالغة، مما يعني أن استخدامه كان سيتسبب بعقم المقاومة خاصة بعد أن استخدمه علي أرضه وضد شعبه. فلو قرر أن يضرب طهران أو تبريز مثلاً وهو ما كان ممكناً من خلال طائراته، فإن الأوضاع كانت ستتدهور بشكل درامي، الأمر الذي جعلنا نحس بالخطر الكبير تجاه أهلنا من المدنيين ولا أدري إن كنت قد زرت جلبجة أم لا؟

فأنا قد زرتها بعد أيام من قصف النظام العراقي لها، وقد رأيت جثث أهاليها من الكرد وقد غطت شوارعها وكافة طرقها حتى المخابىء، كانت مليئة بالجثث بشكل رهيب حيث إن النظام كان قد استخدم طرقاً لدفع رائحة الغاز

القاتلة إلى تلك المخابىء محولاً إياها إلى مذبح بشري فظيع فعلاً.

علينا أن نذكّر هنا بالطبع بأن العراق كان يمتلك القنابل الليزرية وكان لديه طائرات «السوبرأتاندارد» التي سلحته بها فرنسا وطائرات الميغ ٢٧ التي سلحته بها روسيا والتي لم تكن مضاداتنا تتمكن من الوصول إليها لارتفاعها الشاهق في الطيران.

على أية حال، فقد كانت أسلحة خطيرة جداً تلك التي قد بدأ باستعمالها، هذا في الوقت الذي كان الإمام قد منع قواتنا من قصف المدن العراقية الآهلة بالسكان حتى اليوم الأخير من الحرب، حتى إنه طالب القوات بأن تبلّغ الأهالي، فيما لو اضطرت للمقابلة بالمثل، بعملياتنا قبل ٤٨ ساعة من بدء القصف ـ أعتقد أنه يقصد قصف المدن بالصواريخ ـ حتى يتسنى للناس اتخاذ احتياطاتهم، الوضع إذن أصبح غير متكافىء فهو كان يضرب دون رحمة فيما كنا نحن في حرج من أمرنا.

٣ ـ الأجانب أيضاً عرفوا نقطة ضعفنا هذه. في تلك الأثناء، فإن الأميركيين الذين فشلت كافة خططهم في خليج فارس، كانوا قد دخلوا على الخط مباشرة، ودخلت مخططاتهم ضدنا لقطع إمداداتنا النفطية، حيث بدأوا في تسهيل ضرب أسطولنا النفطي. بالمقابل فإنهم أخذوا على عاتقهم رفع أعلامهم على سفن الخصم بالإضافة إلى توفير الحماية لتلك السفن بواسطة بوارجهم الحربية، لفرض تصعيب الموقف علينا بل تكتيفنا. لكننا ما أن شاهدنا أول سفينة ترفع العلم الأميركي حتى رأيناها تنفجر رغم كل الحماية المدججة من

البحر والجو التي كانت ترافقها. كانت سفينة تحمل النفط من الكويت ترافقها قافلة من البوارج الحربية والطائرات وهي حوالي ميناء خورفكان شرق عمان. لقد كانت مفاجأة غير متوقعة لهم، سميناها نحن «سهم من الغيب» لم ينتبهوا له إلّا بعد أن كانت السفينة قد انفجرت وفات الأوان. كانت واقعة مثيرة بالفعل، واقعة تستأهل أن يتأمل فيها الإنسان: كيف تمّ التمكن من مطاردتها لحظة بلحظة، وقد فهموا مدى جديتنا في الرد بالمثل وكيف أنهم عاجزون عن قطع إمداداتنا النفطية خاصة وأننا هددنا بأن وقف صادراتنا سيعني أننا سنقوم بإغلاق مضيق هرمز.

وعند تلك النقطة بالذات، وبعد أن رأوا أنه لم يبق أمامهم ـ أي الأميركيين ـ إلّا أن يدخلوا الحرب ضدنا، وبالفعل فقد شنوا الحرب المباشرة ضدنا، فإنهم بدأوا بضرب موانئنا ومراسينا النفطية بالصواريخ البعيدة المدى، وزادوا في ذلك إسقاط طائرة الإيرباص المدنية، فإذا أضفنا إلى كل ذلك الوضع الاقتصادي الآنف الذكر فإن ذلك كان يعني الاقتراب من نقطة قطع المصادر المالية لإيران.

٤ ـ العامل الأهم الذي وضع حداً لكل شيء هو رسالة السيد رضائي قائد حرس الثورة آنذاك إلى الإمام ـ وهي موجودة في الأرشيف ـ حيث قال فيها: إذا ما أردتم منا استمرار الحرب وأن ننتصر فيها فإننا بحاجة إلى توفير كذا طائرة مثلاً وكذا دبابة وكذا هيليكوبتر وكذا.. المهم الآخر هو عدم وجود أميركا في الخليج الفارسي، فوجود أميركا يمنعنا من النصر. الرسالة كانت صريحة جداً، خصوصاً عندما رأى الإمام أن قائد الحرس الثوري، والمعروف أنه من المدافعين عن مقولة استمرار الحرب بل ومن المصرّين على ضرورة

استمرارها، يتكلّم بهذه اللغة. ذهبتُ إليه أنا وآية الله خامنه إي والسيد مير حسين موسوي رئيس الوزراء والسيد موسوي أردبيلي والحاج أحمد ـ نجله ـ وناقشناه بالأمر وتداولنا قليلاً فقبل الإمام بوقف إطلاق النار.

باختصار شديد أقول لك لقد كان الرأي مجتمعاً ـ عدا الإمام ـ وبناءً على قاعدة رأي الخبراء العسكريين الميدانيين، هو أن نسيطر على منطقة أو موقع استراتيجي هام من الأراضي العراقية ليكون بمثابة رأس حربة للضغط على النظام العراقي من أجل إجباره على وقف الحرب والإقرار بحقوقنا المشروعة، ذلك لأن الأمم المتحدة لم تكن معنا والعراق كان يصرّ على رفضه القبول بمطالبنا حتى لو استمرت الحرب عشر سنوات أخرى، ثم إنه كان يحتفظ بمناطق حدودية محتلة عديدة. كانت هذه هي الاستراتيجية العسكرية العامة التي كنت أنا جزءاً منها ولم يكن هناك حلٌّ منطقي آخر لتقصير أمد الحرب كان هناك خلاف جوهري فيما بيننا، عدا ما ذكرته حول رأي الإمام العام، بشأن دخول الأراضي العراقية.

قضية ماكفارلين:

وأما في ما يخص قضية ماكفارلين الشهيرة فإنني أستطيع أن أقول لك بأنها وإن كانت حاجة ضرورية لنا بسبب سياق الحرب وضروراتها، إلّا أنها أيضاً كانت خياراً واعياً من جانبنا، ومبادرة أطلقناها نحن وظلت تحت سيطرتنا في كافة تفاصيلها. وعندما أقيّمها الآن أصنّفها كجزء من مفاخر العمل الديبلوماسي، وهو ما قلته آنذاك أيضاً. لكن الوضع السياسي الملوث هو الذي يسمح أحياناً للبعض أن يقول ما يشاء دون حساب. في تلك المبادرة استطعنا إيجاد انشقاق

حقيقي في الإدارة الأميركية وأزمة ظلت تلاحقهم لسنوات واقتربت من أن تتحول إلى فضيحة تشبه فضيحة ووترغيت مع نيكسون. بالمقابل فقد استطعنا أن نحصل على امتيازات عديدة كما أنها أفادتنا سياسياً بشكل جيد، ولم ندفع ثمناً سوى مساعٍ حثيثة لإطلاق سراح رهائن غربيين كانوا محتجزين فيّ لبنان، إذ كنا نعتقد بأن البعد الإنساني للقضية كان يتطلب تدخلنا لأننا لم نكن مرتاحين لوجود رهائن. استطعنا الحصول على احتياجاتنا من صواريخ تاو وهوغ والتجهيزات الضوئية لرادارتنا دون أن ندخل في ضرورات وتبعات المفاوضات المعروفة.

في الختام لا بد من التأكيد على أنه سواء في ما يخص الحرب أو فيما يخص تساقط أو تآكل أبناء الثورة، فإنني أعتقد جازماً بأننا القيادة عموماً وشخص الإمام بشكل خاص لم نكن نعتقد يوماً أو نرغب بالإدارة الأحادية أو الفردية، ولم نكن نتمنى أن يحصل ما حصل. وأنا شخصياً كنت أتمنى أن لا يقع كل ما وقع من تلك الحوادث المرة إذ سهلاً أن يصل الأمر بآية الله منتظري مثلاً، وهو الذي كان دائماً بمثابة الرجل الثاني، إلى ما هو عليه الآن. ولا أن يحصل لشريعتمداري ما حصل ولا لقطب زاده ولا لبني صدر وهم أصحاب السوابق في الثورة لكنني أعتقد أيضاً بأن سير الأحداث والوقائع التي مرت على الثورة، كانت تحمل معها بشكل طبيعي مثل تلك التداعيات. وليس صحيحاً أن الإمام أو حتى أياً كان المفترض أن يكون قائداً بدلاً عنه، كان بإمكانه أن يغير كثيراً من مسار تلك الأحداث حيث تكون أفضل من ذلك لو سمح لهم بالعمل كما يشاءون، فالإمام كان مضطراً في أحيان كثيرة إلى اتخاذ مواقف أو قرارات خلافاً لرغبته أو إرادته بسبب الأجواء الثورية الحاكمة من

حوله من جهة وأجواء البلاد العامة من جهة ثانية، والمحيط الدولي ومتطلبات الزمان من جهة أخرى، ولم يكن الإمام يعتقد بالإرادة الفردية القاهرة والاستبدادية مطلقاً، بل كان يقرأ الأمور ويمحصها من كل جانب ثم يساهم كقائد في صياغة قرارات جماعية تسيِّر أمور البلاد بالشكل الأحسن. ونحن جميعاً كنا نتمنى أن لا نخسر أياً من قوانا الداخلية أياً كانت انتماءاتها، بمعنى أن لا يتساقط منا أحد لا باسم المنافقين ولا باسم الشيوعيين ولا باسم الليبراليين. وإذا ما كان هناك فعلاً طريق آخر يمكن أن نلجأ إليه لينجينا مما حصل فإنه يبقى في عهدة التاريخ والتحقيق التاريخي».

الفصل الثاني عشر

رفسنجاني «الشيخ الرئيس» بين اليسار واليمين وولادة الخط الثالث

في مرحلة مابعد الحرب يصبح الرئيس بالفطرة رئيساً للجمهورية بالفعل، وعندما يتحول الشيخ الذي لعب دور «المحور» في كافة مراحل تطور الثورة منذ نشأتها الأولى وهي في طور «النطفة» في حوزة قم، وبازار الكتب والمال والثروة في طهران، يتحول معه دور الرئاسة إلى محور فعاليات البلاد و«مركز» صناعة القرار مرة أخرى، لأن «الشيخ» رفسنجاني هذه المرة هو رئيس البلاد أيضاً.

وهنا ثمة من يقول حين يكون في أي موقع فإن ذلك الموقع يتحول إلى قطب نابض بالحياة والحركة، وهكذا يتبوأ الشيخ الرئيس موقعاً سيصبح من الآن فصاعداً مهماً للغاية بعد أن كان بروتوكولياً جداً في زمن بني صدر الرئيس الأول وغير ذي أهمية كبيرة في زمن محمد علي رجائي ومحل جدل ونقاش حادين في

زمن الرئيس خامنه إي.

وتبدأ رحلة الشيخ الرئيس مع إدارة شؤون الدولة بمرحلة صعبة للغاية، اقتصاد منهار، مدن مدمرة، بلد منهك القوى تحيط به الشكوك الإقليمية والدولية من كل جانب، وينتظر شعبه التوقعات الكثيرة من قياداته لنقله إلى عالم أكثر أمناً ولكن دون إدارة الظهر للقيم التي قاتل من أجلها ثماني سنوات عجاف. بين ضرورة استمرار روح الثورة وضرورة قيام دولة المؤسسات أخذ رفسنجاني على عاتقه مجازفة الخوض بكل «المحرمات» الثورية، التقليدية منها والمستحدثة، من حلق اللحية والتعطر والأناقة مروراً بالحريات الاجتماعية للنساء والشباب والزواج المؤقت وصولاً إلى تحديات الاقتصاد والسياسة والتعددية الفكرية والعلاقات الانفتاحية مع المحيطين الإقليمي والدولي.

ومنذ اللحظة الأولى التي عرض رفسنجاني أول حكومة «مدنية» للبلاد ـ إن جاز التعبير ـ على البرلمان، والمعركة الجدلية «المدنية» الكبرى (والتي استمرت ثماني سنوات هي مدة ولاية الرئاستين) وإيران تتقدم في بناء «دولة المؤسسات» من جهة ولكنها تتأرجح في «مخاضها» الاجتماعي الداخلي توقاً للمزيد من التحول والإصلاح والجديد من جهة ثانية، إلى أن توجت في نهاية المطاف بالولاية «الإصلاحية» التي أفرزت محمد خاتمي وتكتل الإصلاح والتغيير.

في رده على أسئلتنا المتنوعة في هذه المرحلة من النقاش بداية بالكلام معه حول صحة ما قيل من أنه أراد أن يبدأ تلك المرحلة بعيداً عن إشراك السياسيين التقليديين وأن يكون هو المحور الفاعل بالسياسة وليس على الباقي إلّا العمل كـ «تكنوقراط» يقول

رفسنجاني وهو يسرد ردوده علينا كما يلي:

«عندما شكّلت أول حكومة بعد الحرب انتقد أحد النواب تركيبة تلك الحكومة بوصفها حكومة غير سياسية في محاولة للتقليل من أهميتها، وأيضاً في إيماءةٍ لاتهامي بالتراجع عن مسيرة الثوار، فقلت له وقتها بأنها «وزارة عمل» أي وزارة أولويتها العمل من أجل البناء وإعادة إعمار البلاد. وقد كان باستطاعتي أن أجيبه في حينها بشكل آخر لو أردت محاججته، كان باستطاعتي أن أقول له ما يسمح الوقت والظرف بقوله الآن، فأقول بأنها كانت على العكس حكومة سياسية وأي سياسية. وسأقارن الآن بين تشكيلة حكومتي آنذاك وحكومة الإصلاحيين بعد ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧. فالسيد خاتمي كان أحد وزراء حكومتي ـ وزير الثقافة ـ والسيد مهاجراني كان مساعد الرئيس والسيد عبد الله النوري كان وزير الداخلية. يعني أركان الحركة الإصلاحية الآن كانوا أعضاء في حكومتي غير السياسية! التي تطعن فيها! وإذا ما كنت أريد شرح نضالات وزرائي قبل الثورة ومن دخل منهم السجون وتعذّب وعانى كان باستطاعتي أيضاً أن أشرح مطولاً، لكنني فضلت على ذلك أن أقول بأن وزارتي هي وزارة عمل وإذا كان القصد الممارسة السياسية المطولة فيكفيك أن تعلم بأنني أكثر المسيَّسين، ألا يكفي أن يكون رئيسها رمزاً لمن قضى عمره بالعمل السياسي لتعرف عمق الحالة السياسية التي تمثلها قافلة المسيرة؟!

المقصود من كل ذلك أنني كنت بصدد عبور مرحلة الشعار وإطلاق صفّارة البدء بالعمل، والإعلان بأننا بحاجة إلى من يعمل ويمارس عملية بناء البلد أكثر من ممارسة العمل

السياسي، فالبلاد كانت في شلل تام، وقد بقيت وفياً لهذه المهمة حتى النهاية، كما طلبت من وزرائي منذ اليوم الأول أن ينجزوا أعمالهم بصورة جيدة أكثر من أن يهتموا بالجدل والكلام الذي لا طائل من ورائه. والشيء نفسه طلبته من الكوادر المتوسطة من المديرين والمسؤولين الذين أدخلناهم دورة العمل وطلبت منهم جميعاً أن يعملوا بنسق واحد للانتقال بالبلد بسرعة من حالة التخلّف التي أورثنا إياها نظام الشاه السابق أو من وراء الانشغال بالثورة والحرب، وذلك من أجل التعويض عما فات. أعرف أنها لم تكن كافية تلك السنوات الثماني، لكنني أشكر الله على تلك الفرصة التي سنحت لنا للعمل بجد من أجل إعادة بناء البلد طوال تلك السنوات ولعل تأكيداتي الدائمة لهم أفادت كثيراً.

وليس صحيحاً ما فسّره البعض بأننا تخلينا عن قيمنا أو مبادئنا الثورية والدينية سواء بالداخل أو بالخارج، فمواقفنا تجاه الاستكبار العالمي بقيت على حالها، ودعمنا للمظلومين لم يتغير لا في فلسطين ولا في لبنان ولا في أفغانستان. كما أن سياسة «لا شرقية ولا غربية» والدفاع عن استقلال البلد لم تتأثرا بشيء، كل ما هنالك أننا حاولنا رفع بعض الإشكالات المتبقية من الحكومات السابقة وإصلاح بعض تلك السياسات، وهو ما وصفه البعض بـ«التدابير الحكيمة» عن حق. صحيح أن التعابير تختلف من زمان لآخر، لكنني كنت واضحاً عندما قلت وقتها بأننا لسنا بحاجة لصناعة الأعداء مجاناً وأنه لا بد من اتخاذ سياسة نزع فتائل التوتر في السياسة الخارجية.

بالطبع لدينا مشكلة لا زالت قائمة في موقعين. ففي ما يخص إسرائيل مثلاً، يبقى التحدي هو أنها كيان غاصب

وغير مشروع وبالتالي لا ينطبق عليه هذا الشعار، بينما في حال أميركا التي يجب أن تصلح ذاتها فإن الأمر يختلف، فنحن في هذا الملف لدينا مشكلة مشروعية نظام لا وجود لها إلّا من حيث هي اختلاف سياسات، خصوصاً أنه ليس لدينا مشكلة مع الشعب الأميركي الصديق. هذا فيما كنت مثلاً أول الطارحين لقضية العلاقة المقطوعة مع مصر في مجلس الأمن القومي الأعلى، وهو ما صادقنا على ضرورة حلّه ووافق عليه المرشد آية الله خامنه إي إلّا أن تدخل البعض لديه بالقول بأن الإمام كان هو الذي قطع هذه العلاقة سبّب في تغيير رأيه من جديد. وكذلك ملف السعودية الذي كنت أول من طرحه أيضاً حيث فاتحت الأمير عبد الله أثناء حضورنا قمة السنغال ووضعت اللبنة الأولى للعلاقات، واستحصلت على قرار انعقاد الدورة الاعتيادية المقبلة في طهران؛ وهو ما تابعته بشكل دؤوب حتى حصل بالفعل. هذا كما خفّفنا من بعض الخصومات في علاقات إيران الدولية، ذلك أننا كنا نبحث عن مجالات للعمل المشترك والبناء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع أي من آمالنا الثورية.

لقد حافظت على كل آمال الثورة ورعيتها وصنتها مع زملائي في الحكومة، مع أولوية كانت مطلوبة بالفعل لواحدة من أهم آمال وأهداف الثورة وهي تحسين الوضع الاقتصادي. فكلنا يعرف كيف أن الوضع الاقتصادي العام كان سلبياً قبل الثورة وكيف أن الشاه كان قد خلق بعض جزر الرفاه في حين كانت البلاد بأسرها تعيش الفقر المطلق. القرى كانت حطاماً وخراباً، لا ماء ولا كهرباء ولا طرق ولا مدارس ولا إمكانات ترفيهية أو صحيّة، كذلك الحال مع أكثر المدن. الكل يتذكر كيف أن الإمام أشار في أول أيام وجوده في طهران بعد الثورة إلى أن النظام البهلوي أحيا المقابر في حين

حوّل البلاد إلى خرائب. ولما كنا لم نستطع أن نعمل شيئاً طوال السنوات العشر الأوائل بسبب انشغالنا إما بتثبيت الثورة أو بالدفاع عن كيان واستقلال البلاد خلال الحرب المفروضة، بالإضافة إلى ما خلفته الحرب من دمار وخراب جديدين. فقد كنت من أصحاب الرأي القائل بأن أفضل طريق للدعاية للثورة «وتصديرها» هو بناء دولة ناجحة ونموذجية تؤمّن العيش الكريم لشعبها. وأنه لو نجحنا في هذا المجال فإنه لا يبقى لنا حاجة حتى للكلام عن أنفسنا. وأما إذا فشلنا في ذلك فإنه لن تنفعنا عندها الخطابات الرنانة مهما بلغت، ولذلك فإنه ما إن حانت أول فرصة لتنفيذ مثل هذه القناعة حتى أخذت قراري بالعمل بها بكل حزم وجدّية، أي أن نبني دولة إسلامية كريمة عامرة في ظل نظام إسلامي عزيز.

ولا تزال هذه عقيدتي، وأعتقد بقوة أنه يجب أن تعطى الأولوية للبناء والعمران والتنمية الاقتصادية وأما سائر الأولويات فإنها مهما كانت جيدة وضرورية ولا بأس بها ومهمة لتوضيح موقعنا ونظام تفكيرنا إلّا أنه لا فائدة ترتجى من كل الكلام والحوارات والخطابات من حولها إذا بقينا بلداً فقيراً متخلفاً وتابعاً ومحتاجاً للقوى الهيمنية، وليس بمقدورنا عندها أن نسجل أي فخر ملموس لا لبلدنا ولا لعالم الإسلام.

وأما ما يقال عن أنني عملت جهدي لطرد اليسار «الديني» من حكومتي أو أنني «تآمرت» لإخراجهم من البرلمان أو تحويلهم إلى أقلية ليحلو لي القيام بما أريد من مشاريع وممارسة ما أريد من سياسات، فهذه «فذلكة» وكلام غير مقبول وفيه إجحاف واضح بالحقيقة. فأنا لم أقم بكل هذا بالتأكيد، فهؤلاء كانوا رفاقي ويحملون هموماً فكرية متجانسة وإياي،

ومن يعيد قراءة أسماء وزارتي التي شكلتها على دورتين سيعرف بالضبط كيف أنني كنت حريصاً على إبقائهم والدفاع عنهم في حكومتي من جهة، كما أنني كنت حريصاً على إيجاد التوازن اللازم في الحكومة لتضم الجناحين الرئيسيين. الشيء نفسه يصحّ على المديرين والكوادر الوسطية والميدانية حيث حرصت على الإبقاء على غالبيتهم. كل ما هنالك أن البعض منهم كان يحمل أفكاراً راديكالية إفراطية، وهم كانوا أول من بدأ الافتراق من خلال وضع العصي في دواليب حركة الإعمار والتنمية في البلاد، تماماً كما هو الحال في ما يتعلق بتحسين العلاقات مع الغرب وسياسة الخصخصة. إنهم أنفسهم كانوا أول من أخلّ بسياسة تأسيس للمدارس الخاصة.

وهم أول من عارض إنشاء الجامعة الإسلامية الحرّة، ولم ننجح في تجاوز المهمة إلّا بعد أن حظيت بتأييد الإمام الخميني ـ الذي لم يكونوا ليتجرأوا على مخالفته. لقد عارضوا خصخصة جزء من النظام الجامعي، كما عارضوا خصخصة التجارة الخارجية وأرادوها احتكاراً خالصاً للدولة! ولم يسمحوا للقطاع الخاص بالدخول في ميدان الصناعات المعدنية! في ذلك الوقت كانت الصناعات الخاصة قليلة ولم يكن أحد يستطيع الاستثمار في هذا المجال، فاليسار الراديكالي كان يعارض أي شكل من أشكال الخصخصة، وأنا بدوري لم أكن أريد إخراجهم من الميدان، المشكلة فيهم هم عندما بدأوا يعارضون كافة السياسات، وأنا كنت أريد العمل وليس الجدل، ولما جاء وقت تحكيم الجمهور، فإنه رأى فيهم موانع للتنمية والعمل والبناء فلم ينتخبهم. لقد كنت حريصاً على إبقائهم حتى النهاية، وهذا ما حصل رغم كل تلك الممارسات، لذلك ترى أن رموزهم الإيجابية في منهجها

ومسلكها وممارساتها العامة بقيت تعمل حتى آخر يوم في رئاستي بينما تساقط كل من أصرَّ على السير عكس اتجاه حاجة الناس والرأي العام.

وهنا لا بد من تذكير «إصلاحيي» اليوم وليبراليي المرحلة الحالية بحالتهم ومواقفهم في ذلك الوقت حتى نعرف من كان صاحب الرأي الأحادي ومن كان داعية التعددية آنذاك أنا أم هم؟! إنهم يعرفون ذلك جيداً ويعرفون بالضبط من هو الراديكالي والأحادي الرؤية ومن هو الذي عمل بسعة صدر وفوق الميول والاتجاهات الحزبية؟! أنا أذكّرهم فقط بمن أطلق صفة الليبرالية عليهم وكيف صار هذا المصطلح صفة ملاصقة لهؤلاء. ألم يكن الدكتور پيمان ـ وهو من الليبراليين اليوم وهو من أكثر جماعة الإصلاحيين راديكالية من الفئة المناوئة للمحافظين ـ ألم يكن هو أول من أطلق هذه الصفة على جماعته مما اضطر الدكتور سحابي ليشتكي منه عندنا ويقول إنه أول من ألصق هذه التهمة ضدنا خلافاً للمعايير القرآنية؟! هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء «القوميون الدينيون» [يقصد جماعة حركة الحرية المحظورة بقيادة الدكتور إبراهيم يزدي] تحت حمايتنا في البرلمان ـ الدورة الأولى ـ لكنهم كانوا فعلاً من أصحاب الرأي الأحادي ولم يتحملوا وقتها الرأي والرأي الآخر، ولو تراجع اليوم مناقشات البرلمان فستعرف كم كان هؤلاء متزمتين وكيف أن صفة التعددية الفكرية والسياسية التي يتشدقون بها لا تليق بهم، والذين هم الآن في الواقع لا يزالون كذلك.

وبالمناسبة، عندما هدأ هؤلاء [اليسار] بدأ دور الجناح اليميني في مناكفة حكومتي ومشروعي، وسأقول لك بالتحليل النفسي لماذا، لمّا كان هذا الجناح يعيش تحت ضغط دعاية

الجناح اليساري الذي كان يظهر وكأنه متقدم عليه في الشعارات على الأقل، وهو ما كان يدفع الجناح المحافظ للشعور بالعقدة والتحقير من جانب الطرف الآخر، حاول جاهداً رفع بعض شعارات اليسار الذي ظل لفترة قبلهم يتهمني بالتخلي عن القيم وما شابه. من جهة أخرى فقد مارس اليمين دوراً انتهازياً واضحاً معي إذ كان يعد العدة لخلافتي في سدة الرئاسة والحكومة مما كان يتطلب انتهاج سياسة انتهازية ترفع بعض شعارات اليسار الطفولي في محاولة لكسب بعض أصوات اليسار الذي لم يكن مستعداً لمنح أصواته له.

واستمر الأمر هكذا إلى أن حانت نقطة الافتراق بيني وبين الجناح المحافظ هذه المرة، وتحديداً لحظة حلول موعد الانتخابات البرلمانية الخامسة ـ ١٩٩٦ ـ الانتخابات التي أردت لها أن تكون وفاقية تضم ائتلاف القوى الثورية بشكل متوازن، حيث اقترحت بوضوح على رابطة علماء الدين المناضلين ـ أي «روحانيت» المعروفة بتمثيلها للجناح المحافظ ـ أن تشكل قائمة انتخابية موحدة أبوية وليس فئوية ضيقة، وقلت إنه إذا ما عملنا ذلك في طهران فإن المحافظات ستتبعنا مما سيشكل أجواء وفاقية عامة في البلاد. وافقوا في البداية داخل الرابطة، لكنهم ما إن خرجوا منها حتى انقلبوا على ما اتفقنا عليه، وعندها قررت مقاطعة جلسات الرابطة ـ «روحانيت». قد يقول البعض هنا بأنني كنت السبب في حصول انشقاق في الرابطة وأنني كنت أخطط لقيام الحزب الذي عرف فيما بعد بـ«حزب كوادر البناء»! لكن ذلك ليس صحيحاً، فأنا كنت كمن غلب على أمره في هذه الحالة، وما حصل كان نتيجة أعمالهم هم وضيق صدورهم بما عرض عليهم. من هنا شعر بعض أعضاء مجلس الوزراء الموالين

لطريقة تفكيري الوفاقية بأن تخطيطاً ما لتشكيل حكومة يمينية صرفة يتم الإعداد له لتأتي من بعدي وأنه سيتم إقصاؤهم بالتالي من التركيبة المقبلة. لذلك قرروا المبادرة للالتفاف عليهم في البرلمان من خلال النزول في قائمة مستقلة تنافس اليمين. وعندما حاول الدكتور حسن حبيبي التوسط مبرراً ذلك بأن قال لهم بأنه ليس من المناسب أن يكون رئيس الجمهورية [أي رفسنجاني] وهو صاحبكم، عضواً في الرابطة وركناً من أركانها وفيما أنتم تقدمون على خطوة إنزال قائمة مستقلة عنها. لم يحصل على تجاوب أركان الحزب الجديد في أول الأمر فجاء إليّ يطلب التوسط لإقناعهم فقررت أن أقوم بتسوية نجحت خلالها بإقناع تجمع الكوادر المذكور بالتراجع عن القائمة المستقلة مقابل أن تقبل الرابطة اليمينية بالموافقة على إدراج ١٥ اسماً من الكوادر مقابل ١٥ من الرابطة وهم مجموعة نواب طهران. فحصلت مناقشات موسعة ومكثفة بعدها ثم رفض الأمر من جانب الرابطة إلى أن توصلنا إلى أن تضم لائحة الرابطة كحد أدنى ٥ أشخاص من الكوادر، عندها وافقت الرابطة وأنا بدوري أقنعت الكوادر بالقبول بهذا العرض حفاظاً على الوفاق العام، وهو ما حصل بالفعل، لكنني فوجئت بمجيء السيد ناطق نوري إليَّ بعد أيام ليبلغني بأن المنظمات المدنية الموالية للرابطة ترفض هذا التوافق وكذلك آية الله مهدوي كني ـ أي أمين عام الرابطة آنذاك ـ ويقول: ليذهب كل طرف لحاله حيث يريد، فقلت له بأن مثل هذا الأمر غير مقبول وأنا غير مستعد لمناقشته وعليكم تنفيذ ما اتفقنا عليه. إلّا أن ناطق نوري أصرَّ على ما جاء به، عندها اقترحت أن يعرض الأمر على القائد آية الله خامنه إي. فذهب ناطق نوري بالفعل إلى القائد وعرض عليه الأمر ثم أبلغني تلفونياً ما قال إنه نقل مكتوب عن القائد مفاده أن القائد يرى بأن ينزل كل طرف قائمته المستقلة عن الآخر،

وذكر لي دليلين وتحدث عن ثالث يقول القائد إنه نسيه الآن وأني أنا أعرفه [أي رفسنجاني] لأنه سبق أن قاله لي. فذهبت إلى القائد بناء على هذا الترجيح وناقشته بالأمر قائلاً بأن هذا الخيار ليس جيداً لأن قائمة الكوادر إما ستقلل من رأي الرابطة - «روحانيت» - في صناديق الاقتراع وإما أن «روحانيت» ستخسر الانتخابات كلها وفي الحالتين سيكون الأمر سيئاً لرابطة علماء الدين، فدعنا ندفعهم إلى قبول الأشخاص الخمسة في قائمة الرابطة حفاظاً على مكانة الرابطة العلمانية. غير أن آية الله خامنه إي لم يقتنع، فهو كان ينظر للأمر من زاوية أخرى، زاوية زيادة حجم المشاركة الشعبية والتي برأيه لا تتوفر إلّا بحصول المنافسة الجدية.

مرة أخرى قلت له بأنني أعارض مثل هذا الافتراق لثلاثة أسباب:

الأول: إن هذا الانشقاق سيسجل اسمي أنا وبالتالي سيدق إسفين الاختلاف بيني وبين الرابطة، وهذا ما لا أراه صالحاً.

الثاني: إن «روحانيت» - أي الرابطة - ستتعرض لضربة قوية سواء انخفضت نسب آرائها أو خسرت المعركة كلياً.

الثالث: عندما أراد جمع من علماء الدين أي - روحانيون - الانفصال عن جسم الرابطة - حصل ذلك قبل سنوات في عهد الإمام الخميني - فقد طلبت أن نجتمع في محاولة لعمل شيء يمنع الانشقاق. صحيح أننا لم نتمكن وقتها من عمل شيء ولكن لماذا نسمح الآن بأن نكون نحن المبادرين بالفرقة؟!

لقد تناقشت معه عدة مرات لكنه لم يقتنع. وخمّنت يومها

أن مجموعة الكوادر عندما تراني على هذا الموقف فإنها سوف تنسحب وتتراجع عن تقديم قائمة مستقلة. لكنني فوجئت ذات يوم في مجلس الوزراء وهم يجمعون التواقيع على تشكيل المجموعة رسمياً، فاتصلت فوراً بآية الله خامنه إي من هناك، وقلت له إنهم يجمعون التواقيع وأنا معارض للفكرة. فقال لي: أليس من المقرر أن يذهب إلى البرلمان ٢٧٠ نائباً في نهاية المطاف، قلت له: نعم، قال وما الفرق أن يكونوا من هؤلاء أو من أولئك؟!

في تلك الأثناء ما كان من الكوادر إلّا أن أكملوا تواقيعهم التي جمعوها في مجلس الوزراء وأصدروا بيانهم رسمياً في اليوم الثاني، فكان وقع ذلك مثل القنبلة على الناس، مما دفع الرابطة للقلق والبدء بممارسة الضغوط، عندها أعلن آية الله خامنه إي أن الوزراء الذين ينتخبهم النواب لا يحق لهم تعيين نواب، فكان لي لقاء مرة أخرى في اليوم التالي مع آية الله خامنه إي على الإفطار، حيث شرحت له انزعاجي وعدم رضاي عن فكرة القائمتين عارضاً التسوية من جديد. ولم أوفق هذه المرة أيضاً.

ليلاً، وبينما أنا في مكتبي فإذا بي أرى مجموعة الكوادر تأتي للاجتماع بي ليعلنوا أنهم يشعرون بأن القائد غير مرتاح الآن على الرغم من أنه كان موافقاً في البداية، و«لما كنا لا نريد أن نعمل خلافاً لميله ورغبته فنحن على استعداد للانسحاب»، فتوجهت إلى الهاتف مباشرة وشرحت لآية الله خامنه إي موقف الكوادر، وقلت له تأمر لو سمحت بأن ينسحبوا، فقال إنني لا أسمح لهم بالانسحاب، عليهم أن يبقوا، ولكن على أن يعملوا في إطار الستة من مساعدي الرئيس [أي انسحاب الوزراء من التجمع] ثم طلب من مكتبه الاتصال بالسيد

كرباستشي ـ رئيس بلدية طهران المثير للجدل فيما بعد الذي أصبح (رئيساً لحزب كوادر البناء لكنه سرعان ما انتقم منه في إطار محاكمة مثيرة للجدل دفعت البلاد إلى أوج الانقسام والتوتر الكبير وقد أودع السجن لعامين ثم أطلق سراحه بعفو خاص من المرشد) ـ طالباً منه البقاء ضمن المجموعة كما طلب إليه أن ينشط في هذا الاتجاه لأنه [أي القائد] كان يرى أن وجود مجموعة الكوادر ودخولها على خط المنافسة سيحمّس المعركة الانتخابية ويُسخنها.

ما أردت قوله من كل هذه القصة هو أنك عندما تصفني بأنني الأب الروحي لحزب الكوادر فذلك بسبب أنهم استندوا إليّ في البداية وعملوا تحت اسمي وروّجوا لسياساتي التنموية في بياناتهم، وليس بسبب أنني كنت وراء انشقاقهم. ثم إن فائزة [ابنته] ومحمد شقيقي سرعان ما انضموا إلى المجموعة مما جعل الأمر أكثر التصاقاً بي، من جهة أخرى فإنني لم أكن في الوضع الذي يسمح لي أن أشرح كل ما جرى بيني وبين القائد ففضلت وقتها التزام الصمت بهذا الخصوص».

الفصل الثالث عشر

الشيخ الرئيس رائد الإعمار والبناء

إن رفسنجاني الذي كان يحلم منذ الصغر أن تتكرر التجربة اليابانية في بلاده وأن تصبح إيران واحدة من القوى «العظمى» في معادلة التصنيع والتحول التكنولوجي (كما يقول هو في كتابه الأول في سيرة المصلح الإيراني الكبير أمير كبير)، ما أن استقرت له الأمور في زعامة البلاد كرئيس قوي للدولة المنبثقة من حطام الحرب وميراث الثورة حتى رأى بأن الفرصة قد حانت لتحقيق الحلم الذي راوده دوماً: إيران القوية البنية ـ إيران النموذج الاقتصادي الثالث. أي لا اشتراكية ولا رأسمالية، بل إيران «البينابينية» كما يفضل أن يسميها البعض.

لذلك وبكل الزخم الذي يملكه رئيس الدولة وبكل الحصانة التي يملكها الشيخ ـ الرئيس، وبكل الحيوية التي يملكها ابن القرية ـ

المزارع «البرجوازي الصغير» سرعان ما اندفع رفسنجاني إلى تدوير عجلة البناء والإعمار ورفع شعاره المعروف «كل شيء من أجل التنمية». ذلك أن التنمية هي الأساس برأيه الذي يمكن إذا ما أنجز بشكل متين ومحكم فإنك تستطيع أن تبني فوقه العمارة التي تريد. وكما يقول المثل الإيراني الشهير فإن اللبنة الأولى هي التي ترسم شكل العمارة، فإن وُضعت خطأً ارتفعت العمارة معوجة حتى النهاية، وإن وضعت صواباً ارتفع العمران مستقيماً بلا اعوجاج.

تحت سقف الأولوية ـ كل الأولوية للعمران والبناء ـ تقدم الشيخ الرئيس لوضع حجر الأساس لدولة المؤسسات وإنقاذ وليد ما بعد الثورة ـ أي الجمهورية الإسلامية التي ظلت تتأرجح طوال عقد من الزمان بين المؤامرات الداخلية والخارجية وأهوال الحرب «العالمية» التي اجتمع الغرب والشرق على ضرورة شنها ضدها موكلين الرئيس العراقي الأهوج صدام حسين بها ـ وإنقاذ هذه السفينة من الغرق، وإيصالها إلى بر الأمان، أي إلى ساحل الدولة العصرية النموذج لجيرانها.

هكذا كان مخطط الشيخ الرئيس وهذا ما كان يريده لبلاده عندما قال لمعارضيه الذين أشكل عليهم خلوها من «رموز الثوريين» المسيّسين، يكفي أن قبطانها شيخ السياسيين وقد دفع من عمره الكثير ثمناً لنجاح الثورة.

يقول رفسنجاني عن أهمية هذا الشعار ـ الأولوية وسياقات تبلوره في زمن حكومته العتيدة رداً على أسئلتنا المتعددة بهذا الشأن ما يلي:

«إن مرحلة [عصر] التنمية والإعمار مهمة للغاية للثورة كما وفي تاريخ إيران. في تلك المرحلة أدرك المجتمع الإيراني كما العالم واقع التنمية والتي أخذت مكانتها اللائقة بها، كما أن

العالم الثالث رأى بأُم عينه قدراتنا التنموية. بعد ذلك جاء حزب «كوادر البناء والتنمية» الذي تشكل أساساً على خلفية هذه المقولة، وهم مجموعة من رجال الدولة الذين عملوا مع الرئيس مستثمراً تلك النجاحات العملية في إفرازات عالم السياسة مما دفع اليمين واليسار الحزبي إلى طرح إنجازات الدولة والحكومة في البازار الحزبي، ولما كان حزب «كوادر البناء» قد لاقى النجاحات المتتالية فإن مقولة التنمية كلها دخلت عملياً في معادلة الاستقطاب الحزبي الداخلي، مما يعني أن جمعاً لا بأس به من الناس كان يقترع لصالح مقولة التنمية عملياً بسبب نجاحاتها، في حين أن الذين كانوا يحاربونها أو تشكل عليهم كانوا يريدون تسييس الملف التنموي والجهد العمراني الضروري، الأمر الذي جعلني أتردد أكثر من مرة في الدخول في المماحكات التي كان من شأنها تشويه تلك المرحلة. لكنك ما دمت تسأل هنا للتاريخ فإنني أقول لك، عندما انتهت الحرب فإن الوضع الاقتصادي الإيراني كان سيئاً كما تعرف، وسبق أن أوضحت كيف أن هذا الوضع كان واحداً من الأسباب الأساسية التي دفعت بنا لقبول قرار إطلاق النار الشهير حيث أعلنت الحكومة وقتها بصراحة أنها غير قادرة على دفع تكاليف استمرار الحرب، والأرقام كانت واضحة. فقد كنا نصدّر نحو مليون برميل من النفط كانت بالكاد تكفينا لتأمين احتياجاتنا الداخلية من الوقود. المصافي النفطية كانت خراباً وكنا نستورد الوقود، كما كنا ندفع القسم الأكبر من عائداتنا النفطية لشراء المواد النفطية المصفّاة مثل البنزين والنفط الأبيض والگازوئيل. وقد ذكرت يومها في صلاة الجمعة رؤوس النقاط الأساسية وأحصيت ٢٥ مشكلة كبرى كنا نعاني منها. وكانت ميزانيتنا تعاني من عجز حاد مقداره ٥٠٪ ما يعني أن ٥٠٪ من الميزانية كنا نستدينها من البنك المركزي وهو ما تجده

مدوّناً في آخر ميزانية قدمها رئيس الوزراء آنذاك مير حسين موسوي إلى البرلمان. كل احتياطنا من الذهب في البنك المركزي كان قد تمَّ إما بيعه أو رهنه من أجل تغطية تكاليف الحرب. كان لدينا ما يقارب ١٣ مليار دولار ديوناً مباشرة وفورية، إذ كنا قد اشترينا مثلاً احتياجاتنا من السكر والحنطة على أن ندفع المبالغ خلال سنة. كان هناك اعتمادات طويلة الأجل لم نكن نمتلك شيئاً منها.

كل إيراداتنا لم تكن تتجاوز ٧ مليارات دولار سنوياً، قواتنا المسلحة كانت قد استهلكت كل ما كان لديها من ذخيرة وإمكانات في المخازن ولم يبق عندها شيء. الأعتدة في غالبيتها غدت فارغة من الذخيرة. الطرق والموانىء كانت في أسوأ حالاتها مما كان قد جعل عملية المواصلات أمراً صعباً للغاية، فعندما كانت تأتي عدة سفن في وقت واحد مثلاً كان يتطلب الأمر تدخل الإمام شخصياً حتى يطلب من الناس نقل البضائع بواسطة الكاميونات. الكهرباء كانت تقطع لعدة ساعات يومياً في أنحاء البلاد، لنقص حاد في الوقود وفي التخطيط وفي الإمكانات عموماً، ولم تكن تتوافر أبسط قطع الغيار والمعدات اللازمة لتشغيلها. السوق كانت تُدار إما بالبونات أو بالسوق السوداء. التجارة الخارجية للقطاع الخاص كانت قريبة من الصفر. كانت الدولة هي المورّد الوحيد ولعدد محدود من البضائع المسموح بها للحاجات الأساسية. السوق كانت فارغة عملياً من احتياجات الناس الأساسية، المخازن كانت فارغة، الفارق بين السعر الحقيقي للبضاعة وسعرها في السوق السوداء كان يصل أحياناً إلى المائة ضعف، كان سوقاً بائساً بالفعل، وفي مثل هذه الأحوال عادة ما ينتشر الفساد. ولما كان كل شيء يدار بالبونات فإن السوق السوداء كانت هي الحاكمة.

التلفون لم يكن متوافراً تقريباً لدى الناس، أغلب المشاريع كان قد تمّ البدء بها أيام حكومة الشاه البائدة وبقيت متوقفة وسط الطريق بسبب الحرب. البطالة كانت تقصم ظهر البلاد بالفعل، الرقم المعلن للبطالة كان بنسبة ١٥/٦٪. من جهة أخرى لم يكن العمال يعملون كما يجب، لأننا كنا نفتقر إما إلى المواد الخام أو إلى الكهرباء أو إلى قطع الغيار، أربعة من الأقاليم كانت مهدمة بسبب الحرب: خوزستان، إيلام، كرمانشاه، وقسم من آذربايجان الغربية.

من بين كل ذلك الحطام والخراب بدأت رحلتي مع البناء، العمران والتنمية، وقررت مع زملائي رفع الأنقاض عن كاهل الشعب والبلاد وقدمت إلى البرلمان في أول «خطة خمسية» من نوعها مشروعاً لإعادة الإعمار بقيمة ١٣٥ مليار دولار قسم منه كان يجب علينا أن نؤمنه من الداخل ـ أي من خلال تدوير عجلة الاقتصاد عبر دورة اعتيادية ـ والباقي كان يجب تأمينه من الخارج. استطعنا خلال ٥ سنوات تأمين ٦٥ ملياراً من الداخل بالفعل، لكننا لم نحصل على كل ما كان متوقعاً من الخارج، فقد استخدمنا ٩٥ مليار دولار في المجموع أي أننا توقفنا عند رقم ٤٠ مليار دولار أقل مما توقعنا. لكن السوق تمّ فتحها بالفعل وهذا ما أطلق يدنا بعض الشيء مما جعلنا نتمكن من التغلب على عقبة التخلف وإيجاد فرص شغل للمواطنين تدفع بالبطالة المتضخمة إلى الوراء حيث انخفضت في نهاية الخطة إلى ٩٪. كما تمكنّا من إيصال مستوى الكهرباء إلى سد الحاجات اليومية بامتياز، ثم تقدمنا في هذا المجال إلى مستوى تصدير الكهرباء إلى الخارج، أصلحنا الطرق وأنشأنا تلك السريعة الجديدة، أنشأنا موانىء جديدة وأمّنت ما يفوق حاجتنا. إنتاجنا من الصلب ارتفع من مليون طن إلى ٧ مليون في نهاية الخطة الخمسية.

انطلقنا بمشروعات البتروكيماويات بعد أن كان اليابانيون قد غادرونا بسبب الحرب، رفعنا الإنتاج إلى ١٢ مليون طن تقريباً، استطعنا خلال هذه الفترة النوعية تأمين حاجات نحو ٨ آلاف مصنع، وبدأنا بالتصدير بشكل واسع.

مواد البناء التي كنا نستوردها من الخارج بدأنا خطة موسعة لإنتاجها في الداخل، والآن يتم تصديرها بشكل واسع: الإسمنت، الزجاج، والموزائيك، الألمنيوم، والأدوات الصحية. كذلك طوّرنا شبكة الكهرباء إلى مراحل متقدمة جداً، وهي حاجة ماسة كما تعرفون للمجتمع والنظام في العصر الحاضر.

الوضع في الجامعات، والذي كان سيئاً في تلك المرحلة، تحسن كثيراً إذ ارتفع عدد الطلاب الجامعيين. رفعناه من ٤٠٠ ألف طالب في بداية الخطة إلى ١٥٠٠,٠٠٠ مليون، أعدنا بناء أو ترميم الجامعات، حيث كان البعض منها قد هدمته الحرب تماماً مثل «جامعة الأهواز» مثلاً. في كثير من القرى لم تكن المدرسة موجودة أصلاً، أنشأنا شبكة مدارس ثابتة ومتنقلة مع كل ما تتطلبه هذه المدارس من نقليات وخدمات وكل ذلك بتمويل داخلي محض. السيطرة على مياه الأنهار كانت إحدى المشاكل المستعصية إذ لم يكن لدينا تجربة في بناء أي سد، بل كان ذلك حكراً على الأجانب، وقد تمكنا خلال مرحلة التنمية من المضي قدماً في بناء السدود إلى درجة إنجاز القسم الأعظم من التخطيط والبرمجة والإنشاء، ولا أقبل هنا ـ بالمناسبة ـ ما تمّ طرحه من قبل بعض صحافة المعارضة من أن تلك السدود لم تكن بالمستوى التخطيطي المطلوب، إنها جزء من حرب الدعاية السياسية الحزبية، لقد أنجزنا بناء ستين سداً بكفاءات داخلية أتحدى أن يجد أحد أي عيب فيها، حتى ما قيل عن «سد مارون» ـ

جنوب البلاد ـ فقد تمَّ رفع العيب بسرعة مما يعني أن الأساس كان قوياً والخطة العامة سليمة. في حين أن «سد لار» ـ جنوب أيضاً باتجاه الوسط ـ والذي أنشىء بمساعدة خبرات ومستشارين أجانب أيام العهد البائد، لا يزال يعاني من التسربات المائية الدائمة. فأن يكون هناك بعض التسرب من سدود ترابية أمر اعتيادي.

المهم أننا نعرَّف اليوم باعتبارنا ثالث أهم دولة في العالم في بناء السدود. هذا ما اعترفت به المراكز الدولية، ولهذه المكانة الممتازة بالذات تمَّ انتخابنا في منصب مساعد رئيس اللجنة الدولية لبناء السدود. حقيقة أننا أصبحنا بلداً قوياً في مجال بناء السدود. إن «سد كرخة» ـ جنوب ـ يعتبر نموذجاً جيداً. إن هذا السد كان من تخطيط الأميركيين بالأساس لكننا اكتشفنا الكثير من العيوب في المشروع أهمها أنهم اختاروا الموقع الخطأ بحيث إنه لا يمكنه تخزين أكثر من ٣ إلى ٤ مليارات متر مكعب من الماء بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لإنشائه. لقد غيّرنا الموقع بناء على نصيحة المهندسين الإيرانيين فأصبح يتحمل تخزين ٧ مليارات متر مكتب من الماء. كما خفضنا التكاليف بشكل ملحوظ. وكانت كادرات الحرس الثوري العلمية هي القوة الأساسية في إعادة بناء هذا المشروع الحيوي.

الصناعات الأساسية وحاجتنا إلى التكنولوجيا باتت مستقلة وتحظى بمقدار من الاكتفاء الذاتي. توزيع الغاز للاستخدام المنزلي والصناعي بصورة شبكة مركزية كان موجوداً فقط في عدد بسيط من المدن، خلال ثماني سنوات [وهي دورتا الرئاسة التي حكم فيها الشيخ] استطعنا أن نمدّ شبكة أنابيب الغاز إلى ثلاثمائة مدينة. والآن يتم توسعة ذلك ليشمل كل

أنحاء البلاد تقريباً وليتم تعميمه داخل ضواحي كل مدينة أو قرية على حدة. وعلى الرغم من التكاليف الباهظة للإنتاج وللتوزيع فقد كنا حريصين على إنجاز هذه المهمة. احتياجاتنا إلى الأنواع الأخرى من الوقود تمّ تأمينها في عهد التنمية، وكذلك استطعنا الحصول على نشاط إنتاجي جيد للمصافي وبناء مصافٍ جديدة، الآن أصبحنا بلداً مهماً في عداد البلدان المصدرة. وعندما تسألني ماذا قدمتم للبلاد خلال فترة أو عهد التنمية الذي رفعتم رايته؟ أستطيع أن أقول لكم أنني استطعت أن أبني الأساس لبلد نموذجي مصدّر لكثير من المواد الأساسية بعد أن كان بلداً مستورداً وتابعاً للسوق العالمية. فقد تسلمت الحكم في البلد ونسبة التضخم فيه ٣٠٪ فأوصلتها لحظة تسليمي السلطة للسيد خاتمي إلى ١٧٪ على الرغم من كل التكاليف الباهظة التي صرفت على إعادة البلد الذي كان خارجاً لتوه من حرب مدمرة وإذا به يتحول إلى بلد مزدهر اقتصادياً وهو ما يعني أصلاً بأن حجم التضخم كان يجب أن يزداد مثلاً. استلمت البلاد وديونها ١٣ مليار دولار مع احتياطي تحت الصفر، فسلمتها إلى خاتمي بديون تبلغ ١٧مليار دولار مع احتياطي يبلغ ١٢ مليار دولار مما يعني تخفيضاً حاداً في مقدار الديون. إضافة إلى أننا استطعنا أن نقتصد بمقدار ١٥ مليار دولار على مستوى الصرف المركزي للدولة.

ما أردت قوله في هذا المجال أن حكومة التنمية وإعادة الإعمار استطاعت خلال الثماني سنوات التي أعقبت الحرب أن تنقل البلاد من حالة الاقتصاد المنهار والهيكلية العامة المدمرة والميزانية العامة من تحت الصفر.. إلى بلد مزدهر اقتصادياً ويقف على قدميه بدرجة عالية من الاستقلال ـ وهو ما تتبعه حكومة الرئيس محمد خاتمي بشكل جيد وتلقى

الطريقة والدرجة نفسها من النقد ولكن هذه المرة من جانب اليمين وحيث أعتقد أنهم مخطئون أيضاً عندما يأخذون مثلاً على خاتمي مشاريعها الاقتصادية «من الصفر تقريباً بارس جنوبي ـ حقل الغاز ـ وغيرها والتي يقولون بأنها تلقي على كاهل البلاد ديوناً خارجية بمقدار ٢٥ مليار دولار مثلاً فيما ما أعتقد أن المشروع له ما يبرره بمعنى أن ذلك سيتم سداده فور البدء باستثمار المشاريع وتدفق دخولها إلى البلاد تماماً كما عملت أنا لجهة مشاريع البتروكيميائيات والتي تدر علينا حالياً ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار سنوياً من الصادرات.

وأما في ما يخص مآخذهم عليَّ وعلى حكومتي بأننا أدخلنا البلاد في ما يسمونه بـ «متاهات» الرفاهية وزخارف الحياة الدنيوية فإنني أقول بأن شعبنا بحاجة حقيقية إلى الحياة العزيزة والكريمة. وأنه يستأهل رفاهاً أعلى مستوى وأكثر رقياً، ولا أقبل لإيران البلد الغني والقوي وصاحب الشعب النبيه والذهن والحيوي أقلّ من هذا! ألا يستأهل أكثر بكثير مما هو عليه الآن من تقدّم ورفاه وحياة كريمة أفضل؟ إنني ليس فقط لا أتفق مع المنتقدين لما يسمونه بثقافة الرفاهية، بل إنني أقول بأن شعبنا بحاجة إلى حياة أرفع من هذا المستوى الذي هو عليه الآن.

وأما الذين ينتقدوننا بأننا لم نهتم بالجوانب الثقافية للبلاد، فإن كلامهم مردود عليه أيضاً، ألا ينظرون إلى المستويات الراقية التي وصلت إليها المجالات التربوية عامة والجامعية بشكل خاص في نهاية عصر التنمية وإعادة الإعمار؟ ومن حيث الإعلام والصحافة، ألم يرتفع حجم المطبوعات من ١٧٥ مليون نسخة إلى ٨٠٠ مليون نسخة؟ أليست صحيفتا «إيران»، و«همشري ـ ابن البلد» التي أصدرها رئيس البلدية

الأسبق السياسي غلام حسين كرباستشي ـ هما الجريدتان الأكثر انتشاراً ورواجاً وهما من النوع الجديد في البنية والنظرة قد بدأتا بالصدور في عصر التنمية والإعمار؟ لقد بدأت معاهد تربية وتدريب الصحافيين والصحافيات في هاتين الصحيفتين.

وأما بخصوص من ينتقدوننا من الجانب الآخر ـ الأخلاقي ـ فإننا نقول لهم بأننا أكثر من رعى وراعى هذا الجانب فعليهم أن يكونوا منصفين لأن الأخلاق ـ لا سيما في بلادنا ـ ليست الدولة هي وحدها المسؤولة عنها. لدينا الحوزة العلمية الدينية في قم مع تلك الإمكانات الهائلة، لدينا الإذاعة والتلفزيون ـ وهي تحت إمرة المرشد مباشرة وليست تحت سقف إدارة الحكومة ـ ولدينا المساجد والحسينيات وأئمة الجمعة والجماعات ومنظمة الدعاية الإسلامية ـ التابعة للمرشد أيضاً ـ باتساع مجالات نشاطها المعروف وممثليات المرشد المنتشرة في كل مكان تقريباً، ما يعني أن أغلب عوامل وأدوات صناعة الثقافة والأخلاق خارج سقف الحكومة [في إيماءة واضحة يقصد بها الغمز من جانب اليمين المحافظ الذي يأخذ على رفسنجاني وخلفه من بعده خاتمي إفساد الشارع العام عبر اتهامهما بنسيان الجوانب الأخلاقية في مخطط التنمية العام].

إن الحكومة قامت بالواجبات الملقاة على عاتقها على أحسن وجه برأيي، وقد حاولت أن أجد السبيل المناسب للتنسيق الدائم والملائم بين تلك المنظمات مجتمعة وبين عمل الدولة، وبالتالي فإن على من لديه تلك المؤاخذات أن يدرس القضية من جوانبها المختلفة ويكتشف الخلل والنواقص التي كانت من إفرازات تلك المرحلة واضعاً نصب عينيه بالدقة والنقد أعماله وممارساته هو أيضاً.

باختصار في هذا المجال أقول: لقد بذلنا الكثير من أجل رفع مستوى العمل الفني والإعلامي والبحث والثقافي، باستطاعتكم العودة إلى الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، إلى نشاط الصحافة، إلى تقدم الجامعات، أعتقد أنني قمت بموازاة الاهتمام بالجانب الاقتصادي، بالاهتمام اللائق بالجوانب الثقافية بما فيه الكفاية، وأكبر دليل على ذلك دعمي اللامحدود لوزير الثقافة آنذاك السيد خاتمي إلى أن قرر هو الاستقالة قائلاً بأنه غير قادر على البقاء بمنصبه فاعلاً في ظل الأجواء المتوترة التي أحاطه بها الطرف المقابل كما هو معروف (أي اليمين المحافظ).

مرة أخرى أعود لأوكد لك أن الخط البياني المهم في قراءة ذلك العهد هو معرفة نسبة البطالة، ونسبة الإنتاج القومي. فالبطالة التي قلت لك إنها انخفضت في آخر عهدي إلى ٩٪ كان بالإمكان خفضها بعد عدة سنوات إلى ما يقارب الـ ٤٪ وهو المعيار العالمي الذي يعني انحسار البطالة إلى درجة الصفر عملياً. وقد كان ذلك ممكناً في إطار خطة خمسية أخرى لو أتيحت الفرصة لاستمرار ذلك النهج الذي بدأناه لأننا كنا نخفض البطالة بنسبة ١ إلى ٢٪ مع نهاية كل سنة.

وأما الناتج القومي الذي يعتبر من المعايير الأساسية لقراءة مستوى رقي أي بلد وتطوره فقد حافظنا في عهد التنمية والبناء على نسبة ٦٪ سنوياً خلال السنوات الثماني، مما كان يعني أن ثروة البلاد كانت تزداد بنسبة ٦٪ كل سنة. وهذا أمر مهم للغاية، لكنه للأسف كان قد بدأ ينحسر مرة أخرى من بعدي غير أن الأمل بعودة الصعود موجود ابتداء من هذا العام (٢٠٠٢م) هذا بينما كانت حالة الاستثمار سيئة وسلبية

أيام الحرب وهو أمر طبيعي البتة ولا يؤاخذ عليه رئيس الوزراء مير حسين موسوي.

على أية حال منذ البدء بالعهد الذي أمثله بدأنا بتشجيع الاستثمار الداخلي وقد اشترك في العملية القطاع الخاص والدولة معاً إذ تمكّنا من رفع المستوى إلى ١٢٪. ومن جملة ما قمنا به بناء وإحداث ٣٠٠ مدينة صناعية، وكنّا نأمل من الخط البياني الصاعد في هذا المجال أن تنحسر البطالة نهائياً.

العدالة الاجتماعية التي هي المعيار الأساسي في محاسبة الحكومات والدول كانت الأكثر رعاية ونجاحاً في المعالجة في تاريخ إيران الحديث، فمنذ رضا شاه (١٩٢٤) حتى الآن ليس بإمكانك من خلال مراجعة جدول التقسيم الطبقي أن تلمس إصلاح الخط البياني لصالح الفقراء، فالمعروف أن جدول التوزيع الطبقي يتم تقسيمه إلى عشرة مربعات كلّما كانت الفاصلة كبيرة بين المربعين الأعليين والمربعين السفليين كلما اعتبر ذلك المجتمع يعاني من انقسام طبقي حاد، بينما يعتبر ارتفاع معدل نمو المربعات السفلية انحساراً لمقولة التناقض الطبقي الحاد. وطبقاً للخط البياني على امتداد التاريخ الإيراني الحديث كان الخط البياني لتحول المربعات الطبقية يشير إلى ذلك الانقسام الحاد المعروف الذي كان يعني المزيد من الغنى للغني والمزيد من الفقر للفقير.

لكن ما حصل في عهد التنمية والإعمار أي في عهد حكومتي، ولأول مرة، أن في المربعين السفليين من الجدول الطبقي ازداد دخلهم الفردي فيما انخفض الدخل الفردي لأصحاب المربعين العلويين. وهذا يعني أن الطبقات الفقيرة والمتوسطة تمّ تدعيمها. وهذا معيار واضح للعدل الاجتماعي

النسبي، إذ إنك لا تستطيع أن تجد ميزاناً آخر لقياس العدالة غير هذا، وما نجحنا به في هذا المجال سببه واضح برأيي. ذلك أننا وضعنا مسألة الاعتناء بالمناطق المحرومة في أعلى سلم أولوياتنا، فمنذ اللحظة الأولى لتسلمي الرئاسة افتتحت مكتبين جديدين في مقر الرئاسة، الأول سميته مكتب العناية بالمناطق المحرومة وكان وقتها المسؤول عنه السيد جليل بشارتي، والثاني مكتب العناية بملف النساء والمسؤولة عنه في وقتها السيدة حبيبي. وكلا المكتبين أدّيا أداءً حسناً وكانت النتيجة إيجابية حيث تمَّ الاعتناء بالقرى والأرياف، فتحنا الطرق، أنشأنا المدارس، أوصلنا المياه والكهرباء والغاز والتلفون، وأرسلنا لهم الأطباء مما وفّر فرص عمل جديدة للسكان وخلق رفاهاً نسبياً، خاصة وأننا نقلنا عملية الرعاية التقليدية من توفير الغذاء والدواء فقط إلى كل ما يحتاج له الناس في بيوتهم وفي مراكز عملهم، مما عكس نفسه على الجدول الطبقي وميزان العدالة بشكل واقعي وحقيقي. لذلك أعتقد بأن الذين يتهموننا بانعدام العدالة الاجتماعية في مسلكنا للتنمية الاقتصادية إنما هم أناس غير مسؤولين عن كلامهم ويظلموننا من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

على أية حال فإنك تستطيع أن تتابع هذا التطور أيضاً من خلال قراءة جدول التحولات المعيشية العامة لدى السكان، فنسبة الوفيات قد قلّت بشكل ملموس ونسبة الزيادة السكانية قد قلّت هي الأخرى بشكل واضح حيث تغيرت من ٣٪ إلى ١,٥٪ ومستوى الطبابة والعناية الصحية ارتفع بشكل ملحوظ وصارت العمليات الجراحية المعقدة التي كنا نرسل مرضانا إلى الخارج لإنجازها تتم على يد الأطباء الإيرانيين في الداخل.

هذا وبينما كان الأطباء الأجانب يتخمون الساحة الإيرانية صرنا نعاني من تخمة في الأطباء الإيرانيين. كل ذلك يمكنك مراجعته بشكل دقيق في كتاب تخصص للسيد ميرزاده تحت عنوان: «الإحصائيات تتكلّم».

لقد استطعت أن أرى بلدي في نهاية عهدي وقد استقر القطار فيه على السكة وصار بلداً لا يخاف من الرياح والأمطار مهما عصفت وسالت. لقد خططت للعشرين سنة المقبلة ودوّنّا ذلك في مشروع عرف بمشروع الحضارة الإسلامية الكبرى للعام ٢٠٢٠م وهو ما أتمنى أن ينجز بالتمام والكمال من بعدي، وهو المشروع الذي أعدّت له كل الوزارات وكل المؤسسات الحكومية ـ مشروع خطة عشرينية ـ بالإضافة إلى مخطط مشروع هام للغاية سميناه «مشروع إزالة الفقر من المجتمع» بحيث لا يبقى فقير واحد في كل أنحاء إيران، المشروع الذي صرفنا عليه الوقت الكثير وقد سلّمته إلى من هو بعدي أي الرئيس خاتمي لينال التصديق عليه في البرلمان. وهو من ٤٠٠ صفحة من جملة ما فيه ضمان أن يحصل كل إيراني، حتى العاطل عن العمل، على حماية الحكومة والنظام. وهو ما قالت حكومة خاتمي أنها بصدد تطويره وإعادة طرحه على البرلمان وتأمين الموارد المالية الضرورية له. وبالفعل فقد تم الانتهاء من إقرار هذا المشروع التصديق عليه في مجلس تشخيص مصلحة النظام وعرضه على المرشد الذي قام بدوره بالمصادقة عليه وتم إبلاغ ذلك للسلطات المعنية ـ أي الحكومة والأجهزة التنفيذية.

الفصل الرابع عشر

رفسنجاني الزعيم صاحب القلب المحافظ والرئة الإصلاحية ورئيس الظل

عندما تستمع إلى نبضات قلبه تقول إنه الحصن الحصين لتيار المحافظين في مجموعة النظام وصنّاع القرار من النخب الحاكمة، لكنك إذا راقبت تحركاته ومسار تنفسه سرعان ما ستكتشف أنه يبحث عن مجال رئوي يعج بالإصلاح وينمو فيه الإصلاحيون وقوى التغيير الحيّة في المجتمع وينتعشون.

إنه الرجل الذي يتوق أن يصبح الزعيم الذي يغطي بجناحيه القوى التقليدية اليمينية المحافظة كما القوى اليسارية والإصلاحية، ولكن دون أن يصاب المجتمع بالارتجاج والتضعضع أو الهزات القوية.

خطوة خطوة، وقدماً وراء قدم، ولكن بالتدريج والتروي والتأمل، وعلى قدر، يجب أن يكون التغيير برأيه، آخذاً بعين الاعتبار معدل

حركات الطبقات الاجتماعية، ومحافظاً في الوقت نفسه على الأسس والثوابت والأصول.

يعشق التوازن بين القوى ويجهد لأن يكون متواجداً في كل المواقع مديراً «للصراع» دون «إراقة» ماء وجه أحد ناهيك عن دمه أو كسر عظمه. لأنه لا يؤمن بالتناقضات المستحيلة الجمع بل يعتقد بجد بأن كل شيء ممكن حتى جمع صعب المتناقضات في «بوتقة» عمل واحدة، لكن القيادة الواحدة الموحدة شرط ضروري كما يرى، دون أن يعني ذلك استبعاده للتعدد على مستوى الاستشارة والعمل في أطر القواعد الوسطية والشعبية.

في مثل هذه الرؤى وانطلاقاً من هذه القاعدة في التفكير والممارسة استطاع ـ برأيه ـ أن ينقل السلطة من عنده إلى رائد آخر من رواد التنمية والإصلاح بكل سلام وتدبير وحكمة. وهو يرتجي أن يرى منهجه وخطه ينمو ويكبر بل ويثمر إعماراً وسؤدداً على أيدي زميله من بعده.

لقد كافح بجد لخلق تعددية سيالة وحرة في البرلمان، ثم انتخابات رئاسية حرّة ونزيهة، مهدداً بقسوة المعاملة مع أي تحرك مشبوه يشتم منه رائحة التزوير، فأشرف بنجاح على بلورة برلمان متعدد في العام ١٩٩٦، ثم بلورة ما بات يعرف فيما بعد بحماسة أو ملحمة الثاني من خرداد ـ ٢٣ مايو ـ ١٩٩٧. فكان الرجل الذي سلّم الراية طواعية للرئيس محمد خاتمي من بعده رغم إلحاح البعض من جماعته وتوافر ظروف كانت تلح على التمديد لسلطاته عبر تعديل في الدستور.

لكنه فضّل الانتقال السلس من عصر التحوّل التنموي إلى عصر التحول «الديموقراطي» كما يفضل أن يسميه البعض من الوسطيين العائمين بين المحافظين والإصلاحيين.

وهكذا كان حال الشيخ الرئيس وهو ينتقل من رئيس المرحلة إلى أحد أبرز صنّاع أحداث المرحلة التي من بعده، ثمَّ إلى الرجل الأكثر إثارة للجدل في مواقفه بين المحافظين والإصلاحيين، ثم إلى لاعب دور بيضة القبان في التحولات الدراماتيكية التي عاشتها البلاد من بعد رئاسته إلى الرجل المراقب من بعيد، ولكن بقوة النافذ في البصيرة والبصر، في عهد التحول الديموقراطي والإصلاحي الخاتمي إلى صانع الرؤساء أو رئيس الظل كما يتوقع له العارفون بخبايا مطبخ صناعة القرار الإيراني في المستقبل.

عن هذه المرحلة الانتقالية السيالة والمليئة بالأحداث المثيرة للجدل يتحدث «الزعيم» رفسنجاني عن بعض المقولات التي رافقتها وهو يرد على أسئلتنا التي تمحورت حول موقعه الحقيقي بين المحافظين والإصلاحيين قبل وأثناء عهد الرئيس محمد خاتمي كما يلي:

> «عندما تسألني هل أنا يساري أو يميني أو هل أنا إصلاحي أو محافظ، أو كما وصفتني مرة بأنني صاحب قلب محافظ يريد التنفس برئة إصلاحية أقول لك بأنني لا يساري ولا يميني ولا إصلاحي ولا محافظ، بل أسعى كل جهدي أن يكون قلبي ولساني ورئتي متطابقين جميعاً مع عملي وأن أكون صادقاً مع ذاتي وحميماً في عرض أفكاري وأثناء تنفيذها. نعم، لأنني أعمل بفكري وباستقلالية تامة عن تلك الميول والاتجاهات والتعصبات الحزبية سواء التقليدية منها أو

الثورية الجديدة. ربما يكون ذلك هو السبب الذي يثير اللغط حول موقعي من هذه الاستقطابات. وأنا في طبيعتي لا أميل إلى شق الصفوف، والقسمة داخل صفوف الثوار والمناضلين لا تعجبني. لذلك كنت مثلاً من المخالفين لشق رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت) وإنشاء تجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) تماماً كما كنت مخالفاً لمحاولات شق الحزب الجمهوري الإسلامي مبكراً واعتبرتها آنذاك عملاً ينال عملياً من وحدة الصفوف وهو أمر لا عقلاني وغير صائب في إدارة شؤون البلاد. لكنني في الوقت نفسه مع المجتمع المتعدد الأصوات لا مع مجتمع «الحزب الواحد» أو الصوت الواحد، على أن يكون التعدد وأن تأتي التعددية بشكل طبيعي وحرّ وليس بالطريقة الانفعالية التي تسبب الفتن وشق الصفوف. كنت ولا أزال أعتقد أن باستطاعتنا تجميع قوانا في جبهة عريضة في مواجهة أعداء الثورة والقوى الموسومة بالليبرالية مثلاً.

وإذا كنت تسألني عن ضرورة تشكيل الأحزاب فينبغي أن أسجل هنا أنني كنت من طلائع الداعين لتشكيل الحزب الجمهوري بعد الثورة من أجل نظم صفوفنا وتنظيم تحركنا، ونحن بالمناسبة لم نحلّ الحزب بل جمّدناه وبنظري أنه لا يزال يصلح لإعادة إحيائه يوماً فهو أكثر التشكيلات الحزبية انسجاماً منذ بداية الثورة حتى الآن، وإذا ما اتخذ قرار لإحيائه يوماً أظن أن باستطاعته أن ينسجم في ظرف وقت قصير ويظهر بمثابة أقوى شبكة حزبية في البلاد لها أنصارها ومؤيدوها أكثر من سائر الأحزاب الأخرى[١].

أما من يسمون أنفسهم اليوم بالإصلاحيين فأنا لا أعتقد أن باستطاعتهم أن يقدموا مشروعاً متكاملاً للإصلاح، وهم

يتخبطون في مرحلة الشعار ولم يقدموا تعريفاً متكاملاً بعد عن الإصلاح، وأنا لست منهم، لكنني أيضاً لست محافظاً، ذلك أن الإصلاحيين يرددون اليوم ما كان يردده المحافظون قبل سنوات والعكس صحيح. فيما أرى أن مجمل الملفات والتطورات المطروحة أمامنا تتطلب منا أن نكون معتدلين ومتوازنين أكثر من أي وقت مضى، وأن نبتعد عن الحزبية الفئوية الضيقة كمنهج في النضال فضلاً عن الإدارة وصناعة القرار، وهو ما يؤمن به ويحبذه الكثير من المناضلين المخلصين والثوار من الجناحين المعروفين بالإصلاح والمحافظة.

وأما في ما يخص أولويات التنمية فالمهم أن نسجل هنا أن منظوري للتنمية كان شاملاً ومتعدداً ولم يكن أحادياً كما يزعم البعض، وكل التخرصات حول التنمية ذات البعد الواحد والمقصود الاقتصادي فقط ليست صحيحة. ومن يراجع مشروعي الذي طرحته وممارسات حكومتي وما قدمته من سجل مليء بالنشاط الثقافي والاجتماعي بأمانة سيعرف مدى الأهمية التي أوليتها للثقافة وكم نمت وتطورت الجامعات في عهد حكومتي وكيف أن سرعة التحاق المرأة في الجامعات وزيادة حجم حضورها في الحقل الثقافي قد تضاعف عدة مرات، ثم كيف أن صحيفتي «همشهري» و«إيران» اللتين تأسستا في عهدي صارتا بمثابة أم الصحف التي تعددت وكثرت فيما بعد باسم الإصلاح وغير الإصلاح. المجلات، الفن، السينما، الاهتمام بالفنانين والفنانات، المجتمع المنفتح وكل ما يتعلق بالانفتاح الثقافي والإعلامي والاجتماعي بدأ في عهدي حتى إنني طرحت ضرورة الاعتناء بالملبس والمظهر الخارجي والابتعاد عن الملابس الداكنة والاهتمام بالحياة اليومية والرفاه المادي للشباب [وهو ما أثار عليه نقمة إصلاحيي اليوم وهم الذين كانوا يساريين متشددين

واعتبروه يومها باع قيم الثورية والنضال والكفاح] بل حتى وصل بي الأمر أن أطرح من على منبر الجمعة كل تلك الأمور ومنها إيجاد الحلول الشرعية السليمة لقضايا الشباب بواسطة الاستعانة بالزواج المؤقت. ثم هل كان من المصادفة اختياري لخاتمي ليكون وزيراً للثقافة والإعلام في عهدي؟!! أو إنشاء مكتب خاص لشؤون المرأة في الرئاسة، وعندما أراد الاستقالة شجعته على الاستمرار والبقاء والدفاع عن آرائه وعدم الرضوخ للضغوط مهما كان حجمها لكنه لم يصمد حتى النهاية ربما لأنه اعتقد بأن تلك الضغوط كانت ستتصاعد وتتسع بطريقة لا تحتمل وأن المرشد (علي خامنه إي) يقف وراء بعضها مثلاً. ثم من كان وراء تغطية السيد مهاجراني [كان وقتها مساعده للشؤون الحقوقية والبرلمانية] عندما كتب مقالته الشهيرة حول المفاوضات المباشرة مع أميركا وما لاقيته من ضغوط حادة، حيث ظن الجميع أنني سأقيله؟! ولكن ورغم أنه جاء وقدّم استقالته رفضت، ثم قام المرشد بما يشبه بخطوة رد الاعتبار له من خلال رسالة ـ الأخذ بالخاطر ـ التي بعثها إليه.

ثم إنني فعلاً اهتممت بشكل خاص بالشباب والمرأة والسينما والصحافة، حتى بعد استقالة خاتمي أي في زمن مير سليم ولاريجاني [اللذان يعتبران من المحافظين] كما شجعت السيد زم في المجال الفني التابع لقسم آخر يعتبر خارج الحكومة.

وأما بخصوص من يتهمني بأنني أقبل بالتمدين والتحديث لكنني لا أقبل بلوازمهما وموجباتهما أو نتائجهما على المستوى السياسي، بما يعني الديموقراطية والنظام البرلماني وغير ذلك، فأقول بأن ذلك ليس صحيحاً، فأنا أول من طرح هذه المسائل من على منبر الخطابة، وأول من شجّع النساء على

النزول إلى ميدان العمل الاجتماعي السياسي، لكنني كنت أقول لهم دوماً، الأولوية أن تتعلموا، فعندما تتعلمون تستطيعون أن تطالبوا، وحدكم وبوعي ـ ما تريدون، وأن تقرروا مصيركم أفضل، أم أنني عندما كنت أمدّ خطوط الكهرباء إلى القرى، لم أكن أعرف ماذا يعني وصول الكهرباء إليها؟! إنه وصول التلفزيون والفضائيات وما أدراك ما الفضائيات! كنت أفهم ما أنا فاعل، لكنني كنت، ولا أزال، أعتقد عميقاً بضرورة الحفاظ على قيم وتعاليم الإسلام والأخلاقيات العامة في المجتمع وعدم التفريط بها وأعرف أن ذلك يعني ضرورة المضي البطيء بحركة التحديث وعدم التسرع ببعض الأمور وفي بعض المجالات لأنها قد تكون على حساب أخرى. كان لا بد من حركة متوازية ومتينة. كل ذلك حصل في عهد رئاستي حتى أوصلت الأمور إلى أوجها في الانتخابات البرلمانية الأولى من نوعها في العام ١٩٩٦ حيث اشترك فيها نحو ٢٥ مليون ناخب، والتي فتحت الطريق أمام انتخابات الرئاسة بعد عام، وكانت الحماسة المعروفة التي أفرزت خاتمي. لقد أتى خاتمي بنفسه بالمناسبة إلى هنا، قبل عام من الآن أي عام ٢٠٠١ وقال لي بالحرف الواحد، بأنني أشعر ـ أي هو ـ بأن الطريق كان ينبغي أن يكون كما كنت تريد أنت، أي كان يجب أن تبني البلد أولاً، ومن ثم كانت السياسة ستصلح أيضاً [في إشارة للنزاع الذي ظهر فيما بعد بين جماعة خاتمي وجماعة رفسنجاني حول أولوية التنمية الاقتصادية أو السياسية] هذا في الوقت الذي لا بد لنا أن نسجل هنا بأنني كنت لا أزال أعتقد بأن خاتمي كان بإمكانه أن يعمل امتداداً طبيعياً لما بدأ في عهدي، مع العلم بأنه لم يكن يستطيع العمل بالزاوية المنفرجة التي كنت أعمل بها أنا لأنه عضو في (روحانيون) المشار

إليها سلفاً وهو تجمع يساري ديني راديكالي كان يعارض الانفتاح سابقاً.

نعم، لقد وضعت كل ثقلي عندما وصلنا إلى لحظة انتخابات الرئاسة لينتخب الشعب الرئيس من بعدي، وأن تجرى الانتخابات على أكمل وجه وبكل نزاهة وأن يتم منع وقوع أي شبهة بالتزوير، وهي النزاهة والحرية التي اكتسبناها منذ نجاح الثورة وحافظنا عليها طوال العشرين سنة المنصرمة. وقد طلبت من وزير داخليتي السيد بشارتي أن يكون حازماً بالفعل في تطبيق القانون وأن يعمل لمصلحة النظام ولا يفكر بمن سيكون الرئيس المقبل، وكلنا عملنا بهذا النهج ولم يكن يهمنا من يأتي خاتمي أو ناطق نوري، المهم أن تكون الانتخابات حرّة ونزيهة، وقد أكدت دوماً ثقتي المستدامة بوجدان الرأي العام وأنه لا بد من الثقة به أياً كانت نتائج صناديق الاقتراع.

وصناديق الاقتراع هذه، هي التي تحدد هيكلية نظام الحكم من قاعدة الهرم الحكومي إلى قمته. ومن يأخذون علينا بأننا لا نختار قائد الثورة مثلاً بالاقتراع الشعبي المباشر لا يدركون أن الانتخاب هنا بحاجة إلى تخصص لذلك فالشعب يختار المتخصصين وهم مجلس الخبراء الذين هم ينتخبون القائد، فيما يختار الشعب بقية المواقع القيادية والتنفيذية بالطريقة المباشرة لأنه يستطيع التمييز والفصل في من هو الأحسن والأفضل، في حين أن اختيار أفضل المتخصصين، وهي عملية تخصصية، لا سيما وجود تخصص مثل الفقه في ما يتعلق بولاية الفقيه، فإن الأمر بحاجة إلى متخصصين بهذا المجال. على أية حال نحن نعتقد بأن ما لدينا هو الأفضل في الوقت الراهن لهذه الحالة.

وأما بخصوص ما يؤخذ علينا بخصوص تحديد مدة أو زمان حكم المرشد فإن ذلك ممكن تغييره ولا مانع فيه شرعاً، بل إن من المهم أن نسجل هنا أن آية الله خامنه إي شخصياً من أوائل الذين تحدثوا وطالبوا ومارسوا تحديد المسؤوليات بالمدة الزمنية، وهو أمر لا مانع من تطبيقه من الناحية المبدئية، كما يمكن تنويع هيكلية مجلس الخبراء نفسه.

باختصار، أستطيع أن أقول لك إن الإسلام لا يعين شكل الحكومة أصلاً، وليس لديه بالتالي شكل ثابت للحكومة. نعم في زمن المعصومين أي النبي وامتداده من الأئمة الاثني عشر كان الحكم لهم، وإلى من بعدهم على أن ثمة من يقول بنائب الإمام حسب بعض الروايات وهو مشروط بشروط عديدة، لكن الأمر اليقين في كل الحالات هو أنه لا شكل خاص وثابت في الحكم، أي برلماني، حزبي، رئيس جمهورية، رئيس وزراء، انتخابات في مرحلة واحدة أو على مرحلتين.. كل ذلك مفتوح أمام ما يختاره ويراه صالحاً عقلاء القوم. تبقى نقطة واحدة فقط وهي أن مشروعية النظام طبق هذه الفتاوى مشروطة بوجود فرد رأس الحكم يمتلك الشروط الشرعية المعروفة على رأس الحكم، وهذا ما لا يوافق عليه البعض البتة (بمعنى أنه لا يحظى بإجماع العلماء بالضرورة).

وأما بخصوص سؤالك عن السبب الذي كان وراء عدم التواصل بيني وبين خاتمي وحصول بعض الانقطاع أو الفتور الذي منع تلاحمنا أقول: يجب أن تسألهم هم، أولئك الذين وضعوا العصي في دواليب الحركة المتحدة التي كنت آملها، والتواصل الذي كنت أسعى من أجله وهي التقاليد التي كنت ولا أزال أتبعها في دعمي ومساندتي للمسؤولين، لكن بعض الموتورين على ما يبدو والمتطرفين الذين ظنوا أنني سأكون

منافساً لهم في يوم من الأيام بدأوا ومنذ اللحظة الأولى في بث الأجواء السلبية، وهم أنفسهم الذين أوصلوا خاتمي إلى ما هو عليه اليوم (أزمات وراء أزمات).

وأما في ما يخص عدم دفاعي عن المديرين أو الرجال الذين وقفوا معي وعملوا في عهدي والزعم بأنني تخليت عنهم فهذه أيضاً واحدة من التهم الظالمة والباطلة بحقي. أولاً لا بد من الإشارة هنا إلى أن هؤلاء كانوا من العناصر المؤثرة في انتصار وفوز الرئيس محمد خاتمي في معركته الانتخابية. فهم أي كوادر البناء (الذين شكّلوا حزباً بهذا الاسم) ممن كان له الشأن والدور الأساسي في معركة انتخابات البرلمان في دورته الخامسة وكذلك في الانتخابات الرئاسية التي تلتها.

ولنأخذ أولاً السيد كرباتشي مثلاً [رئيس بلدية طهران في عهد الرئيس رفسنجاني وأوائل عهد خاتمي] وهو الذي كان له دور بارز جداً في فوز الرئيس خاتمي، فقد كنت من الناس المعدودين (على عدد الأصابع) الذين دافعوا عنه. أما إذا كان المقصود أن أقف في الدفاع عنه ضد السلطات القانونية مثل السلطة القضائية وجهاً لوجه، فهذا توقع في غير محله.

لكن في أوج محنته كنت أنا الذي أخذته معي إلى مكة أثناء زيارة رسمية لي للعربية السعودية ـ بمثابة إشارة وعلامة دعم له (وهو الذي كان يعيش أيام المحاكمة الصعبة). أو كما فعلت أثناء دفاعي عن المديرين الأكفياء في صلاة الجمعة (وكانت الإشارة واضحة إليه دون ريب] أو عندما أجبته على رسالته التوديعية التي كتبها لي وهو يغادر موقعه الرسمي حيث دافعت عنه دفاعاً معقولاً. فلو لم أفعل ما فعلت ولم أدعمهم لتعاملوا معهم بقسوة أكبر. بالرغم من أن السادة

الكرام - أي كوادر البناء أنفسهم - كانوا غير أوفياء لشعاراتهم ومبادئهم. لقد جاءوا باسم مشروع إعادة الإعمار والبناء واستغلوا هذا الشعار ليكسبوا حب الناس واحترامهم لكنهم بعد فوزهم لم يدافعوا عن تلك الشعارات كما يجب بل استسلموا لأجواء وفضاءات الأجنحة الإصلاحية الأخرى مما فسر بأنه نوع من السلوك الانتهازي في تلك المرحلة [في إشارة واضحة إلى عتبه عليهم بأنهم ذهبوا بعيداً عن صاحب الفكرة والمؤسس الروحي، أي هو، وكيف أنهم أنجرّا إلى أجواء الراديكاليين من جماعة خاتمي الذي لم يوفروه بالنقد اللاذع أحياناً والسكوت على تشويه السمعة أحياناً أخرى فيما تراخت جماعته أثناء تحالفها مع القوى الصاعدة تاركة إياه يلقى مصيره وحده دون دفاع لا سيما في الانتخابات البرلمانية التي أعقبت فوز خاتمي الساحق والتي أدت فيما أدت إلى سقوطه المدوي، أي رفسنجاني، في تلك الانتخابات] وهو ما نبهتهم إليه في مواقع مختلفة وأتمنى أن يكون قد ترك أثره المفيد لديهم.

وأما بشأن ما حصل من وقائع خلال عهد الرئيس خاتمي (مثل إغلاق الصحف المتكرر أو الاعتقالات المتعددة للصحافيين أو الاضطرابات المتنقلة هنا وهناك والصدامات التي حصلت بين مؤيدي الإصلاحات ومعارضيها...) فأنا أحمّل المسؤولية إلى حد ما للمتطرفين والراديكاليين الذي تدثّروا بعباءة الرئيس، وهي وقائع كان يمكن تجنبها برأيي. فبعد فوز الرئيس خاتمي بالانتخابات الرئاسية الأولى، جاء قادة جبهة الإصلاح (المعروفين بقيادات ٢٣ أيار/ مايو) إلى هنا - عندي. كانوا جميعهم تقريباً وقد قلت لهم بأن الناس اقترعت للاعتدال وأن الناس لا تحبذ التطرف ولا تقترع له. فاليمين خسر الشارع لأنه كان قد انحدر في آخر أيامه إلى

التطرف، تماماً كما حصل لكم من قبل في الفترة السابقة. ولما كان من بينكم من هو مشهور بالاعتدال فقد اختاره الناس. فإذا أردتم التقدم إلى الأمام يجب أن تحذروا من جرّ السيد خاتمي إلى وادي التطرف. كل هذا مسجل. لقد سجّله مكتبي كما سجّلوه هم أيضاً. لقد جاء أحد رموزهم بعد مدة ـ بعدما حصل ما حصل ـ إلى هنا ليعمل معي لقاء صحافياً وكان يتذكر تلك الجلسة ـ التاريخية ـ ويقول: البعض منهم ـ أي من جماعته ـ أخطأ بالفعل ولم يقدر الأمور تقديراً حسناً مما جعله يلجأ إلى التطرف في مجالات عديدة.

الآن تقول لي لماذا لم تتحالف معهم [أي مع جماعة خاتمي]؟ أقول: الأمر لم يكن بحاجة إلى تحالف، لماذا التحالف؟ نحن جمع واحد وفي اتجاه واحد ومن طبيعتي حماية كل عمل إصلاح ينفع البلاد. هم الذين تطرفوا للأسف، وهم الذين وضعوني بوجه إصلاحاتهم! الآن أيضاً أنا أقف إلى جانبهم وأدافع في الوقت نفسه عن سجل زملائي في عهد الإعمار وإعادة البناء، ولا أجد تناقضاً أو حرجاً في ذلك. نعم لو كان هناك أو ثبت بالفعل وقوع مخالفات قانونية فإنني لا أجد بداً من نقد تلك الفترة تماماً كما كنت أعمل في حينه، وكنت أواجه تلك المخالفات وأضع لها حداً عندما أعلم بها. والادعاء بحصول عمليات اغتيال وقتل في عهدي لم يثبت في أي محكمة حتى الآن. إنه مجرد ادعاء. بالمقابل فإنه لم يمضِ سنة على حكمهم هم [أي الإصلاحيين] حتى وقعت عمليات القتل والاغتيال المعروفة والشهيرة (المقصود سلسلة الاغتيالات الشهيرة لبعض الكتاب والمثقفين المحسوبين على الليبراليين والعلمانيين والتي اتهمت فيها قيادات من وزارة الاستخبارات الإيرانية).

باختصار أقول، لقد كانت سياستي ولا تزال، كما عقيدتي، تقوم على ضرورة الاحتكام للقانون في العمل السياسي وفي غيره، ولا أؤمن مطلقاً بسياسة استئصال الآخر. وقد تحملت خروقات ومخالفات وانتهاكات الصحافة كثيراً في عهدي، لكنني مع ذلك لا أستطيع أن أعطيهم الحق باستمرار في ما يمارسونه بل للأسف فإن البعض منهم لم يلتزم بالحدود الموضوعة له، ولم يقم بواجباته ومهماته كما يجب، ولو فعل لما كنا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم [المقصود من ملاحقات مستمرة وإغلاقات متكررة للصحف واستياء عام من جانب صحافة الإصلاح من السلطة القضائية والجو المتوتر الدائم بين الجانبين]. لم يدركوا قضايا مجتمعهم بشكل صحيح في كل المجالات لا سيما القضايا الدينية، كانوا ينتهكون المقدسات في تناولهم لبعض الموضوعات وهذا ما لا يحتمل في الثورة الإسلامية. كان لا بد لهم أن يعرفوا أن لدينا حوزة دينية وعلماء وقائداً، وكذلك العديد من المسؤولين الذين يتحرجون من تلك المناقشات ويعترضون عليها. أيضاً في القضايا والملفات السياسية فقد تطرفوا كثيراً في معالجتها. لقد هاجموا العديد من الشخصيات وأهانوها وشوّهوا سمعتها من دون وجه حق. وأنتم تعرفون كم هو تأثير الصحافة على الناس. فلو تخلفت صحيفة واحدة عن القانون، سيكون أثر ذلك كبيراً على المجتمع. ولا أريد هنا أن أتدخل في شؤون قوة أخرى ـ وهي القوة القضائية هنا ـ لكن ما دام الأمر متعلقاً بي فإنني لم أشتك من الصحافة أو من أي صحافي في أي يوم.

وعندما دخلت الانتخابات البرلمانية وواجهتني حملة البعض منهم كنت مستقلاً ولم أكن أمثل اليمين كما أرادوا أن يصوروا، لقد رشحتني الكثير من القوى والأحزاب

والشخصيات المستقلة، كنت دائماً هكذا، وما حصل في تلك الدورة البرلمانية الانتخابية المثيرة للغط كان استثناءً، فإنني بدايةً لم أكن أريد الترشيح، لكن الإصرار قد جاء من الجميع، من اليمين واليسار والمعتدلين والمستقلين والشخصيات العامة وكان ذلك خلافاً لرغبتي الشخصية وبعض أفراد عائلتي أيضاً. لكن الإصرار كان عدا ذلك جماعياً، حتى الرئيس خاتمي قال بأن الحاجة «لحضورك» في المشهد الانتخابي والبرلمان محسوسة ومطلوبة، وأما القائد فقد قال إن «حضورك» تكليف لا حياد عنه، ولما كنت أسمع بالمقابل المخالفات التي كانت تنطلق من الجهات المشكوك في أمرها ومن وسائل الإعلام الأجنبية، والأعداء فقد توصلت في النهاية إلى أن الواجب يستدعيني ولا يجوز التخلف عنه إذن. هذه هي حكايتي مع الترشيح البرلماني.

وأما في ما يخص الحديث المتكرر عن الإصلاح والإصلاحيين فإنني أقول لك بصراحة بأنني لم أقبل يوماً ما طرحه ويطرحه هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالإصلاحيين، خاصة وأنهم لم يقولوا مرة واحدة ماذا يقصدون بالإصلاحات، حتى إن الرئيس محمد خاتمي تحدث يوماً عن استغرابه عما يتداوله المتدثرون بعباءته، وقال إنه لم يقل بالإصلاحات بل إنه يقول بالقانون وما شابه ذلك مما سبق ذكره... وهي القضايا المتفق عليها فيما بيننا أصلاً والمدوّنة في برنامج الخطة الخمسية الثالثة.

نعم إذا كان الإصلاح يقصد به تطوير الأمور نحو الأفضل فهذا مما لا شك فيه، وعندها فكلنا إصلاحيون وأنا أولهم، وأنا من أصحاب الرأي الذي يقول بالإصلاح في كل الأمور دون استثناء بهذا المعنى. أو أن يكون المقصود تطوير الخطاب

والأدبيات السياسية وغيرها من وسائل التعامل مع الرأي العام، أو عصرنة أساليب العمل والإدارة والفهم الكلي للأمور، ومن يخالف كل هذا خاصة من هو من مثلي؟! بل إنني أطالب بالمزيد وأناقش بالمحتوى وليس الشعار والشكل فقط. أعطني مثالاً واحداً عمّا يريدون إصلاحه حقاً. يقولون بإمساك العلماء بأكثر مفاتيح السلطة، أنا أسألك: كم هي نسبة العلماء في الحكومة والإدارة بشكل عام؟ كل من يلاحظ بإنصاف يرى أن عددهم قليل إذا ما قارنتهم بالأفندية المنتشرين بشكل واسع ابتداء بالوزراء ومحافظي الولايات مروراً بالمديرين والكوادر الأساسية في هيكلية النظام والدولة وصولاً إلى عشرات الألوف من الخبراء. ما أردت قوله هو أن المسائل العملية الأساسية ليست بيد العلماء ـ أي رجال الدين ـ حتى نقول إنهم يحتكرون المناصب مثلاً! صحيح أن الجامعات فيها ممثلون لولي الفقيه وأن القضاء أو الجيش فيه من يمثلون علماء الدين سواء بالفتوى وشؤون القضاء، وأن رؤساء السلطات الثلاث وولي الفقيه هم من العلماء والمجتهدين لكن من يصوغ القرارات النهائية ويضعها وينفذها ويطبخها في الحكومة وفي مختلف مستويات الإدارة هم الخبراء من جماعة الأفندية. وأنا أتحداك وإياهم أن تأتيني بمثال واحد يطالبون به ونحن نقف في مواجهتهم لتحقيقه.

أنت تقول مثلاً ولاية الفقيه، وفيما إذا كانت مقاماً عقدياً بين الناس وولي الفقيه أم علاقة ـ غيبية ـ لها علاقة بنظرية الكشف؟! أقول بأن الإصلاحيين الذين تتحدث عنهم غير مهتمين أصلاً بقضية الوكالة هذه كثيراً، نعم البعض يناقش حول المحتوى الذي تعنيه كل جهة، فمنهم من يقول مثلاً بأنها ليست انتخابية ولا تتعين على أيدي الناس، بل إنها متصلة بصاحب العصر والزمان عجّل الله تعالى فرجه

الشريف (وهي النظرية التي تقول بأن الولي الفقيه إنما يتم اختياره وهو في عالم الذر من قبل المعصومين وما على الناس إلّا اكتشافه وعندها يكونون صالحين، وهي النظرية التي تسمى بنظرية الكشف) وهذه نظرية غير متفق عليها كما تعرف لكنها جزء من الأدبيات الرائجة. فيما يقول البعض الآخر بأنه المنتخب من قبل الناس ولا يقبلون بالتالي بأن الله هو الذي عينه.

ونحن من جهتنا نقول بشكل واضح بأن لدينا حسب الدستور شروطاً واضحة لمقام ولي الفقيه، وأنه لا بد أن يكون عادلاً وعالماً ومدبراً ومديراً وتقياً وشجاعاً... إلخ من الصفات الواردة في القانون الأساسي، ويمكن أن تتوافر مثل هذه الشروط لدى مائة شخص في إيران وعندما ينتخب الناس أحدهم يكون هو الولي الفقيه الذي انتخبته الجماهير أو الناس وليس الذي عيّنه الله، حتى لو كان ثمة من هو أفضل منه.

وحتى أوضّح لك المسألة أكثر، بعد أن فشلت أنت في الإتيان بأي مثال واضح لي عن أي إصلاحات يتحدثون ومن جملتها مقولة المشروعية، أقول إننا نحن الشيعة نعتقد بأنه وفي ظل غياب الإمام المهدي الثاني عشر عجّل الله تعالى ظهوره، فإن فقيهاً واحداً منتخباً هو الذي له حق القرار النهائي حتى وإن كنا نعرف بأن الفقهاء الذين يحملون شروط القيادة متعددون، كأن يكون الوضع الآن في مدينة قم حيث لدينا العديد من هؤلاء وكذلك في أماكن أخرى، لكننا عندما نتفق بالطرق الشرعية والقانونية أن تسند هذه المهمة إلى الإمام الخميني (رض) سابقاً وإلى آية الله خامنه إي الآن، فإننا لم نعد نقبل أن نسمع خلاف ذلك من أحد أيّاً كان حتى لو كان أستاذ سابقاً، لأننا انتخبنا القائد وأوليناه

القيادة قانونياً، وبالتالي فإنه قد أخذ مشروعيته ونفوذه وتأثيره من خلال آراء الناس والاقتراع، وأي شخص يحمل الشروط ذاتها ويتم انتخابه بالطريقة نفسها سنعطيه هذا الحق نفسه.

لكن بالمقابل فإن هذه القضايا يجب أن لا تكون لعبة بيد الانتهازيين وبيد أمثال راديو الـ BBC وغيره. إنها قضية تتم مناقشتها وتمحيصها في المجاميع العلمية والجامعات، وليس عندنا مشكلة أبداً في نقدها في مثل تلك المحافل، إذ هناك أناس لا يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه بالمطلق ويرفضونها من الجذور ولا أحد يعمل لهم أي شيء أو يتعرض لهم بشيء. لكن إذا ما دخلت أجهزة الدعاية الغربية على الخط وشعرنا بأن الهدف هو إضعاف النظام: عند ذلك يصبح الأمر محل جدل ومخاصمة. وينبغي أن أقول متأسفاً بأن الذين يطرحون مثل هذه المناقشات يطرحونها ملوثة بالمخاصمات السياسية وليس في إطار أبحاث علمية.

وأنا من جهتي أعود وأكرر بأنني كنت ولا أزال من الداعين إلى الوفاق الوطني العام. حتى عندما رُشحت للانتخابات البرلمانية ورغم كل التشويهات التي رافقتها فإنني كنت أنوي العمل الوفاقي، لكن لم يرق لهم ذلك وظنّوا أني سأكون منافساً لهم، لذلك فعلوا ما فعلوه. ولا تزال أمامهم وأمامنا الفرصة مفتوحة ومؤاتية، لكنني أفضّل الابتعاد عن المشهد حتى لا استفز أحداً ولا تأتي مساعيّ بنتائج معاكسة.

نعم أنا مستشار للقائد، لكن مساحات المشورة محدودة في إطار السياسات الكلية، وكلي ثقة بأن مهمة الوفاق ممكنة

ومطلوبة تحت راية ومهمة القيادة التي أنيط بها مهمة التنسيق بين قوى النظام المختلفة حسب المادة ١١٠ من القانون الأساسي. وهي المسؤولية التي أعتقد أن على القائد القيام بها، ومع ذلك أعتقد، مشاطراً إياك الرأي بأن لجنة عليا للوفاق، خصوصاً في ظل ما نحن عليه من الأحوال، يجب أن تتشكل لتراقب الوضع عن كثب وتساعد في إيجاد الحلول المناسبة».

هوامش

(١) تشكل هذا الحزب بعد الثورة مباشرة على يد كلٍّ من آية الله خامنه إي وآية الله بهشتي وآية الله أردبيلي، وحجة الإسلام الدكتور محمد جواد باهنر ورفسنجاني وهم من أركان صناعة القرار الأوائل، استشهد منهم اثنان في انفجاري الحزب الجمهوري ورئاسة مجلس الوزراء، فيما نجا كل من خامنه إي ورفسنجاني من محاولة اغتيال بأعجوبة.

الفصل الخامس عشر

رفسنجاني بين تصدير الثورة وتثبيت الدولة

ما إن تحدّثه عن حركات التحرر وطموحات الشعوب وحقّها في تقرير مصير بنفسها بعيداً عن تأثيرات الاستعمار وسياساته الهيمنية حتى تظهر عليه كل علامات الثورية من أيام أبو ذر وعمار وسلمان والرعيل الأول من مناضلي العهد الراشدي.

لكن بالمقابل، ما إن تحدّثه عن فلسفة بناء الدول وصناعة استقلالها حتى تكتشف فيه ذلك الرجل العملاني البراغماتي المستعد للخوض في كل مقولات السياسة الديبلوماسية «المشبوهة» منها والمتعارف عليها، وكأنه خلق من أجلها، بل وتشعر أحياناً بأن «شأن نزول» بعضها ربما هو مصداقها.

يقتحم ميادين الثورة والثوار بتصميم القائد الثوري الحازم، تماماً كما

ينزل إلى ميادين المناورة السياسية والمراوغة الديبلوماسية بشجاعة نادرة لكنه، يملك من الحنكة ما يؤهله من التقاط الخيط الأبيض من الخيط الأسود وهو يخوض معارك الثورة والدولة بامتياز نادرين.

وفي كل الأحوال يبقى عنده الثابت الأساسي الذي لا يقبل القسمة أو التغيير أو التحول أو التفكيك ـ إيران الدولة المسلمة ـ أو الدولة النموذج للعنفوان والعزّة الإيرانية الموصولة بالماضي السحيق لكن المشرئبّة عنقاً نحو المستقبل الواعد بأن تصبح واحدة من الدول العظمى.

لا أحد يعرف حجم طموحه، لكن عيونه تقول لك بلغة الحركات غير المسموعة أذناً بأنه يبحث في أعماق تفكيره عن دور متميز لبلاده كما تستحقه لموقعها الجيوغرافي والجيوستراتيجي في «نقطة تقاطع حوادث التاريخ» كما يحلو له أن يصفها على الدوام.

الفصل السادس عشر

العلاقات الخارجية

في هذا الفصل الذي سميناه «العلاقات الخارجية» عندما كنا نناقش دوره في صناعة إيران الحديثة، نستمع إلى رفسنجاني وهو يردّ على أسئلتنا حول مقولة تصدير الثورة والعلاقة مع أميركا وقضية فلسطين والكيان الصهيوني وقضايا العلاقات مع العراق (قبل الغزو الأميركي طبعاً) والسعودية ومصر ودول الخليج وأوروبا وما حضرنا من شؤون السياسة الخارجية الإيرانية أثناء جلسات الاستذكار مع الشيخ الرئيس.

سألناه بداية ما إذا كان يعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية ثورة «على الخارج» أساساً أم أنها ثورة «نحو الداخل» أو من أجل الداخل؟ وبالتالي إذا ما كانت ثورة من أجل تحقّق الاستقلال والحرية والتحرر ونجاة إيران من الاستبداد والتبعية والاستعمار أولاً وآخراً، فلماذا إذاً

ظهرت معاركها الخارجية مع الجميع مبكراً في ما عرف وقتها بمقولة «تصدير الثورة» فقال:

«الثورة كانت بالأساس من أجل الشعب الإيراني وضد الحكّام التبعيين والعائلة البهلوية وتدخل المستكبرين الأجانب في شؤون بلادنا، وأيضاً بمثابة الدفاع عن المعارف الإسلامية والناس. ولكن بما أن المسألة مسألة الإسلام، فإنك لا تستطيع أن تحصر الموضوع بحدود إيران وتالياً فإننا لا نستطيع أن نقف موقف اللامبالاة تجاه مصير الأمة الإسلامية.

إنه فكر وقانون غير مكتوب رافقنا على الدوام أيام النضال والثورة وأيام الانتصار أيضاً. ولذلك فقد كنا نحرص باستمرار على إبداء الرأي كحد أدنى بخصوص أوضاع سائر البلدان الإسلامية. وكان من الطبيعي مثلاً أن لا يستسيغ الثوار الإيرانيون بأفكارهم الثورية آنذاك نهج العديد من حكومات الدول الإسلامية، فكانوا يعتبرون البعض منها تابعاً للشرق وبعضها الآخر تابعاً للغرب. أو أنهم كانوا يعتبرونها ديكتاتورية مستبدة وغير شعبية. وهذا ما كان يترتب عليه نوع من الاحتكاك وعدم الانسجام مع تلك الدول.

البعض كان يتطرف ويذهب بعيداً فيقول إن ثورتنا لا يمكن أن تتعامل مع الدول! ولا علاقة لها إلّا مع الشعوب، وأن علينا أن ننظم علاقاتنا الخارجية مع الشعوب فقط. وهو ما وضع له الإمام الخميني حداً. لقد طرحت هذه المقولة في زمن الشهيد رجائي (رئيس الجمهورية في بداية الثمانينيات) فما كان من الإمام الخميني (رض) إلّا أن قال صراحة بأن للدولة علاقاتها مع الدول وللشعب علاقاته مع الشعوب،

وأوجد حلاً وسطاً. وهذه القضية سرعان ما تجد طريقها في المضمون إلى مقولة العالم الثالث. ذلك أننا بلد عالمثالثي. والمضمون الإسلامي للثورة يعني الدفاع عن المستضعفين والمحرومين والبلدان الواقعة تحت السيطرة الغربية أو الشرقية، وهو ما يستدعي في أذهان الثوار النضال ضد الحكومات الاستبدادية. وبالتالي فإن نوعاً من التضامن مع القوى الثورية العالمية كان يبدو طبيعياً في الخطاب العام. هذا جانب من الجواب.

من جهة ثانية فإننا وعندما بدأنا نضالنا في إيران فإن جزءاً لا بأس به من نضالنا الداخلي كان موجهاً ضد التسلط الأجنبي والنضال ضد الاستعمار والاستبداد. وبالتالي فإن من الطبيعي أن تصبح البلدان التي كان لديها تواجد استعماري في بلادنا مثل أميركا وبريطانيا في معرض هجوم القوى الثورية باستمرار.

وكذلك الإسرائيليون، وإن كانوا في الظاهر غير متنفذين، لكنهم كانوا يأتون مترافقين مع أميركا دوماً ويقفون في صفها. لم يكن مطروحاً بشكل رسمي، حيث إن المكان الذي كان يعرف بأنه سفارة إسرائيلية متنفذة في الواقع كانوا يسمونه مركز التجارة أو مكتب التجارة الإسرائيلي.

طبعاً الموضوع الإسرائيلي هنا يبحث من زاويتين، **الأولى** من حيث هو موضوع مرتبط بموضوع نبذ السلطة الأجنبية على بلادنا وهو موضوع كان ولا يزال من أهداف نضالنا، وهو أن تتحرر بلادنا تماماً من نفوذ أية سلطة استكبارية بما فيها العدو الإسرائيلي.

الزاوية **الثانية** هي أننا نعتبر إسرائيل كياناً غير شرعي أصلاً، وهي المقولة التي تحظى بالموقع الخاص في سياستنا الخارجية، أي أن الأمر يتجاوز موضوع شكل العلاقة ونوعها استعمارياً كان أو غير استعماري إلى نفي أصل العلاقة مهما كان نوعها مع هذا الكيان.

هذا فيما نحن نقول بالنسبة للدول الأخرى بأننا نريد نزع الصفة الاستعمارية من العلاقة. وبالتالي فنحن لسنا ولم نكن يوماً أعداء للأجنبي من حيث هو أجنبي، بل إن ما هو مرفوض لدى الثوار تلك العلاقة التي تبحث عن المصالح غير المشروعة في بلادنا، وهو ما ورد ضمن أهداف الثورة ووجد نفسه منعكساً ومدوّناً في دستور البلاد بشكل صريح. ما أردت قوله هو أننا لم نكن نفكر بقطع علاقاتنا مع أي بلد قط. حتى عندما استضاف الأميركيون شاه إيران وفعلوا ما فعلوه في هذا السياق، فإننا لم نقطع العلاقة معهم إلى أن قرروا هم قطع العلاقة معنا.

نعم في ما يخص القضية الفلسطينية وهي قضية تحظى بخصوصيتها لدينا، قمنا بالفعل بقطع علاقتنا مع بعض الدول. أيضاً كان هناك قرار بخصوص جنوب أفريقيا العنصرية آنذاك حيث كانت الحكومة ظالمة وغير شرعية أيضاً.

وعليه فإنك عندما تسألني عن الخارج أقول لك نعم بأن العلاقة مع دول العالم الثالث والبلدان الإسلامية كان ينظر إليها في إطار الدفاع عن آمال وحقوق شعوب تلك البلدان أو رواج الإسلام في البلدان الإسلامية منها. هذا فيما كان الأمر بالنسبة للدول الاستعمارية يُرى من زاوية ضرورة قطع

دابر نفوذها وسلطتها في بلادنا. وأما قضية إسرائيل وفلسطين، فإن مسألة إحقاق حقوق الفلسطينيين وضعت أساساً من ضمن أهدافنا منذ أوائل انطلاقة ثورتنا. فقد صنّفنا إسرائيل على أنها كيان غير مشروع، وأن المالك الحقيقي لفلسطين هم الفلسطينيون، الشعب الفلسطيني، وهذا ما دخل في أذهاننا ووجداننا وأهداف ثورتنا في ظروف تاريخية لا تزال ضمن أهدافنا ورؤيتنا الأساسية.

عندما كنا نناضل كنا نطالب النظام الشاهنشاهي، من جملة ما كنا نطالبه به، الوقوف إلى جانب الفلسطينيين وإعلان الكيان الإسرائيلي كياناً غير شرعي. لقد كان جزءاً من نضالاتنا الأساسية ليس فقط القطع مع إسرائيل بل أيضاً العمل من أجل تحرير فلسطين، ومن أهدافنا الحالية أيضاً. نحن نعتبر هذا الأمر ليس فقط من أهدافنا الثورية الإسلامية الثابتة بل والإنسانية أيضاً.

عندما تضع كل هذه الأمور إلى جانب بعضها البعض تجد من الطبيعي أن تبدأ ثورتنا علاقاتها الخارجية بذلك النوع من التوتر أو الانقطاع، كما وصفته، في العلاقات مع بعض الدول. كمثل القطيعة مع مصر، وهي بالطبع تعود لقرار اتخذه الإمام الخميني (رض).

الفصل السابع عشر

قطع العلاقة مع مصر

من جهتي لم أكن أعرف في وقتها أو لا أتذكر ما تتفضل به عن استلامك نداءً من ياسر عرفات عبر سفارة فلسطين في طهران بخصوص طلبه من الإمام النجدة من خلال خطوة قطع العلاقة مع القاهرة، لكن ما أعرفه أننا كنا في اجتماع لمجلس قيادة الثورة فإذا بمن يأتي ليبلغنا بأن الإمام (رض) يطلب مني إعلان قطع العلاقة مع مصر، فدار بحث في المجلس حيث رأى البعض الإبقاء على العلاقة مع توجيه النقد لمصر على فعلتها ـ بخصوص كامب ديفيد.

لكن استدلال الإمام في ذلك الوقت كان أن مصر تختلف عن الآخرين. فهي بفعلتها تلك إنما قصمت ظهر المقاومة الفلسطينية. فمصر كانت في خط الجبهة الأمامي وبعملها ذاك إنما وجهت ضربة قاصمة للنضال وللمقاومة الفلسطينية.

وقال [الإمام (رض)إن قطع العلاقة من أجل أن تعود عن ذلك الطريق. وما يقول به القائد ـ الخامنه إي ـ الآن هو عين ما قام به الإمام أي أن على مصر أن تدين الاتفاقية حتى نرجع عن قطع العلاقات معها.

ما أُريد قوله أن موضوع قطع العلاقة مع مصر لا يأتي من باب الخلاف الثنائي معها، بل من أجل النضال الفلسطيني. قد يقول قائل بأن آخرين قد فعلوا مثلها، كما تقول أنت عن الأردن مثلاً، لكنني أقول لك بأن الأمر مختلف، فالأردن ليس لديه ذلك الثقل الذي لدى مصر، ولا ذلك التأثير. من هنا ينبغي اعتبار الموضوع المصري استثناءً.

على أية حال هذا هو ما شغلنا وما يشغلنا منذ البداية في السياسة الخارجية، وهو ما تبلور فيما بعد في الدستور وأصبح مدوّناً ونحن نلتزم به حتى الآن.

احتلال السفارة الأميركية

حتى موضوع احتلال الطلبة للسفارة الأميركية لم يكن ليحصل من دون سوابق استفزازية متتالية. لم يهدأ الأميركيون ولا حتى للحظة واحدة، ولم يتوانوا عن فعل ما يحلو لهم ضد الثورة ومسيرتها. لقد حوّلوا سفارتهم إلى مركز للتجسس يعمل ضد الثورة باستمرار، وكانت كل القوى المعاندة للثورة تتصل بهم وتلقى الحماية. لقد جمعوا بقايا النظام الشاهنشاهي وفلوله وحلموا بتكرار تجربة الانقلاب على مصدق وإعادة الشاه بعد أن أخذوه إلى أميركا. ربما كان تصورهم تشكيل حكومة ليبرالية في طهران، نعم ليس ملكية أو مثلها، لكنها تستطيع تأمين

وضمان مصالحهم مثلما كان يحصل في الماضي. من هنا كان رد فعلهم قوياً وسريعاً بعد احتلال السفارة، حيث هددوا بقطع العلاقة وقاموا بالحظر على الأموال والأرصدة الإيرانية.

ونحن من جهتنا، أو كما تسألني عن موقفي الشخصي، فأقول لك إنني وآية الله خامنه إي كنا في تلك اللحظة التي احتل الطلبة فيها السفارة، في زيارة حج التمتع في مكة وبالتالي لم تتم مناقشة الموضوع في مجلس قيادة الثورة بحضورنا. لقد سمعنا بخبر احتلال السفارة من الراديو في وقت متأخر من إحدى الليالي في مكة ونحن على سطح إحدى العمارات السكنية. وعندما عدنا إلى إيران، كانت الأجواء من الاشتعال بمكان بحيث إن أحداً لم يكن ليجرؤ على الاعتراض، وقد كان الإمام قد أعلن تأييده ووصف الخطوة وما ترتب عليها بالثورة الثانية، وكان الناس يتجمعون كل يوم ويتظاهرون أمام السفارة معلنين تأييدهم لحركة الطلبة. وعندما اجتمع تأييد الإمام والناس فإن مجلس قيادة الثورة لم يكن بمقدوره أن يبحث موضوع الموافقة أو الاعتراض! اللهم عدا المهندس مهدي بازرگان رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة والذي استقال فيما بعد احتجاجاً على هذه الخطوة وتداعياتها كما هو معروف.

في ذلك الوقت لم يكن بالإمكان حتى مجرد تصور الفصل بين الإمام والحكم والحكومة، ولما كانت الحركة طلابية ومرتبطة ببعض قادة الحرس الثوري ومكتب الإمام، ونحن من جهتنا كنا مجموعة معينة من الإمام اختارها لإدارة الدولة ومجلس قيادة الثورة، فبالتالي لم يكن بالإمكان الاعتراض أو

المخالفة حتى لو كانت الحركة طلابية وغير حكومية، مما جعل موقف مجلس قيادة الثورة يأتي في سياق التأييد عملياً.

ثم إن الأمر لم يكن مطروحاً بعد بخصوص فيما لو كانت هناك مسافة فاصلة بين الدولة والشعب، لقد كانوا واحداً آنذاك، على الأقل في ما يخص مجلس قيادة الثورة فقد كان يتحرك كسند داعم لحركة الناس.

حتمية الحرب ضدنا

أما بخصوص سؤالك حول العراق أو فيما لو كان بالإمكان منع وقوع الحرب أو توقفها عند نقطة معينة فيما بعد، فإنني سبق أن ناقشت هذا الأمر مطولاً في لقاءات متوازية لي مع شمخاني ـ وزير الدفاع ـ ورجاله الذين يأتون عندي لهذا الغرض. وسألخصه لك هنا وهو أننا لو كنا بالفعل قلقين بشكل جدّي من إمكانية اندلاع حرب ضدنا، وكنا قد حضّرنا لذلك وخططنا لمنع حصول مثل تلك الواقعة بوعي، لما كانت الحرب قد وقعت، لكن مجموع الظروف المحيطة التي كانت تعمل باتفاق وتحضر لهذه الحرب كنا نحن بعيدين عنها أو منشغلين. فالغربيون، لا سيما الأميركيين منهم والرجعية الإقليمية وربما الاتحاد السوفياتي أيضاً وشخص صدام.. تبلورت مصالح مشتركة فيما بينهم باتجاه جعل الحرب هي خيارهم ومنفذهم الوحيد المتبقي أمامهم بعد سقوط وفشل كافة مؤامراتهم ضد الثورة. فقد جرّبوا الانتفاضات والانقلابات والاغتيالات، بل وحتى دعم صعود الليبراليين من أمثال أبو الحسن بني صدر ـ أول رئيس جمهورية ـ فما كانت النتائج إلّا هباءً، بل إنهم رأوا أن

الثورة يقوى ساعدها يوماً بعد يوم مما جعلهم يتوصلون إلى قناعة بأن الحرب هي الخيار الوحيد المتبقي لهم.

لقد بانت فيما بعد مصالح كل طرف، فصدام وحزب البعث العراقي كانوا يتوقعون أن يصبحوا هم شرطي المنطقة بعد رحيل الشاه، حيث كانوا يرون في أنفسهم مثل هذه القابلية. لذلك تراهم رفعوا على الفور لواء حراس العالم العربي وحماته ووعدوهم بالجزر الإيرانية ـ أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ـ ثم إنهم ثانياً ـ أي صدام وحزب البعث ـ سرعان ما شعروا بحصول مشكلة داخلية عويصة عندهم في الداخل مع الشعب العراقي، حيث كان الشعب العراقي أقرب الناس إلينا والقادر على إدامة طريقنا ذلك بسبب وجود حوزة النجف وعلمائها والأكثرية الشيعية في العراق، وكذلك مشكلات الحكومة العراقية مع الأكراد. القضية الثانية التي كانت مهمة بالنسبة للعراق هي شعورهم بأنهم كانوا قد وقّعوا على اتفاقية الجزائر ـ عام ١٩٧٥ ـ في ظروف إجبارية وبالتالي فقد حان الوقت للتحلل منها.

لذلك كله كانوا يبحثون عن نصر ما مؤكد للوصول إلى محطة لعب دور شرطي المنطقة والسيطرة على الخليج الفارسي كأمر في غاية الأهمية بالنسبة لبعثيي العراق. لقد فكرو بالسيطرة على الكويت منذ البداية، كل ما هنالك أنهم أرادوا انتزاع محافظة خوزستان من إيران، وضمها إلى العراق ليتحولوا فوراً باتجاه السيطرة الكاملة على الخليج الفارسي. تصور لو أن كل تلك المخازن النفطية وقعت بين أيديهم؟ لكانوا أقوى قوة في المنطقة. طبعاً الهمّ الأكبر كان بالنسبة للعراقيين هو الإبقاء على حكمهم مهما كلف الثمن، لذلك

كان ضمن الخطة تصدير أزمتهم الداخلية نحو الخارج بأسرع ما يمكن.

لقد حاولوا من خلال إعلان الحرب ضدنا أن يحولوا دون قيام الشعب العراقي بثورته، فقد كانت الطلائع الأولى من خلال حركة الشهيد الصدر وآخرين تلوح بالأفق. لذلك فإن صدام كانت لديه الدوافع الكافية لإطلاق شرارة الحرب ضدنا، والجيش كان جاهزاً أيضاً.

الاتحاد السوفياتي هو الآخر لم يكن خالياً من الدوافع التي تشجعه أيضاً لأن يرى حرباً مندلعة بين العراق بجيشه الحليف له وإيران التي سقطت لتوها من معسكر الغرب الذي كانت تابعة له، وبالتالي فإنه كان يتمنى أن يقوم الجيش العراقي بالإجهاز على ما تبقى من إيران الغربية التي بسقوطها من معسكر الغرب كانت قد كسرت عملياً حلقة الحصار التي كانت مضروبة عليه من الشرق حتى أوروبا.

ولما كان إيران الجديدة معادية للإلحاد الماركسي من جهة وكان بإمكانها التأثير على مسلمي الاتحاد السوفياتي من خلال انتشار موج الثورة الإسلامية وتعميمها، فإن المعادلة الأفضل والمطلوبة هي أن تقع إيران صريعة جيش الحليف العراقي لتصبح عراقاً آخر حليفاً لموسكو، فكان إذن لا بد من دعم العراق في حربه ضدنا. وإذا ما أضفنا المشكلات التي كانت تعاني منها موسكو في أفغانستان وعظمة إيران وثورتها الوليدة، عندها سنعرف مدى القلق الذي أثارته ثورتنا لدى موسكو وقمع القوى الشيوعية الصديقة للاتحاد السوفياتي في إيران.

الرجعية العربية أيضاً، وبسبب تلك السياسة التي كانت لدينا تجاه الشعوب في المنطقة، كانت هي الأخرى قلقة. وقد كنتم ترون كيف أن آثار تحركها ضدنا كانت واضحاً، مما يعني أنها هي الأخرى كانت تريد وأد ثورتنا أو إضعافها على الأقل.

وأما في ما يتعلق بالغربيين فقد كان الأمر أوضح من الشمس. إذ خسر الغرب عملياً أكبر مخزن للنفط والطاقة تابع لهم، وهو، حسب قولهم، جسر تواجدهم في المنطقة أو بتعبير بعضهم: جزيرة استقرار مصالحهم. مما كان يعني أن الثورة كانت عليهم بشكل مباشر.

وعليه نرى أن أربع قوى عالمية كانت متناغمة في التوافق على ضرورة إبادة الثورة أو محاصرتها وإضعافها كحد أدنى.

إلّا أن تحقيق خياراتهم لم يكن ممكناً إلّا بالحرب. بالنسبة لهم إطلاق الحرب علينا كان أمراً طبيعياً وسهلاً جداً، ولم يكونوا ليخفوا ذلك لأنهم كانوا يظنون بأننا نفتقر للقوة المنظمة، فالجيش كان في حالة شبه مفككة، وارتباطاتنا مع المصادر اللوجستيكية كانت قد تقطعت لتوها، والحرس الثوري لم يكن قد استكمل تشكيله أو قويَ عوده بعد. وهكذا ظنوا بأنهم سيتمكنون من انتزاع خوزستان كحد أنى (حيث فيها مجمل مخازن النفط الإيراني). هذا في الجنوب. وأما في الشمال والوسط فقد كانوا بصدد الاستيلاء على ارتفاعات أو سلسلة جبال سرزني ـ المحاذية للحدود العراقية ـ من منطقة كردستان إلى حدود محافظة خوزستان. وهي ارتفاعات استراتيجية مهمة للعراق كان يطمع في السيطرة عليها، وهي محل أطماع الدولة العثمانية منذ قرون.

لذلك فالحرب كانت حتمية. أما أن يقال بأن جهوداً للوساطة حصلت ولم تتجاوب معها إيران فهذا من الكلام المجحف والظالم أيضاً. فالقضية هنا واضحة ومعروفة أيضاً، إذ إن العراقيين وكل من وقف إلى جانبهم عندما رأوا أننا ـ رغم كل الأوضاع المهلهلة لقواتنا ـ قد تمكنا عملياً من إيقاف تقدمهم وزحفهم ومنعناهم من احتلال الأهواز ـ عاصمة خوزستان ـ كما منعناهم من التمكن من قطع طرق الإمدادات علينا لا سيما بين أنديمشك ـ الأهواز بدأوا في الواقع إطلاق فقاعات ما عرف في حينها بوقف إطلاق النار، لقد قال لي عرفات ـ والحديث جارٍ عن وقف النار ـ بأنه كان في مقر صدام الحربي ورأى بأم عينه أن أهدافهم كانت تقضي بالوصول إلى بهبهان ومسجد سليمان وأنهم كانوا ينوون الزحف إلى مطار بهبهان والسيطرة على كل المنطقة بقواعدها العسكرية المهمة في مسجد سليمان، ما يعني أنهم كانوا ينوون على الأقل أو كحد أدنى السيطرة على كل محافظة خوزستان في حال فشلوا في الوصول إلى طهران.

لقد حاولوا لمدة شهر السعي للتقدم إلى أهدافهم الأولية، ولما رأوا أن ذلك غير ممكن، وأن أهدافهم قد أحبطت وزحفهم قد توقف، قرروا التراجع بعض الشيء والاستقرار في مواقع عسكرية قابلة للدفاع بعد أن حققوا بعض أهدافهم في الجنوب وأيضاً في الغرب، حيث كانوا قد احتلوا مدينة خرمشهر الحدودية ولكنهم ظلوا خلف أسوار الأهواز ودزفول، وكذلك تمكنوا من السيطرة على بعض الارتفاعات الوسطى الآنفة الذكر. عندها ظنوا أنهم باتوا يمسكون بغنيمة حربية ثمينة بمثابة رهينة يفاوضون عليها في إطار مقولة وقف إطلاق النار لفرض كل ما يريدونه على إيران وليس من باب تحقيق السلام أبداً. لقد تصوروا أننا أصبحنا ضعفاء بما فيه

الكفاية وقد قضُم قسم من أراضينا. إذاً حان الوقت للضغط على الطرف الضعيف لإجباره على قبول أهداف القوي! ليس صحيحاً مطلقاً أن العراقيين أو من تبرعوا للوساطة من جانبهم أو جاءوا إلينا كانوا يحملون مشروعاً ما للسلام أو للحل المعقول للنزاع المندلع. إنهم كانوا يتحدّثون عن وقف النار دون قيد أو شرط، فيما كنا نقول إن ذلك سيحصل بعد أن يترك العراقيون أراضينا، لينسحبوا أولاً إن كانوا صادقين! لكن ذلك لم يناقش من أي طرف وسيط. كل من أتى كان يركز على مقولة وقف إطلاق النار فوراً وبعد ذلك تبدأ المفاوضات. فيما كان ذلك يعني بالنسبة لنا أن ما انتزعه العراقيون واحتلوه من أراضينا سيكون رهينة بأيديهم. مما يعني أن ما كان مطروحاً علينا عملياً هو أن نجلس للتفاوض مع من كان يحتل عملياً أراضي واسعة من خمس محافظات من بلادنا هي خوزستان وإيلام وكردستان وكرمانشاه وجزء من أذربيجان الغربية.

مما يعني الدخول في مفاوضات غير متكافئة. أي أن العراق كان في وضع يستطيع فيه فرض شروطه علينا كأن يطرح مثلاً الانسحاب من خوزستان مقابل الحصول على الجزر الإيرانية الثلاث. أو يطلب امتيازات في شط العرب والحدود الأخرى.

وقتها كان موقعنا هو أننا لا نفاوض الحرامي أو السارق وهو يقبع في بيتنا، ثم إن جيشنا المعروف بقوته كان قد شعر مع الاحتلال الحاصل بأنه ضُرِبَ في الصميم وكان يضغط علينا بإفساح المجال أمامه لرد الضربة واستعادة كرامته.

وبالفعل فقد لعبت القوة الجوية دورها بسرعة، صحيح أنها لم

تستطع إخراج المحتل بالكامل لكنها أجبرته على التوقف في أماكن أخرى.

ثم إننا كنا في حالة انقسام داخلي في البداية بسبب بني صدر ـ رئيس الجمهورية آنذاك ـ الذي كان أحد موانع الحرب الناجعة، فقد كان يريد اللعب على وتر الجيش مقابل الحرس الثوري الجديد الولادة فكان يمنعه من لعب دوره المطلوب في الجبهة. إلى أن خرج بني صدر من المعادلة فحصل التوازن المطلوب مما مكّننا من الدفاع الجدي وإعادة تشكيل قواتنا المسلحة بشقيها الجيش والحرس، فأجبرنا العراق على بدء انسحابه والتراجع عن الكثير من المواقع وفرْض ظروف جديدة عليه.

قد يقول أحدهم كما بدأ يشاع في الآونة الأخيرة مثلاً، أننا كنا نريد استمرار الحرب بأي ثمن كان وخلافاً لرأي القيادة العليا أي الإمام. هذا أيضاً غير صحيح، فالإمام (رض) لم يكن لديه أي تردّد في ضرورة استمرار الدفاع وكان رأيه منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب: الآن وقد جاء صدام بقدميه إلينا، علينا إن استطعنا أن نحقّق أهداف الشعب العراقي من هذا الباب ـ أي باب الحرب ـ وأن نخلص المنطقة من شرّ حزب البعث ونريحها منه. كانت هذه هي نظرية الإمام ولم يكن ليقبل سواها، كان يردد مقولة الحرب حتى رفع الفتنة وكان يستند للآية الكريمة: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ حتى بعد تحرير خرمشهر، لأن أراضينا ـ ما تبقى منها ـ كانت لا تزال في أيدي العراقيين. كانت شلمجه لا تزال بأيديهم وهي منطقة استراتيجية حساسة في الجنوب، وهكذا الأمر عندما كنا نصعد شمالاً فقد كانت الارتفاعات الاستراتيجية الآنفة الذكر لا تزال تحت سيطرتهم، مما يعني أن

أوراقاً مهمة ظلت بأيديهم يستطيعون استخدامها ضدنا في المفاوضات. ولم نكن قد دخلنا الأراضي العراقية بعد، وكانت عقيدتنا أننا لو قبلنا بوقف النار فإنها ستكون استراحة محارب بالنسبة للجيش العراقي يستعيد خلالها تنظيم قواه ليعيد الكرة ضدنا. وهذا كان رأي الإمام كذلك. ثم إن كل من يقول إن الدول العربية كانت قد عرضت علينا في حينه دفع غرامة لنا كاذب، لم يعرض علينا أي شيء بتاتاً. كل ما هنالك كانوا قلقين لأمرين: أن ينكسر العراق وأن تدخله إيران، مما كان سيعني عملياً أن يذهب العرب كلهم في مهب الريح. لذلك كانوا يريدون تحقيق وقف إطلاق نار بأي ثمن. وإشاعة العرض بتقديم خمسين مليار دولار أو غيرها أمور لا صحة لها بتاتاً.

بالطبع الإمام من جهته كان يطالب بأشياء أكثر، وكان يقول شيئاً آخر. حتى بعد تحرير خرمشهر كانت سياسة الإمام وهو القائد العام للقوات المسلحة: استمرار الحرب، لكنه كان قد وضع محاذير وشروطاً لاستمرارها، **الأول** هو أن لا ندخل الأراضي العراقية ـ وهو ما سبق شرحه في فصل آخر من الكتاب ـ اللهم إلّا المناطق الخالية من السكان في مناطق مثل الفاو، ماهوت والتنومة، **الثاني** هو عدم إيذاء الشعب العراقي بأي شكل كان، أي الامتناع عن التعامل بالمثل، لذلك كنا نقاتل بصعوبة وكأننا مقيدو اليدين. ثم جاءت المرحلة التالية للحرب حيث استخدمنا سياسة العراق التي اتبعها ضدنا في أول الحرب أي أخذ مناطق وأراض منه والتفاوض والمناورة انطلاقاً من موقع الإمساك بالورقة الأقوى لاسترداد حقوقنا.

في هذه الأثناء كانت قد بدأت الولايات المتحدة تدخل على

الخط ـ في العام ١٩٨٧/١٩٨٦ ـ حيث كنا نسعى للسيطرة على منطقة حساسة من الأراضي العراقية مثل أم القصر حتى نقطع الطريق البحري على العراق بشكل كامل. وقد كانت حاجتنا ماسّة إلى صواريخ ـ تاو ـ الأميركية وتجهيزات رادارية معقدة من أجل السيطرة على الفاو فدخلنا ملابسات التعامل مع الأميركيين. في تلك المرحلة جاء دور ماكفارلين لنستثمره في حل بعض العقد والوصول إلى ضفاف دجلة، لكننا لم نوفق في قطع طريق البصرة ـ بغداد فعدنا أدراجنا. طبعاً الأميركيون إنما قبلوا الدخول معنا في ملف ماكفارلين لأنهم كانوا قد بدأوا يشعرون بأننا غير قابلين للهزيمة وبالتالي اعتبروا أن الفرصة قد سنحت للدخول في لعبة إعادة العلاقات، ويبدو على الظاهر أنهم كانوا يتوقعون حلاً ما. لكننا بالمقابل كنا نبحث عن قناة للحصول على الأسلحة الاستراتيجية الحساسة ولتقليص الدعم الأميركي للعراق، وقد عقدنا صفقة كان مقابلها إطلاق الرهائن الأميركيين في لبنان حيث طلبوا منا استخدام نفوذنا وقد فعلنا. لقد بذلنا جهداً كبيراً حتى أمسكنا برأس الخيط الذي كان يمسك بالرهائن لنتمكن أخيراً من تحرير عدد منهم. مقابل عدة من «كونتينرات» (حاويات) من السلاح والعتاد حملوها لنا.

وعما إذا كنا قد دخلنا في مفاوضات مباشرة مع العراقيين أقول، لم يحصل ذلك إلّا بعد انتهاء الحرب حيث دخلنا في مفاوضات مع شقيق صدام، برزان ـ في جنيف ـ انتهت بعد جولات عدة إلى إطلاق سراح الأسرى.

عودة العلاقات الطبيعية مع السعودية

سنوات مرّت وأنا أفكر كيف نعيد علاقاتنا المقطوعة والمتوترة

مع السعودية، والإمام بدوره ـ وبعد «مذبحة» الحجاج وما أدت إليه من انقطاع موسم الحج على الإيرانيين عملياً ـ كان آخر قرار مهم له قبل رحيله هو البحث عن أي حلّ لموضوع الحج بما يعيد الحالة الطبيعية لحضور الحجاج الإيرانيين في موسم الحج. فهو لم يكن يرغب أن يبقى الناس في الجمهورية الإسلامية محرومين من الحج، وكان هذا بمثابة تعليمات لنا حول كل ما يمت إلى الموضوع بصلة. بدأنا على الفور ـ أي عملياً منذ ١٩٨٧ تقريباً ـ نطرق أبواب المفاوضات مع السعوديين لكننا لم نصل إلى نتيجة تذكر. إلى أن تسلمت مهامي كرئيس فأقمت علاقات خاصة مع السعوديين. أرسلت أولادي إليهم. ارتبطت عائلتي في علاقات مع عائلاتهم، كانوا يتحاورون مع السيد موسويان سفيرنا في ألمانيا آنذاك الذي أرسلته مع بني مهدي إلى السعودية ودخلوا مفاوضات مطوّلة معهم، التحق بهم سفيرنا في ليبيا آنذاك السيد نوري شاهرودي ـ بعد ذلك أصبح سفير إيران لدى السعودية وساهم بفاعلية في عودة الدفء والتطبيع بين البلدين ـ حصل تقدم وبدأت تترسخ خلفية جيدة. كنت قد التقيت الأمير عبد الله في السنغال أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي وكان لقاءً جيداً، لم يترتب عليه لقاءات أخرى، لكنه ترك انطباعاً جيداً. وقد عاودنا الاتصالات وحركنا القنوات المختلفة من جديد وكثّفناها، إلى أن جاء موعد المؤتمر الاستثنائي للقمة الإسلامية في الباكستان، فكانت نقطة تحول رئيسية. حضّرنا كل شيء لإنجاح اللقاء، الاتصالات العائلية تكثفت، القنوات كلها تحركت بفاعلية، أيضاً وزارة الخارجية كانت نشطة في هذه المرحلة، القيادة العليا كانت تطلع على الأجواء أولاً بأول، وحين جاءت لحظة اللقاء في الباكستان، كل شيء كان يتحرك لبلورة لقاء استثنائي. كنا قد اتفقنا سلفاً على ضرورة

عقد اللقاء الخاص، بروتوكولياً، كان على الأمير عبد الله أن يأتي هو لزيارتي في غرفتي لأنني كنت أنا رئيس الجمهورية وسبق لي أن بادرت أنا للذهاب إليه في زيارة سابقة. [يقصد السنغال] فكان إذن دوره هذه المرة، كما أنني سبق لي أن وجهت دعوة للملك فهد لزيارة إيران وقد قبلها لكن بعض الجماعات كانت قد أثارت حملة تحريضية مضادة [اليسار الديني الراديكالي واليمين الديني الراديكالي أو ما عُرفا فيما بعد بالإصلاحيين والمحافظين كلاهما شنّا حملة تحريضية قاسية ضد رفسنجاني في حينه حيث اتهماه ببيع قيم الثورة ومبادئها] كلا الجناحين اليساري والحزب اللهي [إصطلاح يقصد فيه غلاة المحافظين] كتبوا الشعارات التحريضية على الجدران. على أية حال حين لحظة اللقاء ـ القمة التاريخية في الباكستان، كنت في الاجتماع أنتظر حلول وقت اللقاء لأذهب إلى غرفتي وأكون في استقبال الأمير، فجأة جاء من يقول لي إن الأمير عبد الله ينتظرك في غرفته. السيد ولايتي ـ وزير الخارجية آنذاك ـ والآخرون كانوا موجودين، قلت لهم هيا نذهب، ذلك لأن المسألة أصبحت حساسة ولم يكن من الجائز التردد ـ لأنها كانت اللحظة التاريخية التي يراد فيها اتخاذ القرارات بشأن المؤتمر العادي المقبل في طهران. حتى تلك اللحظة لم يكن الأمر قد أصبح قطعياً ونهائياً بعد، تواضعت وقلت هيا نذهب إليه، وصلنا قريباً من غرفة الأمير عبد الله فإذا به يخرج منها ويقول بكل تواضع: أنا آتي إلى غرفتك. فقلت له، لقد أتيت أنا الآن، ما الفرق؟ قال: كلا أنا آتي، واصطحبني إلى غرفتي لقد كانت جلسة رائعة، تحدّثنا فيها بصراحة، حضرها سعود الفيصل أيضاً، قلنا كل ما عندنا، تحدثنا يومها بكل صفاء وإخلاص في ذلك الاجتماع بالذات كشف ولايتي وثيقة كان قد حصل عليها مفادها أنه قد اتخذ قرار في

جدة برفض القمة المقبلة ـ الاعتيادية ـ في طهران. وفي تلك الجلسة ذاتها تمَّ حلّ الإشكال واتخاذ القرار المعاكس له بعد أن أصدر الأمير عبد الله تعليماته من هناك لتكذيب بيان جدة [مقر المؤتمر الإسلامي] ـ وقد ترك الأمر آثاره بسرعة ووضوح، لأنه وبعد انتهاء جلسة المباحثات كنا ننوي الذهاب لتلبية حفلة غداء لرئيس الوزراء السيد نواز شريف، قال الأمير عبد الله إنه سيرافقني بسيارتي ووقفنا ننتظر عند الباب لتأتي سياراتنا، وكان يفترض أن يركب كل واحد سيارته وينطلق؟ أتت سيارتي قبل سيارته، فركب السيارة معي، كان يعرف أن ذلك له معنى مهم وقد قال لي يومها إنهم الآن يرسلون التقارير للأميركيين بأنني ركبت سيارتك وقد كان الأمر مستغرباً بعض الشيء بالفعل، ولفتني كثرة عدد مرافقيه.

الإشارة كانت واضحة إلى حلول الثقة فيما بيننا إلى حد بعيد، أثناء الغداء أيضاً كان واضحاً للجميع أننا كنا نتبادل الحديث بحرارة وحميمية خاصة، ثم حصل الشيء نفسه ليلاً أثناء تناولنا العشاء إلى مائدة الرئيس الباكستاني. برأيي لقد حلّت الكثير من القضايا هناك، إلى أن حان موعد سفره إلى طهران [للمشاركة في القمة الشهيرة التي كان فيها الرئيس خاتمي قد أصبح رئيساً ورفسنجاني صار فيها رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام] ومن ثم زيارتي الخاصة إلى السعودية حيث تمَّ حل ما تبقى من الأمور العالقة، فقد طالت زيارتي للسعودية أسبوعين عقدت خلالهما اجتماعات مع الكثير من الأمراء وتحدّثنا مطولاً معهم ومع القطاع الخاص ومجلس الشورى والملك فهد، وهو منهج أظن أنه قابل للتعميم على سائر الملفات العالقة.

الحالة المصرية

إن قضية ملف العلاقات مع مصر كما تعلم ليست مسألة خلافٍ على اسم شارع. («شارع الشهيد خالد الإسلامبولي» أطلقته طهران على أحد شوارعها إشادةً بمن قام بعملية اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات والتي تشترط مصر تغييره حتى تعود العلاقات الدبلوماسية كاملة بين البلدين). عندما ذهبت إلى إسطنبول ـ كانت «جلسة الثمانية» التي دعا إليها صاحب الفكرة رئيس الوزراء التركي آنذاك أربكان ـ كنتَ قد تحادثت في السفينة التي حملتنا مع مضيفينا من السلطات التركية إلى رئيس وزراء مصر. لقد أُجلسونا هناك ـ متعمدين على ما يبدو ـ جنباً إلى جنب وأخذنا أطراف الحديث مع بعضنا، اكتشفت خلالها أن مسألة الشارع ليست مسألة مهمة، وأنا بدوري نقلت له رأي القائد ـ آية الله خامنه إي ـ الذي يقول بأن المصريين إذا ما أدانوا كامب ديفيد فإننا نحن من جهتنا لن يبقى عندنا أمر غير قابل للحل. فقال لي إن كامب ديفيد قد ماتت. كانت تلك دردشة في اجتماع خاص، أما اليوم فأقول إن إيران مستعدة أن تسمع المصريين يقولون إن كامب ديفيد ماتت لينتهي كل شيء. لكنهم لا يقولون ذلك. ثم إن ما حصل لنا مع السعودية كان فيه بعض الخصوصية، فمسألة الحج ومذبحة الحجاج لعبت دوراً في خصوصية ذلك الملف. وهذا ما لا يوجد في الحالة المصرية.

إضافة إلى أن الحالة المصرية مرتبطة بالمسألة الفلسطينية والتي لا تزال حاضرة بقوة في المشهد السياسي العام كمعضلة لم تحلَّ بعد. وبنظري فإن المصريين لو يأخذون موقفاً إيجابياً بخصوص المسألة الفلسطينية فإن مسألتنا معهم تصبح قابلة للحل.

لذلك عندما نريد تعميم المنهج الخاص بالحالة السعودية نصطدم بأمرين كما قلت:

الأول: وهو أن مسألة الحج والحجاج جعلت من الحالة السعودية ملحة جداً.
والثاني: هو خصوصية القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر.

في ما يخص الحج، فإن الإمام كان قد بدأ وقتها يشعر بالقلق بعد أن تعطل حج الإيرانيين مما جعله يشعر بحرج شرعي وعقلي أمام تكليف الناس، فأمر وقتها قائلاً: «إنني لست موافقاً أن يبقى الحج معطلاً» مما يعني أنه قام عملياً بمسح كل ما كان قاله من قبل. إذاً في الحالة المذكورة لم يبق لدينا ما يمنع تحركنا من وجهة نظر الإمام. بالطبع لم نقم من جهتنا بطرحها كثيراً على مستوى المجتمع ـ الشارع ـ وظلت فيما بيننا ـ أي في دائرة صنع القرار الضيقة.

هل يعتبر مثل هذا نوعاً من التراجع في الموقف؟ أنا أقول: لا، ليس تراجعاً، لقد قال كلاماً سياسياً، على أثر سقوط شهداء لنا في السعودية، أراد أن ينتقم لهم من خلال كلامه المعروف ـ حيث كان يقول بعدم إمكانية التصالح مع آل سعود أو العفو عنهم ـ باعتبار أن السعودية ارتكبت فعلاً سيئاً، فإذا به يكتشف فيما بعد بأن الحج لا يحتمل أن يبقى معطلاً إلى ما لا نهاية.

وعليه لا يمكن المقارنة بين هذه المسألة وبين الحالة المصرية.
نعم نحن كنا قد توصلنا إلى الاستنتاج، ومثلما رأى الإمام، أنه إذا كان من المصلحة في ذلك المقطع التاريخي أن تقطع العلاقة مع مصر، فإن قانون المصلحة نفسه يقتضي الآن إعادة

العلاقة مع مصر. فالأمر لا يعني أبداً بأن كل ما كان أيام الإمام لا بد له أن يبقى على حاله إلى يوم القيامة! لقد تغيرت أشياء كثيرة.

إننا لسنا في معضلة من الناحية المبدئية، والمشكلة ليست في ما قاله الإمام فقط، لأنه عندما كنت أنا رئيس الجمهورية اجتمعنا في مجلس الأمن القومي الأعلى واتخذنا قراراً بإعادة العلاقة مع مصر. وأرسلنا القرار إلى القائد ووافق عليه بدوره. ثم ذهب بعد ذلك أناس معينون عند آية الله خامنه إي ونقلوا له أموراً معينة، فعاد وقال بإيقاف القرار لملاحظات معينة، وهو ما قمنا بفعله فعلاً. قبل أيام كان عندي رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية هنا ـ محمد رفاعة الطهطاوي ـ فقلت له بأن مسألة فلسطين لا تزال مسألة مهمة بالنسبة لنا في سياستنا الخارجية وسياستنا الإسلامية العامة، وإن كامب ديفيد تشكل في وجداننا منعطفاً سلبياً في التاريخ الفلسطيني، لأنه مع تراجع مصر عن الجبهة انكشف ظهر العالم العربي عملياً، خصوصاً وأن وضع الجبهة عموماً ليس بالحالة المتماسكة المرجوة. من جهته نقل لي مشكلات حكومته الخاصة. على أية حال، لدينا ما قاله الإمام ولدينا رأي القائد الفعلي الذي يؤكّد على ضرورة موقفنا الحازم بخصوص القضية الفلسطينية، ما يعطي الانطباع بأن علينا أن نبقى حازمين ونحاول جهدنا استعادة دور مصر المعتاد لصالح فلسطين، ذلك أن أي تراجع سيعني أننا نرسل إشارات خاطئة للعالم بأننا يمكن يوماً أن نتراجع عن موقفنا المعروف والثابت تجاه القضية الفلسطينية أو ندخل في مساومات بشأنها.

أما في ما يخص قولك بأن كامب ديفيد قد أصبحت من التاريخ ثم إنها تعممت من جهةٍ أخرى بحيث أصبح من

الصعب الدفاع عن استمرار بقاء القطيعة مع مصر، في حين أن العلاقات طبيعية مع من هم على خطى مصر أو أسوأ منها من الباحثين عن «سلام ساخن» مع إسرائيل، فأنا أشاطرك الرأي في ذلك، ومن هنا كنت ولا أزال من المدافعين عن قرارنا في مجلس الأمن القومي الأعلى الذي أقرّ مبدأ عودة العلاقات مع القاهرة. ثم إنني أعتقد بأن واحداً من الطرق التي يمكن العمل من خلالها لإعادة مصر إلى جبهة النضال ضد إسرائيل هو عودة علاقاتها الطبيعية مع دول مثل إيران. لقد نقل لي رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية أن مسؤولاً إيرانياً عندما طلب من مسؤول مصري في أحد لقاءاته معه أن يقول بأن كامب ديفيد قد ماتت حتى نعيد علاقاتنا أجابه المسؤول المصري بالقول، ألا تدري بأنني لو قلت اليوم إن كامب ديفيد قد ماتت فإن ذلك يعني نوعاً من إعلان الحرب بيننا وبين إسرائيل منذ الغد؟ لأن خروجنا من كامب ديفيد يعني دخولنا في حالة حرب مع إسرائيل، وأنا أسألك: ماذا ستعمل إيران لنا في هذه الحالة؟! إنه سؤال مهم بالفعل. إنهم يقولون بأنهم لا يرون الظروف مناسبة أو مهيأة للحرب ضد إسرائيل، فالمعلوم أن المصريين استطاعوا حلّ بعض مشكلاتهم عن طريق مساعدة الأميركيين، إنهم يعانون من مشكلات عديدة. ثم شرح لي القائم بالأعمال، كيف أنه عندما سنقاتل نحن والعرب سيمنحوننا الكلام، والله أعلم ما هو نوع المساعدات التي تصلنا! لعلنا سنكون وحدنا في الغالب. بالمقابل شرح كيف أنه من المهم أن تتحد إيران ومصر وتشكلا قوة كبرى في المنطقة إذ تستطيعان سوية اتخاذ قرارات مهمة.

أي أن ذلك سيخلق تجمعاً من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليون، بما يعنيه ذلك من تأثير وتداعيات سياسية وثقافية وغيرها.

العلاقات مع أوروبا

إن علاقاتنا مع أوروبا كان يمكن لها أن تكون أفضل بكثير مما كانت عليه حتى الآن لولا تدخل الأميركيين ودخولهم على الخط بقوة بين الحين والآخر. لقد أرسيت علاقات جيدة بين بلادنا وألمانيا في زمن رئاستي، وقد لعبت ألمانيا دور رأس الحربة في تحسين علاقاتنا مع أوروبا. لقد كان لي محادثات تلفونية دائمة مع هيلموت كول. كان يصرّ على أن أذهب في زيارة رسمية إلى ألمانيا، لكنني كنت أقول له دائماً أن عليه هو أن يأتي أولاً، بسبب الثورة الإيرانية. كذلك كانت الحال مع الرئيس الفرنسي، وكنا نحل الكثير من المشاكل، بشكل سلس. لكنني أعتقد أن عوامل وعناصر غريبة ومجهولة الهوية كانت تدخل لتخريب كل ما كنا نقيمه من جسور حسن نية وتفاهم مع الأوروبيين. كما أن واحدة من تلك المعضلات أو العناصر هي أن الأوروبيين كانوا يصرّون على أن يروا نتائج سياسة نزع التوتر التي بادرت إليها وينتظرون حلّ مشاكلنا العالقة مع كل من إسرائيل وأميركا.

نعم كانوا يطرحون علينا ضرورة حل ما يسمونه بالحالة الإسرائيلية وإن لم يقولوها صراحة. كانت حاضرة دوماً في سياساتهم بالإضافة إلى المسألة الأميركية.

ثم إنهم كانوا يتوقعون على ما أظن أن الجناح الذي سيتسلم السلطة من بعدي هو الجناح المحافظ حسب تقديراتهم للموقف، مما كان يعني بالنسبة لهم أن سياسة نزع التوتر في العلاقات الخارجية لبلادنا مرتبطة بي شخصياً. وبالتالي فإن غيابي عن المشهد الرئاسي كان يعني لهم حالة أخرى مغايرة،

وربما كان الغرض من لعبة ميكونوس [حادثة اغتيال أربعة معارضين أكراد إيرانيين في برلين والتي تحولت إلى ملف يعوق تطور العلاقات بين برلين وطهران، بعد اتهام رجال المخابرات وكبار رجال الدولة الإيرانيين وراءهم في تنفيذها] أن تكون بمثابة بالون اختبار لمدى جدية سياسة نزع التوتر. لقد ارتكبوا خطأً فادحاً برأيي في عدم قراءتهم الصحيحة لإيران وأخطأوا أيضاً في طريقة التعامل مع هذا الملف، حتى لو كان هناك من لعبها من الداخل عندنا ضد سياسة نزع التوتر كما يقولون، لكنهم كان يفترض بهم أن يكونوا ناضجين فمثل هذه الحوادث تحصل كثيراً في أوروبا وهم يعرفون مغازيها. فهذه حوادث لا يجوز تحميل مسؤوليتها للدول والحكومات، لكنهم ذهبوا بعيداً في الواقع ولفقوا افتراءات خارجة عن المعقول والواقع، ثم أتوا بشهود لا يُعتد بهم مثل أبو الحسن بني صدر [رئيس إيراني سابق مقيم في باريس منقطع عن النسيخ الداخلي الإيراني] وهم عندما يُشهدون خصماً لنا مثل بني صدر أو من يعرفه بني صدر من الشهود من العناصر المناهضة لنا وللثورة، ماذا ينتظرون؟! ماذا تساوي أمام الرأي العام العالمي شهادة رجل فار من وجه العدالة؟! إنك تستطيع أن تختلق الكثير من هذه الأمور في أوروبا. أنا متأكّد أن الألمان ارتكبوا خطأً فادحاً في هذا الملف وعندما جاءت الحكومة التي خلفتني ـ حكومة خاتمي ـ شعروا بالندم واكتشفوا خطأ تحليلهم وتراجعوا.

طبعاً يمكن لعوامل صهيونية أن تكون قد دخلت على الخط أيضاً، لكنني في الوقت نفسه لا أعتقد بأن الصهاينة لوحدهم يستطيعون أن يحققوا كل ما يريدون أو يخططوا، إذا كنا عقلاء وحكماء ونتدبر أمورنا جيداً، نستطيع أن نحبط مخططاتهم إذا تصرفنا بوعي، لكن عندما تكون سياسة

الأميركيين تجاهنا تقوم على العداء وسياستنا تجاههم أيضاً كذلك فإن الأجواء ستكون مناسبة ليلعب الصهاينة دوراً مؤثراً.

العلاقات مع أميركا

عندما قررت عبر إعلاني على الهواء ـ CNN ـ استعدادنا للعمل اقتصادياً مع شركة كونيكو ـ الأميركية ـ كان الأميركيون لا يزالون غير مقتنعين بالعمل في إيران، وكانت الأجواء العامة سلبية ومعارضة لنا لدى الإدارة الأميركية، وهي الأجواء التي لم تتغير على الدوام. جاء رد الفعل سلبياً أيضاً وتحديداً من خلال تدخل اللوبي الصهيوني والذي أساسه انعدام الرؤية الصحيحة لدى الأميركيين أنفسهم تجاه إيران.

من المعلوم أن لدينا قراراً مبكراً من مجلس الأمن القومي الأعلى في البلاد يقول بإمكانية التعامل الاقتصادي المفتوح مع أميركا وهو قرار صادق عليه. المرشد أيضاً، حتى إننا وضعنا بشأنه خطة عمل تخضع لإشراف وتنفيذ رئيس الجمهورية واعتبرنا ذلك من باب فتح أبواب المناورة لأجل المصلحة الوطنية العامة. ومثل هذا القرار له مفهومه ومعناه السياسي بالطبع، إذ أردنا من خلاله أن عدم إغلاق كل الأبواب، بل إبقاء بعض الأبواب مواربة مع واشنطن لفتحها عند اللزوم وهي سياسة واضحة ومعلنة، وكنت أردّ على بعض الأسئلة أحياناً وأقول إن بعضاً من صناعاتنا واقتصادياتنا مرتبطة مع أميركا: طائراتنا أميركية، أغلب أجهزة دفاعنا العسكري أميركية، بعض معاملنا أميركية، كل ذلك بحاجة إلى قطع غيار وليس من المصلحة الوطنية أن تبقى العلاقة

مقطوعة مع واشنطن، لكن أميركا لم ترد خيراً حسب الظاهر.

نعم قد تعلن أنها تريد ذلك ولكن دون أن تغير من أخلاقها الاستكبارية، وهذا غير ممكن، وإذا غيرت من سلوكها حقاً فإن المسألة تصبح قابلة للحل، ونستطيع عندها أن نصل إلى ظروف ملائمة لإقامة العلاقات، لم نطرق باب المفاوضات السرّية معهم، كنا صريحين دوماً، قلنا لهم إننا مستعدون للتعامل معكم اقتصادياً وثقافياً وسياحياً وأمثال ذلك، دعونا نتجاوز المفاوضات والعلاقات، لقد وضعت لهم شرطاً واضحاً إذا ما قُبِل نستطيع التقدم: في اليوم الذي تقرر فيه أميركا تحرير أرصدتنا وأموالنا المجمّدة لديها أبدأ بالتفاوض معها فوراً، لا بد من إشارة حسن نية مهمة من مثل هذه الخطوة، لكن واشنطن تضمر السوء لنا حتى عندما تطرح موضوع المفاوضات معنا، وإذا كنا مخطئين في رأينا هذا فلماذا لا تحرر أرصدتنا؟ إنها أموالنا المجمّدة في البنوك الأميركية والتي يجب أن تعود إلينا يوماً مع فوائدها المتراكمة.

نحن بحاجة إليها، وتحريرها علامة حسن نية، وقد أعلنت ذلك أكثر من مرة والقيادة العليا تعلم ذلك ولم تمنعني عنه، مما يعني أنها موافقة.

العلاقة مع الجيران والخلافات مع الإمارات حول الجزر

لقد أردنا منذ البداية أن تكون علاقاتنا مع كافة الدول العربية جيدة وصميمية وحميمة، لكن الأمر لم يكن بيدنا وحدنا. ففي بداية الثورة مثلاً عندما اختاروا العراق، وعندما انتصرت الثورة الإسلامية كان هناك من رفع بعض الشعارات

الإسلامية العالمية من بيننا في الداخل، كانت شعارات حادة اعتبرت تهديداً لبعض دول المنطقة، بالمقابل تصرف الآخرون باتجاه إضعاف الثورة أو التخلص منها وذلك منعاً لتصدير نموذج موفق وناجح للثورة، خصوصاً من قبل البعض الذي كانت لديه مشاكل مع شعبه.

وأما في ما يخص ملف الخلاف أو الاختلاف مع الإمارات فأقول:

المعروف أن موضوع الخلاف الحدودي في كل مكان له مثل هذه الطبيعة التي لنا مع دولة الإمارات، أي أنه عندما تختلف دولتان حول ملكية قطعة أرض فإن الطرفين يقولان بأنها كانت ولا تزال لهم وستبقى إلى الأبد، لكنهم عندما يجلسون إلى طاولة المباحثات يبدأون التفكير بتسوية ما. ألم تكن قضية البحرين سابقة على هذه المسألة في إيران؟ لقد كانت إيران تعتبر البحرين المحافظة رقم ١٤ من محافظاتها، وكان الإنكليز يومها أرباب النظام الإيراني والحكّام العرب معاً، وكانت المسألة بيدهم، وقد حلّوها أيام الشاه بالطريقة المعروفة التي هي عليها الآن: حلٌ لوضع الجزر مقابل تخلي إيران عن البحرين.

لكنها كانت خطوة دفع الشاه ثمناً باهظاً بسببها. فعندما تخلى عن البحرين واجهته قوى الجبهة الوطنية والمنظمات القومية وغيرها ببيانات نقد لاذعة، نحن أيضاً وجهنا إليه نقداً قوياً من على منابرنا وقتها، لكنه حلّها بالطريق المعروفة. أينما ترى خلافاً على الأرض يكون الأمر كذلك، لن يقول أي بلد أبداً بأن قطعة الأرض تلك ربما تكون لنا! بل إنه سيحرص على الدوام على تأكيد ملكيته القاطعة والجازمة لها،

لكن عندما يجلسون إلى طاولة المباحثات يبحثون عن حل، فيما عليهم أن يُحضِّروا الرأي العام في بلادهم وهذا أمر ليس سهلاً: أن يأتي المسؤول عن هذا البلد أو ذاك ليقدم قطعة من أرض بلاده للآخر لأن ذلك سيحسب على أنه وصمة عار في جبينه إلى الأبد.

القضية الثانية هي أن الإماراتيين لا يريدون حلها بهذه الصورة على ما يبدو، ربما كان الدخول في مثل هذا المسار ليس بإرادتهم ورغبتهم، ربما هم يعيشون تحت وطأة ضغوط معينة.

إنها غدّة قذرة وضعت بنظري إساءة إلى علاقات الجنوب مع الشمال على ضفتي الخليج الفارسي، وفي مصلحة البعض أن تبقى هكذا دون حل يذكر. إننا نطالب بالمفاوضات المباشرة ونصرّ على ذلك. وهي الحل حيث يطرح الطرفان رؤيتهما وبالتدريج تتضح الحقيقة.

لقد قلنا لهم ذلك مباشرة وقلتها مرة للأمير عبد الله وشرحت له بأن لا أحد سيأتي ليقول إن هذه الأرض ليست ملكنا، قد تطول المفاوضات لخمس سنين أو عشر وتستغرق جلسات كثيرة، نتحدّث إلى بعضنا البعض ونأتي بالبراهين ثم نعرض كل ذلك على الناس، وقد يقتنع شعب الإمارات أو شعب إيران في حل ما مرضٍ للطرفين.

نحن نقول إن لدينا أدلّة كافية على أنها إيرانية، بالمقابل هم يقولون بأن لديهم أدلة كافية على أنها إماراتية، فلنجلس إلى طاولة المفاوضات حتى نصل إلى نتيجة.

إن مثل هذه القضية إذا ما أُطِّرت بالحوار لن تضر مطلقاً حتى

لو دام الحوار عشر سنوات، بل على العكس تماماً، فالحوار يخفّف من التوتر ويؤثر في ترطيب الأجواء.

سؤال أخير: إذا دار الأمر يوماً وطرح أن تختاروا بين الغرب والعرب، ماذا سيكون خياركم؟

رفسنجاني:
رغم أن أصدقاءك العرب لم يبقوا لنا مجالاً واسعاً للخيار بين الغرب والعرب بعد أن اختاروا الغرب مساراً لهم، إلّا أننا وبسبب القضية المركزية للمسلمين أي القضية الفلسطينية ولاعتبارات أخرى.. فسيكون خيارنا إذا ما دار الأمر يوماً وطرح علينا إما أن نكون مع الغرب أو مع العرب، سنكون بالتأكيد مع العرب لأنهم بالإضافة إلى كونهم مسلمين فهم جيراننا ونحن وإياهم من أبناء العالم الثالث، لكن عتبنا عليهم يبقى: لماذا تقفون مع الغرب في مواقف غير مفهومة؟!

ملحق

بين رئاستين:
حوار شامل مع آية الله رفسنجاني

تشعر أحياناً أنه انسحب تماماً وبات في الظل، والتحق بأرشيف التاريخ ليستعيد ذكرياته ويسجل أدوار اللاعبين الأساسيين فيه، كما خبرهم، بل وساهم بشكل أو بآخر، في صناعة المعادلة العامة في كل مرحلة.

لكنك سرعان ما تدرك أنه موجود بقوة وفي قلب الحدث، وإذا كان لا يظهر على السطح، فإن ذلك يأتي في سياق المهام الجديدة التي يضعها لنفسه. فبعد ترتيب البيت الإيراني ببنائه الأساسي، بصورة محكمة برأيه، لم تعد الساحة الميدانية بحاجة إليه يومياً.

إنه الغائب الحاضر في كل الأزمات والمنعطفات والمساجلات النظرية والميدانية، رجل الحرب والسلام، رجل الفقه والسياسة والتشريع،

عندما كان يوماً رئيساً للبرلمان سمّوه بالرجل الأهم في تركيبة النظام، ولما تسلّم مقاليد الرئاسة قالوا إنه الرجل الأول، رغم كونه الشخصية الثانية في التراتبية الهرمية.

اليوم، وبعد أن تسلّم مهمة كبيرة: هيئة المستشارين لدى القيادة الدينية ـ السياسية العليا، وبات رئيساً لمجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو مجلس تشخيص السياسات والاستراتيجيات الكبرى للنظام، فإنه بات يُعرف باسم أمين القائد، وأصبح اسمه يأتي ملازماً للقب آية الله في إشارة اقترابه الحثيث من سلّم القيادة ومواصفاتها.

إنه الرجل الصعب في المعادلة الصعبة، في كل المراحل والأحوال. تسلم يوماً من الإمام الخميني الراحل مهمة إدارة الحرب مع العراق، رغم وجود العشرات من العسكريين ورجال الدين الكبار الأفذاذ. ثم تسلم يوماً راية العمران وإعادة البناء من مرشد الثورة الحالي، وبعد وفاة الخميني، في وقت لم يتجرأ فيه أحد ليس فقط على الحديث عن العمران والبناء، بل وعن تعميم السلام مع دول الجوار والعالم الخارجي، لكنه فعل ذلك رغم الكم الهائل من العقبات.

أما اليوم فيبدو عليه وكأنه بات يحمل مهمة إدارة معركة الوحدة الوطنية: آية الله رفسنجاني

■ **هل لكم أن تشرحوا لنا كيف يصنع القرار في إيران؟**

ـ طبقاً للدستور، فإن قائد الثورة هو الذي يقرر السياسات العامة، وعلى أساسها يتم العمل بالسياسات المدونة، التنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية وغيرها. بالطبع يأتي بعد ذلك دور السياسات التخطيطية والتي عبرها تطرح الخطط أو البرامج التنفيذية لكل

قطاع. وفي هذا الإطار يقوم كل جهاز من أجهزة الدولة بتدوين برامجه الخاصة، والتي تبين، بشكل رئيسي، سياساته الإجرائية اللازمة. وهنا تأتي بعض الأمور التي تتطلب تشريعاً برلمانياً خاصاً، فتأخذ مجراها الطبيعي في مجلس الشورى الإسلامي. ولكن قبل كل هذا هناك شيء عندنا اسمه أهداف الثورة الإسلامية، وهي الأهداف المدوّنة بشكل رئيسي في المادة الثالثة من الدستور، والمفصلة في ١٦ بنداً. ولما كانت مقولة السياسات الكلية لم يتم تعريفها من قبل، وقد أخذنا على عاتقنا (مجلس تشخيص مصلحة النظام) تدوين تعريف محدد للسياسات الكلية، فقلنا إنها الحلقات الرابطة بين الأهداف والتنفيذ، أي التي تقرب القضايا الإجرائية من الأهداف. وهذه الحلقات المفترضة هي ما يقوم مرشد الثورة بتدوينه من سياسات كلية بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام، كما ورد في الدستور.

■ **هل هذا الأمر مدوّن في بند خاص؟**

ـ نعم؛ فمن صلاحيات القائد الدستورية تنظيم السياسات العامة بعد التشاور مع المجلس المذكور. في الماضي طبعاً لم يحصل أن استخدمت القيادة هذه الصلاحية بشكل رسمي ومكتوب، إلّا مرة واحدة أثناء برنامج الخطة الخمسية الثانية، عندما أبلغتنا الحكومة بـ ١٢ بنداً كان ينبغي وضعها نصب أعيننا كأهداف عامة لدى تدوين الخطة الإصلاحية. بالطبع لم يتم التشاور مع مجلس تشخيص المصلحة في حينه، لأن المجلس كان لا يزال في شكله القديم، قبل إعادة الصياغة الجديدة، وهو أمر كان متعارفاً عليه آنذاك دون أن يكون مدوّناً في صيغة واضحة. فمثلاً عندما كان المرشد الحالي رئيساً للجمهورية حصل الشيء نفسه عندما ذهب إلى الإمام الخميني (المرشد آنذاك) ليأخذ منه موافقته على السياسات الكلية في

مجال الإعمار وإعادة البناء، ليبلغها للأجهزة التنفيذية، وهي نفسها السياسات التي استفدنا منها فيما بعد، عندما توليت أنا شؤون الحكومة. لكن الذي حصل مؤخراً هو إعادة بناء وتقوية مجلس تشخيص مصلحة النظام، مع دخول دم جديد إليه. حيث أصبحت القضية واضحة بشكل مدون، بحيث يقوم المرشد بإعلان السياسات العامة للنظام على أساس من أهداف الثورة وغاياتها، بعد التشاور العلمي والمكثف مع مجلس تشخيص المصلحة، وفي إطار لجان متخصصة عديدة. ومن ثم تقوم القوى الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بمهامها في إطار تلك السياسات.

طبعاً هناك أمور منوطة بالأساس، طبقاً لنص الدستور، بمرشد الثورة، بما فيها قضايا تعتبر إجرائية، مثل وضع القوات المسلحة بكافة تشكيلاتها، عدا وزارة الدفاع التي تعتبر حلقة الوصل بين التشكيلة الحكومية والقوات المسلحة.

■ **مؤسسة الإذاعة والتلفزيون أيضاً كما أظن؟**

ـ نعم، بعد أن كانت هذه المؤسسة تدار بشكل مشترك بواسطة القوى الثلاث مما سبب تداخلاً غير محمود، ومشاكل إدارية كبيرة، أُدخل تعديل دستوري قبل سنوات أُلحقت بموجبه المؤسسة المذكورة بالقيادة أيضاً.

■ **هل معنى ذلك أن مجلس تشخيص مصلحة النظام بات حلقة وصل بين القيادة والقوى الثلاث، وخاصة الحكومة؟**

ـ هكذا سيكون. لا نزال في أول الطريق. لقد بدأنا أولاً بتعريف السياسات الكلية للنظام كما أوضحت.

والآن، نحن بصدد تحديد مصاديق هذه السياسات في مختلف

المجالات، التعليم والبحث العلمي والدراسات الاقتصادية والثقافية والقضائية والأمن وغير ذلك. بعد ذلك يجب أن يطلب منا المرشد تدوين السياسات العامة في هذه المصاديق أيضاً، وعندها سنقوم بتفعيل اللجان لإنجاز الدراسات الخاصة بهذه المصاديق، ونقدمها للمرشد ليتم إعلانها فيما بعد من طرفه، في حال موافقته عليها.

■ إذاً هل يمكننا القول بأنكم تعيشون مرحلة إعادة صياغة للبيت الإيراني من الداخل في ما يتعلق بمطبخ صنع القرار؟

ـ ليس بهذه الصورة تماماً. فالصورة من حيث الأهداف كانت واضحة أصلاً، والقيادة كانت حاضرة أيضاً حتى الآن بشكل مؤثر. والشيء الوحيد الذي سيحصل من الآن فصاعداً، وهو مهم بالطبع، هو تثبيت السياسات الكلية للنظام بحيث يبدو واضحاً للجميع أن الاستراتيجيات لن تتغير بسرعة، مع كل تغيير حكومي أو إداري في هذه المؤسسة أو تلك. وهذا مفيد على عدة مستويات، إذ إن الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات العامة سيعني رسوخ المؤسسات وعمق دستورية القرارات، ووجود قرارات مدعومة من القيادة والقوى الثلاث معاً. إنها تجربة جديدة، بدأنا لتونا ممارستها بشكل علمي، وأعتقد أنها ستلقي بظلالها على مجمل الحياة العامة، بما يعطي الانطباع بوجود استقرار وثبات في سياسات النظام الكلية، كما يُمنح المخططون للمستقبل صورة واضحة قائمة على رؤية ثاقبة طويلة الأمد.

■ هل يمكننا وصف الوضع الجديد بأنه نوع من الانتقال من التركيبة العمودية إلى التركيبة الأفقية في مشهد صنع القرار، في ظل التحولات الرئيسية الأخيرة؟

ـ من المبكر تفسير هذا التحول بهذه الصورة. نعم، نحن في مجلس

تشخيص المصلحة نعتمد على تركيبة تستمد خبراتها من رجال دولة وخبراء متخصصين، وشخصيات جامعية تعتمد الأبحاث والدراسات والخبرات الحكومية المتراكمة. ويلعب الدكتور حسن حبيبي، النائب الأول لرئيس الجمهورية الحالي، وعدد من أعضاء الحكومة السابقين والحاليين، دوراً مؤثراً في اللجان المذكورة مما يجعل عملية تدوين السياسات الكلية عملية واقعية، ترتكز على تراكم الخبرات وتواصلها. ولذلك فإن الموضوع ليس موضوعاً أفقياً أو عمودياً بقدر ما هو اعتماد أسلوب الاستشارات والدراسات العميقة والمتخصصة، قبل الإعلان عن السياسات الكلية وإبلاغها للأجهزة المعنية.

■ **سبق أن قلتم بأن مقولة ولاية الفقيه مقولة ديموقراطية. لماذا لا تحصل انتخابات لولي الفقيه على غرار انتخابات الرئاسة؟**

ـ المرشد يُنتخب على مرحلتين. في الأولى يقوم الناس بانتخاب ما يربو على ٨٠ من علماء الدين من حاملي درجة الاجتهاد الفقهي، في إطار منافسة انتخابية مفتوحة، لاختيار مجلس الخبراء الذي لا يحمل أية مهمة سوى مهمة اختيار القائد ومراقبته باستمرار. ويتم اختيار القائد من بين الأفراد ذوي الصلاحية لهذا المنصب، والذين يجب أن يتمتعوا بمرتبة الاجتهاد أيضاً، بالإضافة إلى الصلاحيات المذكورة في الدستور، كأن يكون عادلاً وتقياً ومدبراً ومطلعاً على الأوضاع العصرية وشجاعاً وغير ذلك. طبعاً في البداية جاء الإمام الخميني الراحل بشكل طبيعي، أي ليس بالانتخاب. من خلال الكفاح صار قائداً. ولكن بعد وفاته كنا مخيرين بين انتخاب مجلس للقيادة أو شخص واحد قائداً. وقتها رأى مجلس الخبراء أن الظروف تتطلب انتخاب قائد واحد، ولم يتم تقييد الانتخاب بزمن بل ترك مفتوحاً. طبعاً المدة الزمنية هنا

ليست مدوّنة في الدستور لكن لجنة المادة ١١ التابعة لمجلس الخبراء تستطيع عزل القائد متى ما توافرت لديها القناعة بأنه فقد أحد شروط القيادة.

▪ هل هناك منع قانوني في الدعوة إلى انتخابات قيادية مفتوحة بشكل دوري؟

ـ تعني انتخابات جديدة؟ الدستور يقول بأن شروط القيادة يجب أن تسقط أولاً. لا، لم يلحظ الدستور انتخابات دورية. الشيء الوحيد الملحوظ هو منح مجلس الخبراء صلاحية عزل القائد في حال فقده لأحد شروط القيادة، عندها يمكن إجراء انتخابات مفتوحة جديدة.

▪ ماذا عنيتم إذاً عندما قلتم بأن مقولة ولاية الفقيه مقولة ديموقراطية؟ ينبغي توضيح ذلك للرأي العام أكثر؟

ـ قلت هذا لأن الجو الشائع كان يفترض أن المرشد يُفرض على الناس من فوق. بينما في الواقع يتم انتخابه من قبل الناس، حيث ينتخب الرأي العام العلماءَ والعلماءُ ينتخبون القائد. وهذا يؤكد أن القيادة ليست وراثية وليس هناك من ولي عهد ولا أي شيء آخر. يجب أن يتم توضيح هذا الأمر للناس وللعالم حتى لا يفكر أحد بأن مرشد الثورة يتم تعيينه أو فرضه عليهم من مكان غير معلوم.

▪ هل تنزعجون إذا ما قيل لكم بأن هاشمي التحق برأي الناس القاضي بضرورة التغيير؟

ـ تغيير ماذا؟

▪ تغيير في الشكل الحكومي لأنكم كنتم أثناء توليكم الرئاسة

في وضع شعبي ورسمي وديني يسمح لكم بالتمديد فاخترتم رأي العامة الذي كان يطالب بالتغيير على ما يبدو؟

- كلا، هذا التعبير ليس دقيقاً. فأنا كنت منذ البداية أرى بضرورة الابتعاد عن سدة الرئاسة بعد انتهاء مدة الـ ٨ سنوات التي يسمح بها الدستور، (فترة ولايتين متتاليتين)، فأنا من المؤسسين لهذا الدستور وممن يؤمنون به ولا أزال أؤمن به.

■ **ألم تخطر ببالكم أبداً الحاجة إلى تعديله يوماً؟**

- لا، أبداً، يعني في أي مرحلة من مراحل تحمل المسؤوليات لم أشعر بالحاجة إلى تعديل الدستور. اللهم إلّا إذا كان النظام يوماً يفكر بمثل هذه الضرورة، أو أن الناس أرادت مثل هذا التعديل. عندها لكل حادث حديث. الآن لا أرى دليلاً على ذلك، ففي الظروف الراهنة لا تزال البلاد تضم شخصيات قوية تستطيع أن تملأ مواقع المسؤوليات بجدارة فلماذا نلجأ إذاً لتعديل دستوري من أجل إبقاء شخص ما في مواقع معينة لفترة أطول؟

■ **هل يضركم في شيء أن تتم مناقشة هذه الموضوعات كما نناقشها الآن بهذه الصراحة والسهولة في الأوساط الحوزوية والجامعية، وفي الصحافة وبين الناس، وأن يطرح الجميع آراءهم، سواء أكانوا موافقين لولاية الفقيه أم معارضين لها، وأن ينتقدوا جميع الأفراد بمن فيهم مرشد الثورة؟**

- هذا ما يتم الآن، لماذا يزعجنا مثل هذا الأمر؟ لم ولن تزعجنا مثل هذه الحوارات. فأنتم تعيشون معنا مثل هذه السجالات، معارضين وموافقين. نعم، قد يكون بعض الكلام باطلاً، وهذا قد يزعج الإنسان، فيرد عليه. أعتقد أنه ينبغي أن يتكلم الجميع وأن يُرد على الكلام بالكلام وهذا حق الجميع.

■ مولانا السيد هاشمي، في كل القضايا العامة التي تهم الناس، يمكن أن يتكلم الجميع دون أن يكون في ذلك تعريض بالدستور؟
- ليس هناك شيء مدوّن في الدستور يمنع الناس من التعبير عن آرائهم.

■ حتى إذا كانت تلك الآراء تأتي في إطار معارضة بعض بنود الدستور نفسه؟
- لماذا لا يستطيع أحد أن يناقش ويساجل، حتى في بنود الدستور؟ الجميع باستطاعتهم أن يناقشوا ويساجلوا في هذا الأمر. لكن المساجلة والنقاش غير الإخلال بالأمن العام الذي يقصد منه محاربة النظام أو إعلان الحرب عليه. أما النقاش فينبغي أن يظل حراً والحوار يجب أن يظل مفتوحاً.

■ لماذا إذاً كل هذه الضجة التي أقيمت مؤخراً بخصوص ما صدر عن البعض في الجامعات، وفي مدينة قم، على لسان بعض المثقفين أو رجال الدين؟
- الذي أزعج الناس والمسؤولين لم يكن يطرح وجهات نظر معارضة للدستور في هذا البند أو ذاك. بل إن بعض، أو جميع من أبدوا هذا الانزعاج، شعروا في لحظة أن هناك من يفكر بأن الوقت قد حان لإعلان الحرب على القيادة، وليس معارضة القيادة في إطار الدستور.

أمر كهذا أمر لا مانع فيه، لكنهم أرادوا، كما قلت لك، إعلان الحرب على القيادة وهذا أمر يزعج بالطبع.

■ هل تعتقد أنهم فكروا مثلاً بأنه حان الوقت لعمل برسترويكا

على الطريقة الإيرانية؟
ـ كيف فكروا وبماذا فكروا، لا أدري. فأنا لم أتحدث إليهم ولكن ما أعرفه أنهم أخطأوا التقديرات بالتأكيد. من طرفي سبق أن أوضحت الأمر على الشكل التالي: هناك المعارضون الأساسيون، وهؤلاء منذ البداية كانوا معارضة، وكانوا يقولون علناً بأنهم لا يريدون الحكومة الإسلامية. لقد طالبوا ويطالبون بحكومة ديموقراطية سواء بصفة دينية أو بغيرها. وقد رد عليهم الناس باستفتاء واضح بأنهم يريدون الحكومة الإسلامية (الجمهورية الإسلامية)، ثم جئنا ودوّنّا مقولة ولاية الفقيه في الدستور حتى نحافظ على إسلامية الحكم إلى الأبد. المعارضون الأساسيون، كما ذكرت لك، مثل حركة الحرية (المحظورة) وآخرون معهم ولهم لا يخفون هذه المعارضة، وقد شاركوا معنا في الحكومة والبرلمان في بداية الثورة، وكانوا يقولون دوماً رأيهم المعارض لأصل الولاية. أما الطرف الثاني في الحركة الأخيرة، وهم من أهل النظام في الحوزة والجامعة، فهؤلاء لا يعبّرون عن رأي الطرف الأول. هؤلاء يحتمل أنهم افترضوا أيضاً بأن الزمن بات مؤاتياً لمحاربة القيادة، لكنهم لم يكونوا يعبّرون عن رأي الصنف الأوّل؛ فهؤلاء يقبلون أصل ولاية الفقيه.

■ تقصدون رجال الدين الذين أعلنوا معارضتهم لمرشد الثورة الحالي؟
ـ نعم، ما أعرفه أن الاثنين من رجال الدين اللذين تحدثا في قم مؤخراً يقولان بأنهما يقبلان ولاية الفقيه. وأنا أعتقد أيضاً بأنهما يقبلان ولاية الفقيه فعلاً، ومخالفتهما تأتي في إطار أمور أخرى [المقصود منتظري وآذري قمي].

■ ولكن لماذا لا تسمحون مثلاً للحوارات التي تجري في إطار

الجامعة والحركة الطلابية أن تأخذ مجراها الطبيعي دون تدخل عنيف من جانب من يسمونهم بأنصار حزب الله؟
ـ يبدو أن معارضين لهؤلاء يقفون حائلاً دون ذلك، ويمنعونهم. أما نحن فنسمح لهم بالخطابة، وعندما يضيق بهم المكان يذهبون إلى الخارج ويخطبون في المؤتمرات العالمية، ثم تطبع هذه الخطابات وتوزع في الداخل مجدداً، كما بإمكانهم أن يقولوا ما لديهم في الداخل أيضاً. وليسوا ممنوعين تماماً كما يصور.

■ **الدولة يجب أن تمنع هؤلاء الذين يضايقونهم إذا كان الأمر مسموحاً لهم بالفعل، وإن كان ما يريدون قوله ليس فيه منع قانوني. أليس كذلك؟**
ـ لست الآن في سدة السلطة التنفيذية، ولكن عندما كنت فيها فقد كان يحصل أن يقوموا بإيراد كلماتهم والتعبير عن آرائهم دون ممانعة. أحياناً كان يحصل أن يذهب المعارضون لهم فيمنعوهم من إلقاء كلماتهم. إنها حركات طلابية بشكل رئيسي، فيها الموافق والمعارض، ولا يمكن السيطرة التامة على كلا الطرفين بشكل قسري.

■ **ألا تعتقدون في نهاية الأمر بأن البلد بحاجة إلى صيغة معقولة للتداول في الرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أي نوع من أنواع القمع كما تفضلتم؟**
ـ حالياً ما يجري في إيران، وما تقوم به أكثرية الناس المطلقة ماذا تسمونه؟ أليس إطلاق حرية الرأي والرأي الآخر؟ أليس باب السجالات مفتوحاً على مصراعيه؟ أما إذا أردتم أن يتم كل ذلك بشكل لا يظهر فيه أي احتكاك أو توتر، فهذا يصبح اتحاداً في الرأي، وانسجاماً تاماً، لا يسمح بظهور التوترات أصلاً. عندها

أسألكم إن كان هذا طبيعياً في أي بلد في العالم وليس في إيران فقط؟!

■ **أليس بالإمكان حل هذه الخلافات بالطرق المعقولة دون أن تؤدي إلى إقصاء الأطراف المتناظرة؟ قضية البلديات مثلاً، أليست سيئة بنظركم ومقلقة أيضاً؟**

- يعني أنكم تريدون انعدام التوتر نهائياً؟ هذا صعب. نعم، من الأفضل أن لا تجري هذه الأمور بتوتر مصحوب بإقلاق الناس، لكنني شخصياً غير قلق أبداً. إنها خلافات عادية تحصل، وسنجد لها الحلول المناسبة. فإدارة البلاد يحصل فيها دائماً اختلاف في وجهات النظر، لا سيما أن هناك تيارات وأحزاباً مختلفة ومصالح مجموعات ومصالح أفراد تحتك ببعضها البعض. وهذا أمر طبيعي ولا يمكننا أن نمنع ذلك بتاتاً. وعندما تكون هناك أكثرية واضحة تعرف ماذا تريد يصبح حلّ القضايا الأخرى سهلاً.

■ **يبدو أنكم تشعرون بأن الأزمة قد تمّ احتواؤها، وبالتالي لستم قلقين على عواقب ما حدث؟**

- لم أكن قلقاً في أية مرحلة، كما أنني لست قلقاً الآن. لا أقول بأن كل شيء قد انتهى وتمَّ استيعابه أو احتواؤه، بل إنني أعتقد أن مثل هذه الحوادث يمكن أن تتكرر. لكن مثلها لا يشكل تهديداً للنظام. والأمور العامة تسير في البلاد بثبات واستقرار. ومثل هذه المشاكسات لا تشكل إزعاجاً للنظام. ففي التحليل النهائي لا بد من حصول مثل هذه الأمور. بالنسبة لنظام لديه كل ذلك الكم الكبير من الأعداء الخارجيين، بالإضافة إلى بعض المعارضين الداخليين. كل من ينظر إلى مثل هذا النظام بصورة واقعية يفهم بأن مثل هذه الأمور طبيعية. اللهم إلّا إذا كانت النية متجهة لإقامة

ديكتاتورية لا يجرؤ أحد فيها على التنفس، وهذا ما لا نقبل به أبداً.

نبذة عن المؤلف

- سيد محمد صادق الحسيني
- ولد في النجف الأشرف.
- خريج جامعة بوخوم ـ ألمانيا في العلوم السياسة.

* له عدة مؤلفات أهمها:

- **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان**، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠١.
- **العودة إلى الجذور**
- **نحن والآخر**
- **الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية**
- **هويات حائرة في عالم مضطرب**
- يكتب في الفصليات العربية والإسلامية.
- كاتب وصحافي أسبوعي عمل في عدة صحف عربية، أهمها **«الحياة»** و**«السفير»** و**«الشرق الأوسط»** و**«الخليج»** و**«القبس»**. كما

عمل مراسلاً لإذاعة مونت كارلو، وحالياً مستشار في قناة الجزيرة الفضائية.

- مستشار الشؤون العربية والإسلامية في الرئاسة الإيرانية.
- مستشار وزير الثقافة الإيراني سابقاً.
- عضو اللجنة الاستشارية في مركز أبحاث الخليج.
- عضو مؤسس في جمعية الصداقة الإيرانية ـ المصرية.
- أمين جمعية الصداقة الإيرانية ـ المصرية.
- أمين عام منتدى الحوار العربي ـ الإيراني.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ج

خ

د

س

ش

ط

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و